



ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة (اليوم الرابع)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ١٧/شعبان/١٤١٧ هجرية الموافق
١٩٩٦/١٢/٢٨ ميلادية.

العدد (٩)

الجلد (٣٤)
الصفحة

جدول الاعمال

- ١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.
 - ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.
 - ٣- استكمال بحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.
 - ١ - وتحدث النواب التالية اسماؤهم:
 - ١- سعادة الدكتور فرح الربضي.
 - ٢- سعادة السيدة ترجان فيصل.
 - ٣- سعادة السيد ذيب انيس.
 - ٤- معالي الدكتور راتب السعود.
 - ٥- سعادة السيد سالم الزوايد.
 - ٦- سعادة السيد بسام حدادين.
 - ٧- معالي المهندس منصور بن طريف.
 - ب- رد معالي وزير المالية على السادة النواب المحترمين.
 - ج- رد دولة رئيس الوزراء على السادة النواب المحترمين.
 - ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- لم تحدد.

هكذا من الأعمال

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٨ ميلادية.

عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور: (محمد المصالحه)

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: سميع الفرح، احمد الكسابيه، بدر الرياطي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. ذيب عبدالله، السيد عبدالمنعم ابوزنط، السيد خليل حدادين.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: معالي المهندس سميع الحباشنه.

وحضر من الحكومة :

١- دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢- معالي الدكتور عبدالله السور: وزير التعليم العالي.

٣- معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.

٤- معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٥- معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل.

٦- معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.

٧- معالي المهندس سميع قمار: وزير المياه والري.

٨- معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الصناعة والتجارة.

٩- معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.

١٠- معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١١- معالي الدكتور عارف البطاينه: وزير الصحة.

١٢- معالي الدكتور عبدالسلام العبيدي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٣- معالي الدكتورة ريماء خلف: وزير التخطيط.

١٤- معالي الدكتور هاشم الدياس: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥- معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٦- معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٧- معالي المهندس حماد ابوجاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١٨- معالي المهندس منير صوير: وزير التكوين.

١٩- معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاينة: وزير العمل.

٢٠- معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة، كما ذكرت في الجلسة السابقة بقي لدي عدد من الزملاء المتحدثين وابدأ بداية الدكتور فرح الرضي ثم الزميلة توجان فيصل.

الدكتور فرح الرضي:

المجد لله في الاعالي وعلى الارض السلام وفي الناس المسرة

نتوجه اليوم في عيد ميلاد رسول المحبة والسلام كما نتوجه كل يوم بالدعاء لتعمير المحبة على القلوب ويسود السلام كل الشعوب. فبدون السلام

ان يكون هنالك أمن واستقرار. وبدون الأمن والاستقرار لن يكون هناك استثمار واقتصاد.

وبدون استثمار واقتصاد فعالين لن تكون هناك حياة كريمة لبني البشر.

هذا بعض ما يجول بخاطرنا ونحن نتأمل هذه الموازنة التي نعتقد أنها موازنة نفقات أكثر منها موازنة استثمارات. ومن هنا بالذات جاءت خشيتنا من أن يظل اقتصادنا في حالة من

السكون وعدم الحراك. فبدون الاستثمار لن يتقدم اقتصادنا ولن تتغير حالنا. ولكي يتم الاستثمار

ويتم في اردننا الغالي لا بد وان يتوفر المال من الداخل ولا بد من استقدامه من الخارج. ولكي

يتأتى لنا ذلك لا بد من توفير الأمن والاستقرار. والأمن والاستقرار متوفران في الأردن والحمد

لله.

ولكي يكون هذان العنصران فعالين في تحقيق الأهداف المبتغاة وجب ان يلازمهما أمن

٢١- معالي الدكتور احمد القضاة: وزير الثقافة.

٢٢- معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

٢٣- معالي السيد محمود الهويل: وزير دولة.

٢٤- معالي السيد محمد داوديه: وزير الشباب.

٢٥- معالي السيد محمد عودة نجادات: وزير دولة.

٢٦- معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.

٢٧- معالي الدكتور مروان المعشر: وزير الاعلام.

٢٨- معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية الادارية.

٢٩- معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة: السيد نذير عطيات، السيد علي الحسان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجاوي.

معالي رئيس المجلس:



واستقرار في كل الدول المحيطة بنا.. ومن هنا كانت الحاجة الى شمولية الحل السلمي لكافة الاقطار المحيطة بنا. فالسلام هو حجر الزاوية في البناء الاستثماري. وما لم تكن الأجواء المحيطة بنا مفتوحة وما لم يعم السلام كل المنطقة لن يكتب النجاح لأية مشروعات استثمارية فيها.

وازاء هذا الواقع الذي نعيشه يجب على الاردنيين أنفسهم أن يتحملوا العبء الرئيس في خلق الاستثمارات المرغوبة، وخاصة من هاجر منهم وجمع ما يسره الله لهم من الأموال. وأن من الطبيعي أن يبحث هؤلاء عن مصلحتهم الشخصية أولاً، وهذا حق لهم. غير أن من حق الوطن عليهم أن يجمعوا ما بين مصلحتهم الخاصة ومصلحة الوطن في وقت واحد.

ومن هنا بالذات فأنتني أتوجه بالرجاء لأجهزتنا الاعلامية كي ترتب أموراً بما يساعدها على جعل المعلومات التي تنشر عن الاردن ذات أثر ايجابي في استخدام الأموال اللازمة للاستثمار. كما يتوجب على مؤسساتنا السياحية والاقتصادية وأجهزتنا الأمنية أن تعمل على توفير الأجواء المناسبة لاستقبال المستثمرين.

وفي هذا المجال فإن أول ما يجب علينا العمل على رآب الصدع العربي بصورة عامة، وفتح السوق العراقي السوري الخليجي بصورة خاصة. بالأذكري راغبين في تصحيح اقتصادنا وجعلنا علينا قبل كل شيء أن نتوجه للسوق

العربي وخاصة سوق العراق. فالعراق هو عمقنا الاقتصادي.. والعراق هو السوق الوحيد الذي يستقبل كل ما ينتجه الأردن. ومن هنا وجب علينا أن نلج بالمطالبة برفع الحصار عن شعبنا العربي في العراق ورفع الظلم عن أخوتنا العراقيين لأن في ذلك مصلحتنا في الوقت ذاته.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

من حق الحكومة علينا ونحن نناقش هذه الموازنة أن نحفظ لها ايجابياتها. ومن حقنا في الوقت ذاته أن نشير الى سلبياتها بهدف التعاون على القضاء عليها ولكن بكلام موضوعي بعيد عن التجريح والشتيمة. فسيدينا المسيح يوصينا قائلاً:

"لا شتامون يرثون ملكوت الله". ومن هذه السلبيات ما يلي:

١. مشكلة البطالة والفقر:

لا زالت هاتان المشكلتان ماثلتين في الاردن، لابل يتزايد حجمهما يوماً بعد يوم، وتعملان على تعطيل طاقات شعبنا. وفي رأينا فإن التغلب على هاتين المشكلتين يكمن في توفير أمرين أساسيين هما: أولاً: توسيع مظلة الضمان الاجتماعي. ثانياً: شمولية التأمين الصحي. فالمواطن الأردني يسعى للعمل في وظائف الدولة لما في ذلك من تأمين صحي له ولأفراد أسرته بالإضافة الى التقاعد الذي يوفر لهم ضماناً اجتماعياً في الكبر. ومن هنا جاء عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص. فإذا ما أمنا للمواطن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي فإن الاحبال على القطاع

الخاص سوف يتعاضد، وبالتالي ستقل البطالة ويقل الفقر. فلماذا لا يدفع المواطن قدراً من المال مثلاً ليشمل التأمين الصحي كل الناس؟ ولماذا تحرم الأنظمة والتعليمات زوج الموظفة من التأمين الصحي؟ أليست هذه مخالفة صريحة للستور الأردني الذي يساري بين المواطنين؟

٢. التعيينات في الوظائف الحكومية:

لم تتضمن الموازنة العدد الكافي من الوظائف القادر على مواجهة الالتزامات المترتبة على الوزارات والمؤسسات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تقوم وزارة الصحة باعداد وتدريب حوالي (٣٨٠) طبيباً وممرضة لتعيينهم عام ١٩٩٧ بينما لم ترصد الموازنة لهذا العام الا حوالي (٢٥٠) وظيفة لهؤلاء فكيف ستحل وزارة الصحة هذه المشكلة؟؟

ثم أن الأسس المعتمدة في التعيين لا تحقق عدالة بين المواطنين. فالخريج يتراجع ترتيبه في ديوان الخدمة المدنية سنة بعد سنة، وبأخذ خريج هذا العام حق من سبقه في التخرج بعدة سنوات. فلماذا لا نأخذ بعيداً الأقدمية في التخرج الذي تعمل به الدول المجاورة لنا؟ ان الخريج من هذه الدول المجاورة يعلم الشهر والسنة الذي سيتم تعيينه فيه.

والتعيينات في الأردن لا تخضع لمعيار واحد، وإنما يحكمها المزاج والمصلحة. وعلى سبيل المثال جاءت نسبة التعيينات في الوظائف الحكومية لمحافظة عجلون وجرش للعام ١٩٩٦ بحدود ٢٪ فقط بينما كانت ١٢٪ فما فوق في المحافظات الأخرى، لابل كانت ١٠٠٪

في بعض المحافظات. فأى عدالة تتطوي عليها هذه التعيينات؟! وأي عدالة مع وضع ابن الأغوار الشمالية مثلاً في ترتيب تنافسي مع أبناء مدينة اربد؟! ان العدل يقضي بأن يتنافس أبناء اللواء مع بعضهم وليس أبناء المحافظة.

إننا لا نلقي اللوم هنا على ديوان الخدمة المدنية في ذلك، بل نلوم انفسنا كنواب ونلوم الأسس التي وضعتها الحكومة لغاية التعيين. وينصب لومنا على إخواننا من الوزراء الذين يعتبرون انفسهم وزراء محافظات لا وزراء وطن فنجيء تعييناتهم محصورة بأبناء مناطقهم الانتخابية.

٣. تحسين أوضاع القضاة:

لكي يؤدي القضاء مهمته بكل نزاهة وموضوعية لابد وأن يتمتع القضاة باستقلالية حقيقية، ولكي يتحقق مثل هذا الاستقلال الحقيقي لابد وأن يتمتع رجال القضاء بالامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى تحميهم من الهبوط وتحافظ على كرامتهم وتقوهم على خط الحق والعدل في اصدار الاحكام.

وقد دأب مجلس النواب في كل جلسات الثقة بالحكومات المتعاقبة وفي كل مناقشات الموازنة على المطالبة بتحقيق أمور حيوية للقضاة وخاصة قضاة محكمتي التمييز والعدل العليا ومن هم في وضعهم الوظيفي. ومن هذه الأمور اعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية وهذا ما يساعد على استمرار ذوي الخبرة الطويلة منهم في وظائفهم، وهي خبرة غنية ومطلوبة واسباسية

هكذا من أجل

لاستقرار القضاء، وخاصة حين نعلم أن الرواتب التقاعدية لهؤلاء القضاة لا تزيد على رواتبهم وهم على رأس عملهم.

لذا نطالب بضرورة إعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية أسوة بأعضاء مجلسي الأعيان والنواب والكثيرين من المواطنين الذين يتمتعون بهذا الامتياز.

واريد هنا أن أسرد حادثة، حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية، كان الطيران الألماني يقصف بريطانيا وكان تشرشل وطاقمه الوزاري في غرفة العمليات، فسأل تشرشل وزير العدل لم يسأل وزير التربية، ثم يسأل وزير الداخلية، لم يسأل وزير الحربية عن الأمور. بل سأل وزير العدل عن العدل، وعندما أجابه وزير العدل بأن العدل قائم، عندها تنفس الصعداء وحمد الله وقال سننتصر، فإذا لم يكن العدل بخير فأن الحياة كلها إلى دمار.

٤. مشكلة التعليم في المناطق النائية :

ت تعاني المناطق النائية من نقص في كادر جهاز التعليم أو من ضعفه أو من كليهما معاً. وقد قامت الحكومة مشكورة بمنح العاملين في هذه المدارس النائية علاوة مقدارها ٢٠٪ من الراتب الأساسي. غير أن هذه الزيادة لا تحفز طالبي التوظيف على العمل في تلك المناطق النائية. ولكي يقبل المواطنون على العمل في هذه المدارس يجب ألا تقل الزيادة عن ١٠٠٪ من الراتب الأساسي. وبدون هذا الحافز لن يتغير حال هذه المدارس.

وتحت عنوان "المدارس الأقل حظاً" ترتكب كل عام مخالفات كثيرة في القبول للدراسة الجامعية. مبدأ لا يستند على أسس علمية مقبولة شجرة حور مثلاً تفصل بين مدارس متقدمة ومدارس أقل حظاً. أن لنا أن نحترم قواعد العلم والعدالة ونضع الأسس الموضوعية والصادقة لترتيب بيتنا فيما يخص هذا الجانب.

٥. البعثات العلمية :

تكشف لنا الموازنة الحالية عن عجز في مخصصات البعثات الجامعية لعام ١٩٩٦ مقداره نصف مليون دينار. ويضاف إليه عجز مقداره نصف مليون دينار للعام ١٩٩٧م. وهذا يعني أنه لا بعثات هذا العام. وهذه في رأينا كارثة تحيق بأبناء الطبقة الفقيرة من وطننا. فكيف سيلتحق الفقراء بالجامعات في ظل غياب البعثات؟

إنني أفرح ناقوس الخطر بأن الجامعات ستصبح لأبناء الأغنياء في السنوات القليلة القادمة وخاصة في ظل قوانين استقلال الجامعات ورفع الرسوم الجامعية.

٦. مشكلة المياه :

يعاني بلدنا من شح مياه الشرب والري. وفي كل عام تذهب مليارات الامتار المكعبة من مياه المطر دون الاستفادة منها. والمطلوب إقامة السدود وخاصة الترابية منها حتى نحتفظ بالمياه التي تذهب هدراً. ومثل هذه السدود الترابية لا تكلف كثيراً وخاصة عندما تتعاون في إقامتها آلات القوات المسلحة والأمن العام والقطاع العام

والقطاع الخاص.

وفي هذا المجال تقترح على وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أن تمنح قروضاً لأبناء القرى والريف وخاصة الفقراء منهم ليعملوا على خفر آبار الجمع ويؤمنوا ما يحتاجون إليه من مياه الأمطار.

٧. إعفاء صغار المقترضين من فوائد مؤسسة الاقراض الزراعي :

في عام ١٩٩٤ تقدم الاخوة النواب بكامل عددهم بطلب الى الحكومة لاعفاء صغار المزارعين المقترضين من مؤسسة الاقراض الزراعي من الفوائد المترتبة عليهم. ومن الموصف حقاً أن المؤسسة عملت بهذا المبدأ لعام واحد فقط علماً بأن المطلوب كان الاعفاء الكامل على مدار سداد القروض. وأكثر من هذا أعفت المؤسسة من يدفع الاقساط بانتظام ولم تعف المقصرين في الدفع. وكان الأولى أن تعفى المقصرين لأنهم غير قادرين على التسديد.

حتى المساعدات التي أرسلتها الدول الصديقة لنا عام ١٩٩٣ بسبب الخراب الذي لحقته الثلوج إحتسبه المؤسسة قروضاً على المزارعين علماً بأنه جاء مساعدات وتعويضات لهم عن خسارتهم.

أنني أطالب بضرورة إحترام إرادة ثمانين نائباً في هذا المجلس طلبوا ويطالبون بإعفاء صغار المزارعين من الفوائد المترتبة عليهم لمؤسسة الاقراض الزراعي.

وفيما يخص حاجات محافظة عجلون التي أشرف بشمئلهما فأنتي -تخفيفاً على مسامحك-

سأسلم كشفاً بها للأمانة العامة. وهو كشف بما هو ممكن ويقع ضمن قدرات الدولة. وأود في هذا المجال أن أتوجه بالشكر لدولة رئيس الوزراء على نصحه لنا بأن نستضيف الأخوة الوزراء في محافظة عجلون كلاً على إنفراد حتى تكون دراسة الحاجات دراسة ميدانية وحتى تأتي الحلول مبنية على واقع الحال. كما نشكر الاخوة الوزراء الذين إستجابوا لهذه الآلية وأدوا الأمانة وهياؤوا لمحافظة عجلون في موازنة قطاعاتهم ما يلقي الرضا والقناعة. ونخص بالشكر هنا معالي وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي وقد كان لتعليماته الواضحة أثرها الفعال في الخدمات التي تقوم الان في محافظة عجلون ونشكر معالي وزير السياحة المهندس الدكتور صالح ارشيدات ونشكر ايضاً معالي وزير الشباب الاستاذ محمد داودية.

حفظ الله أردننا الغالي بقيادة ملكنا الملك الحسين المعظم.

وسلام لكم

معالي رئيس المجلس:

المتحدثة الزميلة توجان فيصل والمتحدث

الذي يليها الزميل ذيب أنيس

السيدة توجان فيصل:

معالي الرئيس: زملائي الكرام

كان من الممكن أن أبحث اليوم في تفاصيل

سياسية وأرقام لهذه الموازنة وأطالب بكل

التغييرات او التعديلات الممكنة، وحتى ان

أطالب بحد قانون الموازنة للحكومة لإعادة صياغته، لو أن الأمر متعلق بالسياسات والأرقام المعلنة، أو لو أن أية إعادة صياغة للسياسات أو توزيع للأرقام يحفظ حقوق الأمة ويحقق ما تصبوا إليه من حل أو اقتراب من حل مشاكلها المالية والاقتصادية.. ولكن الأمر ليس كذلك والداء أعمق من بعض عوارضه الظاهرة على سطح جلد هذه الموازنة. فهذه العوارض كالآثار المتأخرة للسرطان لا تبدو للعين إلا بعد أن يكون الجسد قد تأكل من الداخل بفعل الورم المتطفل عليه..

فلا جدوى من الحديث عما إذا كانت الموازنة تشافية أم لا، وبند الاتفاق الجاري والاتفاق المسمى بالرأسمالي والذي هو أيضاً هدر لا يؤدي إلى انتاج، كلها زادت بدليل ظاهر الأرقام.. ناهيك عن باطنها.

ولامجال لبحث ما إذا ما تمت محاصرة الغلاء وما إذا كان الرقم المعن بارتفاع تكاليف المعيشة وهو الرقم المقدس المكرر كالصلاة في كافة موازنات وبيانات الحكومات التي عاصرتها في هذا المجلس، ويرأوح هذا الرقم المقدس حول (٤٪) لا مجال للحديث في صدق أو زيف هذا الرقم وقد شهدت بعيني البضائع الأساسية المعروضة في المؤسسة الاستهلاكية المدنية، والتي تمثل جل ما يستهلكه الفقير، ترفع أسعارها وتغير ملصقات السعر عليها وهي بأيدي المواطنين وفي مبالهم قبل يوم واحد فقط من عرض هذه الموازنة للمناقشة والقاء ببالها

الوزاري الرنان. ولا ادري اية سلح كمالية فارمة تم خفض أسعارها بخفض جماركها ضمن القوانين الاقتصادية الأخيرة المسماة "اصلاحية" وفي مقدمتها قانون ضريبة المبيعات، ومجموعة الانظمة والتعليمات والاجراءات التي تصدرها وتطبقها الحكومة تبعاً لتلك القوانين أو حتى في معزل عنها. لا ادري اية سلح كمالية تم خفضها ليقال بأن الغلاء قد ضبط بمحدود ٤٪ فهذه السلع قوائمها لدى رجال المال والأعمال من اعضاء هذه الحكومة وشركاءهم وأقرباءهم، ولا نكتشف نحن بقية هذا الشعب وسواده ان نحطم ما يطرا على أسعار هذه المواد والسلع الا اذا تعاملنا معها بالصدفة أو سرب ناصح أمين معلومة لنا كانت الحكومة تخفيها بعناية.

ولا مجال للحديث عما خصصته الحكومة كتمويل مباشر لمعالجة الفقر والذي يفترض أنه حكر على الفقراء المعدمين بالذات، كموازنة صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل، في حين أنه ثبت، وفي تقارير ديوان المحاسبة وتقارير وزارة التنمية أن الأثرية هم المستفيدون الأوائل من هذه المعونات والقروض ومع ذلك لم يجر تحقيق في كيفية تزوير وثائق لهؤلاء التي أوصلتهم لاختلاس المال العام المخصص للفقراء.. ولم يجر حساب أو عقاب أو حتى استرداد المال ممن قبضه ولم تجر محاسبة الموظفين الرسميين الضليعين في هذا التزوير والذين مازالوا يقبضون رواتبهم ورشاويهم مقابل فساد ومارسوه ويمارسونه

يقص شقيق وزيره في هذه الوزارة خمسة آلاف دينار شهرياً وكلها علاوات لم يسمح بمثلها من قبل، مع أن الراتب الاساسي الذي عين به خلافاً لانتظمة ديوان الخدمة المدنية، هو واحد وتسعون ديناراً، والوظيفة التي اخترعت له هي مستشار اقتصادي في سفارتنا في دولة العدو الصهيوني. وأنتم زملائي الكرام تعلمون ان كل ما يمكن ان ندعيه من استفادة اقتصادية عبر تعاملنا وحتى انبطاحنا امام عدو الأمة لا يعوض هذه الالاف الخمسة الشهرية. فأين المشورة المعجزة والآية المنزلة لهذا المستشار العبقري والذي لم تقلح كل احتجاجات النواب في وقف استحواده غير المشروع كل مال للأمة يكفي لسد جوع خمسين أسرة افرادها جميعاً عاطلون عن العمل ومثل هذا العديد، ولعل أغربه ان يعين خمسون موظفاً على حساب المخابرات العامة هرباً من الرضوخ لتعليمات ديوان الخدمة المدنية، وجميعهم من ابناء المتنفذين ومنهم للأسف عدد من النواب، ويزيد على هذا بنقل بعضهم - وهم خريجون جدد وشبابا أغرار بلا خبرة - ليعملوا مستشارين في رئاسة الوزراء وأنتم تعرفون رواتب وامتيازات وتقاعدات المستشارين الضخمة ولكن الأهم من هذا هو قيم يستشار هؤلاء الاغرار في حين ان آباءهم لا يستشارون ولا يتطوعون بمشورة، بل يسعون جل وقتهم نحو واسطة هم في غنى عن مثلها..

وهل يجدي الحديث عن مخصصات الدوائر الرسمية والمؤسسات الخدمية برمتها في هذه

وليس مجرد رواتب مقابل خدمة الفقراء والمعوذين. ان فضيحة مالية مثل هذه كفيفة بأن تسقط حكومات وتطيح رؤوس في أي بلد ديمقراطي فعلاً، ولكن مواصفات الروس عندنا اختلت الى حد أن مجرد القبول برفع اليد للتصويت بالثقة على الحكومة تؤهل النائب للوزارة، بينما السवाल والتدقيق والتحميص بشأن هذه الثقة ومحاسبة الحكومات قبل وبعد انتزاعها الثقة بكافة الوسائل هو ما يمكن أن يضرب بسببه نائب في قلب مسجد أو تلفق له التهم ويفسد القضاء ويسخر عبر الفاسدين والفسادات والمنحرفين والمنحرفات ممن ملأت فضائحهم الصحف وامتألت بها ملفات المؤسسات التي تعلموا وتوظفوا ولا أقول عملوا فللعمل قدسيته فيها على حساب مال الشعب.. وثمن افساد وتوظيف وتسييس القضاء ذاته هنا مزيد من الرشاوي عبر المال العام، الظاهر وحده منها تعيينات بمناصب ورواتب وزاوية أو تقارب الوزارة لابطال وبطالات قصص الفضائح الرسمية التي تمتد شبكاتنا الى اكثر من مؤسسة كان يجب ان تترفع أو ترفع عن مثل هذا ومناسبة الحديث عن الرواتب والوظائف ما جدوى كل ما جرى ويجري من حديث عن البطالة وعن ديوان الخدمة وعن الدور في التمييز الذي اصبح مهزلة لكثرة ما لا كنهه الاسن وما مشروعية اقرار أي رقم لموازنة الحكومة هذه تحت بند الرواتب، ونحن نعلم اين تذهب هذه الاموال وعلى سبيل المعينة والمثال

الموازنة ما دام الموظفون العاملون القائمون على هذه المؤسسات وبهذه الخدمات يعملون بهذه الطريقة التي لا مكان للكفاءة فيها ولا يحاسبون حتى بعد ان يراكموا على فساد تعيينهم فساد اداءهم؟ وتكثر الامثلة ولا يكفي باقي العمر، الذي قصره الهم والمقت مما نرى من فساد وتفريط، لتعداده والقناعة التي يوصل اليها مثل هذا البحث في العناوين التي نعرف جميعاً حقيقة فحواها وتفصيلها، وفي الأرقام التي نعرف جميعاً حقيقة تقسيماتها هذه القناعة تقول لكل ذي عقل وضمير ان لا جدوى من بحث هذه الموازنة أو أية موازنة أو اجراء مع هذه الحكومة ويكفي ان نذكر الشعب وممثليه الكرام، ان حجة كل إثم اقترفته هذه الحكومة أو تابعت ما اقترفته سابقاتها وأوغلت فيه بدءاً بمفاوضات مدريد هذا اذا جاز لنا ان نسميها مفاوضات وليس املاءات واتفاقية الاستسلام في وادي عربة وانتهاء بسلسلة مصائب ما سمي ببرنامج التصحيح زوراً وبهتاناً هو تحقيق الرفاه والعيش الكريم لمواطننا فما الذي تصح وما الذي تحقق من اهداف هذا البرنامج؟ اعتمادنا على الخارج يزداد واقتراضنا يزداد بأكثر مما نشطب ولا أقول نسد، ونحن نعرف ثمن الشطب السياسي والاقتصادي في ظل ما يجري.. وقرأونا يزدادون فقرًا واغنيأونا يزدادون غنى، وكان الحديث عن زيادة الناتج القومي حديث عن ناتج لفنة وليس للقوم جميعهم وكفى لا يقال أننا نقف

الجغرافي وعزلتنا عن هذا المحيط العربي الذي كنا بوابته وكان عمقنا الاستراتيجي. وإذا كانت كافة القوانين والاجراءات التي قررتها هذه الحكومة بالذات بحجة تحسين ظروف الاستثمار لم تفلح، حتى بعد تدعيمها بالشهادات الدولية، الا في زيادة تغيير المستثمر. فما الذي نفعله وهل يجدي الاستثمار في هذا النهج التجويعي التركيبي، وهل يعقل ان نقبل بعراية وكلاء صانعي قرار سياسي واقتصادي بيننا؟

ان كل ما يصفنا به العالم من بيروقراطية وترهل حكومي ونقص أو قصور في البنية التحتية وحتى علاقاتنا العربية والخارجية هي جميعاً فساد أو نتاج فساد، ولا تعدو الارصدة الخيالية لكبار مسؤولينا في الخارج والتي اشار اليها هؤلاء المستثمرون والمقرضون الا ان تكون تجلياتها النهائية ودليلها الواضح وحين تواجه حكومتنا بهذا الفساد، فانها بدلاً من اصلاحه تعتمد الى توظيفه لاحكام قبضتها الامنية الشرسة بحيث لا يعود يجرؤ احد على محاسبتها. والخطا التي اتبعتها هذه الحكومة هي اكمال وتطوير لما بدأتها سابقاتها وهذه الحكومات بالمناسبة شريكة بعضها البعض في كل ما يقترب تغير الاسماء فيها ولا يغير الاداء، وحتى الاسماء الجديدة تدل بوضوح على صلات القربى وصلات الجزنس مع سابقاتها، حتى أصبح الشعب وماله إرثاً وموجودات يتوارثها ويتناقلها اعضاء شركة مساهمة محدودة نعرفهم جميعاً بالاسم.

بداية الخطا لاستثمار الفساد والتعذر باصلاحه لاحكام القبضة الامنية كان بانشاء لجنة الامن الاقتصادي والتي بادعاءها حماية الاقتصاد الوطني أصبحت علق الزجاجة التي لا يمر منها أي مشروع دون دفع المعلوم، وأصبحت وسيلة لاضطهاد المعارضة أو حتى الشرفاء ممن يرفضون الخضوع لمعادلة الفساد واحتكاراته السائدة، وذلك بتلبسهم تهم فساد واضرار بالامن الاقتصادي للبلاد. كان ذلك زمن الاحكام العرفية، وحين جاءت الديمقراطية حصنت الحكومة /الحكومات نفسها من سيادة القانون والمحاسبية والشفافية التي يفترض ان تتبع الديمقراطية بإنشاء محكمة أمن الدولة التي اقتربت المجلس السابق جريمة اقرار قانونها. وأصبحت تهم الخيانة والعمالة والانقلابات والاعتقالات وحتى التهم الاقتصادية وتهم الفساد، تكال لكل الوطنيين الشرفاء، وبعد اضطهاد وتعذيب وشرشة تستمر سنوات، لا يحصلون سوى براءه من محكمة التمييز لا تعوضهم عن شيء مما لحق بهم ولا يحاسب مرتكبي هذه الجرائم والاقتراءات بحقهم.

ومجرد تبرئتهم بعد هذا التعذيب والاذلال أصبح لا يعجب الاجهزة الامنية التي كانت وراء الاتهام والتعذيب، فدخلنا بالتالي في سلسلة اختراق القضاء والتضييق عليه والذي أدى الى استقالة أو اقالة أربع قضاة تمييز، فقط عند النظر في قضية واحدة هي قضية مؤتة والخطا الاحداث لهذه الحكومة لتفادي أية سيادة للقانون

هكذا من الأشهر

وأية شفافية وأية فرصة لقيام مؤسسات الدولة المدنية الصالحة، كان إنشاء ما سمي بدائرة مكافحة الفساد في ذات الدوائر الأمنية التي تدير البلد عبر محكمة أمن الدولة، وعبر اعتقالات وتوقيفات لاسند قانوني لها حتى شكلاً وعبر التدخل في أهم حقوق المواطن من اعطائه جواز سفر أو دخوله أو خروجه من البلد، أو توظيفه أو ترفيعه أو حتى اعطائه رخصة مهنة.. كل ذلك لاستغلال سذاجة البسطاء من الناس الذين فاض كيلهم وعيل صبرهم مثلنا على الفساد المستشري، لاستغلالهم للتمهيد لعودة القبضة العرفية المخابراتية ثم شي حتى في عهد الديمقراطية، وذلك بتجميل وجه الاجهزة الامنية المخابراتية واعطاءها صفة المنقذ بينما يجري اختراق وتطويع السلطة المحاسبية ممثلة بالبرلمان والسلطة القضائية المدنية في الوقت ذاته وعما قريب، وبعد اعطاء الساذجين منا الشرعية لهذا النهج والتصفيق لانجازاته المزعومة، وهي ان صدقت لا تزيد عن جزء من الفساد المكشوف الذي قدمناه لهذه الحكومة وسابقتها موثقاً والذي اشرنا الى بعضه بدليل اعراضه الواضحة والوثائق ملك يد الحكومة التي تخفيها عنا عامدة او حتى تلتفها.. بعد اعطاء الشرعية لهذا الجهاز عبر الساذجين، ستضاف الى التهم الملققة باسم امن الوطن تهم جديدة باسم الفساد لكل الشرفاء الذين يجرؤون على محاسبة من فرط بمال الشعب او حقوقه

الوطنية والقومية.. وكما ان الثراء الفاحش لكل المسؤولين اصبح شفافاً لا يرى، فان جوع المسحوقين قد يصبح بذات الشفافية غير المرئية، ولا تستغربوا ان تنتهم دائرة مكافحة الفساد الجياح من هذا الشعب بسرقة لقمته من الحاويات العامة.. وهذا قد بدأ فعلاً فموظفو وزارة المواصلات من راتبهم ثمانون ديناراً لا غير عذبوا وسجنوا وفصلوا لقبضهم البشيش على تركيب هاتف، بينما الذين حولو كامل الوزارة والمؤسسة التابعة لها الى "يزنس" خاص بهم واحتكروا عطاءات الهواتف ثابتها ونقلها، وتعاملوا حتى مع شركات العدو المقاطعة قبل رفع قوانين المقاطعة- مما يستوجب حكم الاعدام في قوانيننا تلك لم تظلم بالمحاسبة او أي لسان حتى بسؤال!! والتحدي المطروح على دائرة مكافحة الفساد التي تفتح لها كافة الابواب للوصول الى كافة الوثائق بعكسنا نحن النواب الذي يكذب علينا جهاراً اذا تقدمنا بمجرد سؤال نيابي دون ان يحاسب من كذب والتي فتح لها أي هذه الدائرة او الاخرى تقتحم حتى البيوت بحجة البحث عن ادلة فساد التحدي المطروح امامها هو ان تفتح الملفات الضريبية وسجلات الشركات والاستثمار والاملاك المحلية وتلك التي في الخارج لكافة المسؤولين من اعضاء هذه الحكومة وسابقتها، والمسؤولون في باقي المناصب العليا كافة وبلا استثناء، ولانبناءهم وزوجاتهم واخوتهم وآباءهم، ولتفسر لنا كيف اذا

بلغ الرضيع لهم فطاماً أصبح يملك شركات مقاولات تتولى كافة مشاريع البلد وشركات تجارة تحال عليها كافة استيرادات البلد، وشركات في كل حقل يستجد ولا داعي لانتظار قانون الكسب غير المشروع الذي دفن بمخطط مقصود في مجلس الاعيان منذ سنوات فدائرة مكافحة الفساد اسلوبها ليس القانون، بل القبضة العرفية، والمتاح لها لا يتاح لغيرها، فهي جزء من جهاز اعطى نفسه حق التفتت حتى على هواتفنا وبريدنا وحتى على عقولنا، اذ يحاسب الناس على قناعاتهم وحتى عن رأيهم ببعض نوابهم وقياداتهم الوطنية حين يعتقل هؤلاء الناس في سجونهم..

وعودة الى شأن اليوم وموازنة هذا العام، أقول زملائي الكرام، ان اعطاء الثقة لمشروع الموازنة هو جزء هام جداً من اعطاء الثقة بالحكومة. ومن لم يعطي الثقة لهذه الحكومة عموماً، وأنا منهم، لا ينبغي له ان يعطيها الثقة في أحد أهم التفصيلات الا وهو التصرف بمال الشعب الذي قل وشح الى حد الفتقار للقيمة وانكشاف العورة.

ان تعاملنا مع المال العام كسواب للامة مؤتمنين على حقوقها ومصالحها يجب ان لا يقل في حرصه، بل لا بد ان يزيد حرصاً عن تعاملنا مع مالنا الخاص.

والسؤال الذي اوجهه لزملائي هنا هل نأتمنون من اقل بنكا بأكمله ما يعنيه هذا من

خراب لاقتصاد البلد وزعزعة للثقة فيه، وما يعنيه من سداد مالي نقدي تم عبر البنك المركزي من مال الشعب مدارة على فساد وانتفاع البعض.. هل تأتمنون وتوكلون ادارة اموالهم زملائي الكرام، الى هؤلاء الاشخاص واذا كان الجواب بلا.. فكيف تأتمنهم على ادارة اموال الامة وهي امانة في عنقكم وليست لكم لتفروا فيها ان شئتم؟؟

ان قانون الشركات ينص في مادته (١٨٥) و (١٨٧) على وجوب محاكمة اعضاء مجلس ادارة اية شركة مساهمة عامة تظهر لديها مخالفات أساسية او تخسر او تفلس او تفترط بمال الشركة وان كافة هؤلاء الاعضاء مسؤولون فردياً امام القضاء ولو غطيت قراراتهم بموافقة جماعية وانهم متكافلون متضامنون مطالبون بتعويض خسائر المساهمين ومحاسبون على كل مخالفة او جريمة تمت وفي مواد اخرى من ذات القانون تمتد المساءلة والمحاسبة والحكم بالجرم والتعويض حتى الى شركات المحاسبة والتدقيق العاملة لدى تلك الشركة المفلسة.

مع كل هذا، ومع وجود توصية محددة صريحة من جهة قانونية بوجوب محاكمة ومحاسبة اعضاء مجلس ادارة بنك البتراء، الا ان هذا لم يتم في دولة الديمقراطية وسيادة القانون التي ندعيها.

فاذا كانت قدرتنا على المحاسبة في مثل هذا الضعف والقانون وتفعيله في حالة غياب تام

هكذا من الأعمال

والادعاء العام والمحاكم مجرد مقبرة لكل مالا تريد الحكومة نبشه او متابعته او عقاب مقترفيه.. فإن الاحتياط قبل وقوع الضرر وتكراره هو الأولى ان سرقة المال العام زملائي الكرام لا تتم بليس قناع وحمل مسدس والسطو على خزانة البنك المركزي.. بل ان للسرقة والحديثة منها بالذات، وسائل وآليات أخرى كثيفة بنهب بنوك بأكملها واقلاس أسم وشعوب ووضعها تحت نير المديونية وذل التبعية.. وإذا كان بعض هذه السرقات يحاسب عليه القانون رغم ان القانون مجعد، فان بعضها أصبح بشرع له في تعديلات قانونية تمهد له وفي صياغات ليس فقط لقوانين منفردة بل لحزم بأكملها تحكم الطوق وتمكن من تثبيت غلاف الشرعية.

ان حماية المال العام تستدعي منا ان لا نعطي الثقة لموازنة هذه الحكومة، بل نسحب الثقة منها او نطالبها بالاستقالة وان نطالب فوراً بتفعيل قانون الشركات واجراءات محاربة الفساد دون تمييز ومحابة، وذلك بتقديم اثنين على الأقل - من اعضاء هذه الحكومة للمحاكمة بصفتها عضوين سابقين في مجلس ادارة بنك البتراء، وهما دولة الرئيس ومعالي وزير المياه. وحتى ذلك الحين فان اعطاء اية شرعية لحكومة لم تبرا ساحة عدد من أهم اعضاءها في بعض أهم الاختلاسات المالية وقضايا الفساد، وببالات اعطاءها صلاحية التصرف بالمال العام، يصبح جريمة لن أقرها للاحق هذا

الشعب ولا بحق أي مبدأ او من به ولا بحق نفسي وحق ابنائي. وشكراً لاستماعكم.

معالي رئيس المجلس:

شكراً المتحدث الزميل ذيب انيس والمتحدث الذي يليه الزميل راتب السعود.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد.

معالي الرئيس: النواب المحترمون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. بعد الاطلاع على قرار اللجنة المالية المشكورة على جهودها. والاطلاع على مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٧.

وكذلك الاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة لعام ٩٥ تبين ما يلي:

أولاً: هناك مئات الملايين من الدنانير لا زالت تذهب هدرًا من أموال الدولة. وهناك عشرات الملايين بمثابة ديون وسلف وضم على شركات واشخاص رسميين وغيرهم لازالت لم تحصل لصالح الخزينة. رغم تكرار ذكرها في عدد من تقارير ديوان المحاسبة منذ عام ١٩٨٩م وإلى يومنا هذا. وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ضعف المتابعة من قبل الدوائر الرسمية والوزارات في تحصيل المال العام. او

عدم الجراة في مطالبة هذه الشركات والاشخاص المتنفذين في بلدنا.

الامر الذي يعكس سلبات كبيرة وخسارة فادحة على خزينة الدولة وفي اعتقادي ان هذه السلبات سببها ضعف المتابعة لاداء الموظفين واللجان.

ورحم الله الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما خاطب الصحابة الكرام قائلاً: أريتم لو أني وليت عليكم من أظنه من خياركم. أريتم أني قد جزيتكم قالوا نعم أمير المؤمنين قالو: نعم يا أمير المؤمنين. قال: لا حتى أنظر فيما يفعل. لقد أدرك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان متابعة المسؤول لمن دونه في السؤولية هي خير وسيلة في ادارة الاعمال على الوجه الاكمل. وهي خير حافظ للموظف او اللجنة في اداء العمل وثقله على أحسن وجه. وان ما يعلن عنه من سرقات واختلاس أموال من قبل موظفي الدولة يعود الى امرين هامين. الاول عدم مخافة الله وعدم التقوى والثاني عدم المتابعة من قبل المسؤولين.

ثانياً: هناك اموال تخص خزينة الدولة معطلة وبامكان المسؤولين في الدولة افادة الخزينة من هذه الاموال وعلى سبيل المثال الاموال غير المنقولة مثل الاراضي الاميرية. وقد قام مجلس الوزراء الموقر منذ سنوات لحل اجزاء من هذه القضية. ولكن لازال هناك عدد كبير من الاحواض من الارض الاميرية لازالت تنتظر

الحل. والقرار الحاسم من الحكومة لحلها. وخاصة منطقة عطل الزرقاء والرصيفة.

اطالب الحكومة الموقرة بالاسراع لتفويض هذه الاراضي لواضعي اليد عليها من المواطنين ودفع بدل المثل، وخاصة أراضي الخزينة المقام عليها مساكن منذ عشرات السنين مثل حي جناعة في الزرقاء وكل تأخير من الحكومة في حل هذه القضية هو في الحقيقة يسبب حرمانا لخزينة الدولة من الاستفادة من ملايين الدنانير المستحقة لها على المواطنين. اكرر المطالبة من الحكومة الموقرة باتخاذ القرار الحكيم والسريع في هذه المسألة. رحمة بالمواطنين والخزينة على حد سواء.

ثالثاً: الفقر والبطالة. لا زالت الجهود والتي تبذل لهذه الحكومة في حل هذه المسألة دون المستوى المطلوب ولا زال الفقر والبطالة من أهم الموضوعات التي تؤرق أمن المواطن واستقرار الوطن. وفي اعتقادي ان العمل على الامور التالية يخدم في حل شيء من هذا الامر.

١- العمل من قبل الحكومة على اقامة المشاريع الانتاجية. وتشجيع الشركات المحلية والعربية والاسلامية والعمل على توزيعها في كافة مواقع المملكة.

٢- العمل من قبل الحكومة الموقرة على مخاطبة الدوائر والمؤسسات الرسمية والاهلية لرفع الخطر عن تشغيل المواطنين القادرين على العمل من الذين تزيد اعمارهم على الخمسة

هكذا من الأشهر

والاربعةين عاماً. حيث ان معظم هذه المؤسسات ترفض تشغيل هذه الشريحة من المواطنين.

٣- نتمنى على الحكومة المحترمة في مخاطبة بعض الجهات الامنية في الكف عن متابعة الابرياء من المواطنين وتوقيفهم عن العمل واعتقالهم لمدد زمنية تطول وتقتصر مما يسبب ضائقات مالية لأسر وعائلات هؤلاء الذين يعتقلون ويوقفون بغير مبرر وبغير الاسلوب القانوني والحضاري.

٤- أتمنى على وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية إنشاء نشر قوائم اسماء المعيّنين في وظائف الدولة. ان يذكر في الصحف المحلية جانب اسم المعين. نوع التخصص والمؤهل وسنة التخرج. حتى يكون امر التعيين واضحاً وذلك لإبراء لخدمة وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية. فقد كثر الحديث لدى المواطنين عن تجاوزات ديوان الخدمة المدنية في التعيين. فهل تأخذ وزارة التنمية الادارية وديوان الخدمة المدنية بهذا وإننا لمنتظرون.

٥- أطالب الحكومة المحترمة العمل على إعادة النظر في زيادة رواتب المتقاعدين من مدنيين وعسكريين. وخصص بالذكر المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي والعمل على رفع مبلغ التقاعد الشهري ليصل الى مستوى التقاعد الذي يصرف لأمثالهم من متقاعدي الدوائر الرسمية.

٦- أطالب الحكومة الموقرة العمل على رفع قيمة مبالغ المساعدة الشهرية التي تصرف من صندوق المعونة الوطنية للفقراء والأسر المحتاجة.

٧- أطالب الجهات الرسمية والمسؤولة العمل على تسهيل ودعم المواطنين القادرين على العمل وعدم وضع العراقيل في طريق القائمين على العمل الشريف لسد حاجات عائلاتهم. ويوسفني ان أذكر على سبيل المثال أن أمانة عمان قامت بانذار أصحاب الصهاريج من مواطنينا التي تحمل مياه مصانع البلاط والرخام (الكمخة) الى المكب الواقع في منطقة سحب. وقد حدد الانذار يوم ١٩٩٦/١١/٣٠ لاجل إغلاق المكب دون ان تقوم الجهة صاحبة الانذار بايجاد البديل لهذا المكب. وغاب عن فهم أمانة العاصمة أن منع اصحاب الصهاريج من نقل هذه المياه الى المكب المخصص دون تحديد المكب البديل. أنه سوف يدفع المنذرين الى امر من امرين إما أن يتسلل اصحاب هذه السيارات الى نقل هذه المياه الى مواقع مختلفة من الوديان والجبال دون تنظيم مما يسبب اضرار كبيرة لجميع المواطنين. ولما أن يلتزم اصحاب السيارات بالانذار غير المدروس. فعندها تقع المصائب لعائلات اصحاب هذه السيارات التي رأيت بعض اصحابها يبكي لانه لم يسدد أقساط سيارته بعد. وهذا الاجراء غير المدروس وغير الرحيم تمارسه كثير من الجهات المسؤولة وليس

خاصاً بامانة العاصمة فحسب. ولا يخف على حضرات النواب المحترمين أن مثل هذه الاجراءات تزيد من اعباء الفقر والبطالة في بلدنا العزيز.

معالي الرئيس: الزملاء الكرام العدالة والحرية والشورى والديمقراطية توأمان والقضاء الاردني المتميز يحتاج الى رعاية الدولة ودعمها المستمر.

ان اعضاء محكمة العدل العليا ورئيسها وعضاء محكمة التمييز ورئيسها أمانة في عنق الاردن كله يجب أن تقدم لهم السيارات والسائق. او على الاقل إعفاء سياراتهم من الرسوم الجمركية نحن نقدم للمحافظ والمتصرف السيارة الفارهة والسائق. وهذا إجراء سليم من الحكومة ولكن عضو محكمة التمييز والعدل العليا لا يقل رتبة ومكانة ودوراً في المجتمع عن المحافظ أو المتصرف.

بل نجد أن اعضاء محكمة التمييز والعدل العليا أعلى درجة وأقدم خدمة وأعظم أثراً. ان أملنا كبير بالحكومة ورئيسها ووزير العدل أن يحفظوا هذه الميزة للقضاة في هذا البلد العزيز.

معالي الرئيس: النواب المحترمين. ان معاهدة السلام التي وقعت بيننا وبين العدو اليهودي في ١٩٩٤/٧/٢٥ والتي لازالت حكوماتنا المتعاقبة تعمل بمقتضاها. قد أثبتت فشلها. وانها ساهمت في توسيع رقعة البطالة

والفقر والركود الاقتصادي والزراعي في بلدنا فقد أن الاوان لاعادة النظر من قبل الحكومة المحترمة في هذه المعاهدة المشؤومة. لاسيما بعد المواقف والتصريحات من قادة اليهود. أنهم ليسو مستعدين أن يتخلوا عن شبر واحد من ارضنا العربية الاسلامية المقدسة (فلسطين) وكذلك تغول اليهود في اقامة المستوطنات واقامة الطرق الانتفاكية التي تلتهم الاف الدونمات على حساب اصحابها الشرعيين. وكذلك منادات المسؤولين اليهود بلا حياة ولا خجل ان القدس كلها هي عاصمة دولتهم الابدية. وكذلك المجازر الاجرامية والدماء البرينة التي اراقها اليهود في (١٥) رمضان عام ١٩٩٤ في الحرم الابراهيمي وغيره وما مجزرة المسجد الأقصى الاخيرة بسبب الحفريات المزعومة عنا ببعيدة.

معالي الرئيس: الزملاء النواب ان ما ذكر من اعتداءات ومواقف لعدونا اليهودي. لهي من اكبر المبررات القانونية والشرعية لدى هذه الحكومة واية حكومة أخرى بان تعيد النظر في هذه المعاهدة وان نعلن التوقف عن السير بمقتضاها حفاظاً على ماء وجه الحكومة والشعب والمقدسات. واننا لمنتظرون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام. المتحدث الزميل راتب السعود والمتحدث الذي يليه الزميل سالم الزوايده.

هكذا من أجل

الدكتور راتب السعد:

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
أجد لزاماً علي أن اتقدم بأجزل الشكر إلى
الزملاء رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية
على ما قاموا به من جهد لأعداد تقريرهم
الشامل حول مشروع قانون موازنة ١٩٩٧.
كما واشكر الحكومة رئيساً وأعضاء وأخص
وزارة المالية وزيراً وأميناً عاماً ومدير دائرة
الموازنة العامة وكل الطواقم المساندة على هذا
الإنجاز في هذا القانون الذي يلبي الحد الأدنى
الممكن للطموحات والأهداف الوطنية.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين
سوف تأتي مناقشتي لمشروع قانون الموازنة
تحت بابين رئيسيين، الأول: ملاحظات عامة
حول السياسة الاقتصادية للمملكة كما عكسها
مشروع هذا القانون، وأما الثاني فهو حول
انعكاسات مشروع قانون الموازنة على دائرتي
الانتخابية/ محافظة الطفيلة.

أولاً: ملاحظات عامة حول السياسة
الاقتصادية للمملكة

من قراءة أرقام الموازنة ومن التدقيق في
خطابها يلاحظ أن الاقتصاد الأردني قد حقق
نمواً مضطرباً عام ١٩٩٦ الفضل من السنة
السابقة كما ويتوقع أن ترتفع نسبة الادخار إلى

(١٢,١٪) من الدخل المحلي الإجمالي لعام
١٩٩٦ مقابل (١١,٨٪) للعام الماضي.

أما ميزان المدفوعات فمن المتوقع أن يسجل
الحساب الجاري لميزان المدفوعات تحسناً
ملحوظاً في عام ١٩٩٦ من خلال انخفاض
عجزه بنحو (٢٢) مليون دولار عن مستواه في
عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة لمشكلة البطالة، فقد شهدت تراجعاً
من (١٥٪) بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن
(١٨) سنة عام ١٩٩٥ إلى نسبة (١٣٪) عام
١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالميديونية الخارجية، فإن
تقليصها بحوالي (١٢٠) مليون دولار خلال
السنوات الست الماضية ليعد أمراً مرضياً
ومؤشراً إيجابياً على استمرار إدارة الدين
الخارجي بكفاءة.

ثانياً: انعكاسات مشروع قانون الموازنة على
محافظة الطفيلة:

لقد أصبح القول مكرراً حول تنمية القليم
الجنوب حتى فقدت هذه المقولة طعمها ومعناها،
لابل أصبح لها وقع سيء لكثرة ماردناتها
وطالبنا بها.

أن تنمية القليم الجنوب بشكل عام أصبحت
ضرورة ملحة ومطلب حيوي وأمني، وأشد
على البعد الأمني لمشكلتي الفقر والبطالة التي
يعاني منها معظم أبناء الجنوب وفي مقدمتهم
أبناء محافظة الطفيلة.

وصدق من قال أيضاً (لو كان الفقر رجلاً
لقتلته). ومن هنا أقول بأن الفقر والبطالة قنبلة
موقوتة لا يعرف أحد منا متى ومتى تنفجر. ومن
هنا أقول أيضاً بأن للتنمية في المناطق الأقل
رعاية والطفيلة في مقدمتها بعد أمني.

أن المطلوب هو تجسير الفجوة ما بين
محافظة الطفيلة ومحافظات الخمس نجوم،
لتصبح المحافظة منطقة جذب سكاني، على
الأقل لأهلها أن لم يكن للغير.

فلو كان لي أن أتخيل يوماً أن أبناء محافظة
الطفيلة المهجرين في عمان والزرقاء والعقبة قد
عادوا إلى الطفيلة فجأة، فكيف يكون الحال، أن
المياه في الطفيلة لا تكفي القاطنين فيها فكيف لها
أن تكفي أكثر من نصف سكان المحافظة
المهجرين وأما مشاريع مؤسسة الإسكان فهي
شحيحة، وأما فرص العمل لهؤلاء في الطفيلة
فهي مستحيلة. فلا ماء يشربون ولا مساكن إليها
ياوون ولا فرص عمل أو وظائف فيها يعملون،
فهل يعقل أن نطالبهم بالهجرة المعاكسة والعودة
إلى الأرض.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين
أن تردي الأوضاع الاقتصادية لأبناء محافظة
الطفيلة يرجع لأسباب خارجة عن إرادة أبناءها
ولعل منها:

١- أن طبيعة المنطقة الجغرافية من حيث
تضاريسها الجبلية ومناخها الذي يسود القحط

لقد وقع ما وقع في آب الماضي، وأسفنا له
جميعاً، وتآلم لما وقع كل من يعشق الأردن،
ووقفنا في وجه من أراد أن يدمر منجزات هذا
الوطن إبان تلك الأحداث المؤسفة، وأسيء
فهمنا، وكيلت لنا الاتهامات جزافاً.

لقد كان هاجساً أن لا يكبر الجرح وأن لا تمتد
الشرارة، والتي لا يملك أحد منا عند ذلك وقفها
ولا يعرف ما سوف ينتهي إليه الوضع، وحين
ذلك أن يحظى حامل الدكتوراه بأكثر من وظائف
الفئة الرابعة، فما حال من هو أقل، وأن اللبيب
من الإشارة بفهم.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

يجب أن لا ننسى أن بعضاً ممن ركب موجة
تلك الأحداث المؤسفة كان جائعاً، ويجب أن
نعترف أن بعضاً ممن اتاحت له تلك الأحداث
المؤسفة فرصة للتفتيش عن الكبت الذي يختزنه
كان شاب متعلم ولم يجد فرصة للعمل، لابل
وجد زملاءه في الجامعة أو كلية المجتمع قد
زوروا أماكن إقامتهم الدائمة لتصبح الطفيلة بدلاً
من عمان أو بصيرا بدلاً من الزرقاء فيفوزوا
بالوظيفة في الطفيلة بدلاً من ابن الطفيلة لأن
معدلاتهم أكثر، ويلطم أبناء الطفيلة خدودهم
ويرددون مع الشاعر:

أحرام على بلبله الدوح

حلال للطير من كل جنس

وصدق من قال (كاد الجوع أن يكون كفراً)

معظم سنيه لا تساعد كثيراً في الزراعة. فما هي الاربعينية قد بدأت ولم تفتسل شوارع الطفيلة بعد، ونضرب الى الله ان يرحمنا جميعا بواسع رحمته.

٢- ان الطفيلة أقل المحافظات حظاً من مشروعات التنمية التشغيلية.

٣- ان الطفيلة منطقة غير نافذة وبالتالي فهي معزولة أما الحركة السياحية الهائلة المتجهة الى العقبة والبتراء فطريقها اما الملكية الاردنية او الاجنحة العربية جواً أو الطريق الصحراوي براً.

ورحم الله ابن خلدون الذي قال في مقدمته بان البلدان التي تقع على طرق نافذة لا تنمو ولا تتطور كمثيلاتها التي تقع على طرق نافذة.

٤- غياب أو تخيب القطاع الخاص كلياً عن محافظة الطفيلة.

معالي الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

من خلال تصفحي مشروع قانون الموازنة، لاحظت تدني نسبة حصيلة محافظة الطفيلة من النفقات الرأسمالية للدولة إذ خصص لها نسبة يوازى (١٪) فقط من مجموع النفقات الرأسمالية للدولة. ومن أجل انصاف هذه المحافظة فإني لأرجو من الحكومة العمل على الاستجابة لمطالب أبناء المحافظة العامة والتي أصبح المواطنون يحفظونها غيباً عن ظهر قلب أكثر مما زودوها.

١- تحويل كلية مجتمع الطفيلة الى كلية للعلوم والآداب ترتبط بجامعة مؤتة أسوة بمحافظة معان، وفي هذا المجال انا اعزف ان هذا الطلب لكبر من الحكومة ولكني اتوجه به عبرها الى سيدي جلالة الملك المعظم.

٢- زيادة مخصصات طريق الحسا الطفيلة بهدف الانتهاء من المشروع خلال الاغوام الثلاثة المقبلة ان شاء الله وفي هذا المقام أرجو أن اقدم شكري لوزارة الاشغال العامة على جهودها الحثيثة تجاه هذا المشروع.

٣- زيادة حصة بلديات الطفيلة من عوائد المحروقات إذ أن التقسيم المعتمد قد تم عام ١٩٧٨ حيث كانت الطفيلة لواء تتبع محافظة الكرك.

ان بلديات الطفيلة بلا استثناء تعاني من مديونية يزيد مقدارها عن المليون دينار منها ثلاثة أرباع المليون ديون بلدية الطفيلة المركز وحدها. وقد حدث هذه الظروف للاستغناء عن بعض الموظفين ومحاولة بيع سيارة رئيس البلدية بالمزاد العلني سداداً لدين أحد البنوك الممولة علاوة على تنني مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية بسبب شح الامكانيات.

٤- لقد تمخضت ندوة تنمية اقليم الجنوب التي عقدت في رحال جامعة مؤتة أواخر الثمانينات برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الامير الحسن حفظه الله عن توصية بإنشاء مدينة صناعية واحدة لمحافظة

الجنوب الثلاث وتنتد في منطقة جرف الدراويش كمكان يتوسط المحافظات الثلاث.

الا ان الحكومة قد أعلنت عن إنشاء مدينة الكرك الصناعية ثم التهمت بها مدينة معان الصناعية.

أنني أعتقد أن مثل هذه التجزئة ليست في الاتجاه الصحيح الذي يخدم عملية التنمية في هذه المحافظات. أما وقد كان، فإني أطالب الحكومة بإنشاء مدينة الطفيلة الصناعية، فإن مبدأ العدل يحتم مساواة الطفيلة بجارتها.

٥- ترقيع قضاء بصيرا الى لواء، إذ أن عدد سكانه يفوق بعض الاقضية التي رفعت حديثاً.

٦ - قصر التعيينات في محافظة الطفيلة على أبناء هذه المحافظة، إذ كما هو معلوم لا يوجد أمامهم الا فرصة الوظيفة الحكومية في حين ان القطاع الخاص مفتوح أمام غيرهم. علاوة على تعزيز الاستقرار لهؤلاء الموظفين وبالأذات المعلمين منهم، مما ينعكس ايجابياً على نتائج ابنائنا الطلبة وبالتالي محاولة محاربة فكرة المدارس الأقل حظاً.

٧- توسيع قاعدة القبول واعادة النظر في البعثات العلمية الداخلية في الجامعات الاردنية، ولايفوتني في هذا المقام ان اوجه الشكر الى صاحب السمو الملكي الامير غازي بن محمد السكرتير الثقافي لجلالة الملك المعظم على جهوده المخلصة التي بدأها منذ عامين في مأسسه مكرمة جلالة الملك المعظم لأبناء

العشائر والمدارس الأقل حظاً، مما أوجد عند الناس شعور بالعدالة وبعث في نفوسهم الرضى. والله أسأل ان يلهمنا الرشاد في القول والسداد. في الراي والصواب في العمل وان يرزقنا الغيث ويحفظ مليكتنا انه نعم المولى ونعم المجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل سالم الزوايده والمتحدث الذي يليه بسام حدادين.

السيد سالم الزوايده:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس:

الزملاء النواب الكرام

لا أريد أن أكرر ما قاله الزملاء الكرام وما أبدوه من ملاحظات ولا أريد كذلك أن أطيل عليكم.

ولكنني اجد لزاماً علي ان اقول انه من العدالة ان تعامل جميع محافظات المملكة سواسية وانني اتطلع ان تأخذ محافظات الجنوب ومراكز بدو الجنوب نصيبها من الاهتمام والرعاية كغيرها من المحافظات في مملكتنا الغالية.

وقد حاولت عبثاً ان اجد في الميزانية أي مشروع الموازنة لعام ٩٧ ما يخصص لإنشاء منطقتي (بدو الجنوب) من اجل دعمها والنهوض بها فهي مظلومة بحق وعليه فإني الخص

مطالب ابناء البادية الجنوبية بما يلي:

١- قطاع التعليم: اطالب الحكومة حل مشكلة الصفوف المجمععة وتحديث الابنية المدرسية، وكذلك تعيين الخريجين من ابناء بدو الجنوب في مدارس مناطقهم وذلك كونهم مؤهلين بما يجعلهم كفاءات عالية ودائمة في نفس المنطقة.

كما اطالب بتعميم مدارس الثقافة العسكرية في مناطق متوسطة لخدمة ابناء البادية لان هذه المدارس اثبتت نجاحاً ملموساً مقارنة مع مدارس التربية والتعليم في تلك المناطق، كسد السلطان، ودلاغه، وقرى النعيمات والهاشمية.

كما نأمل من الحكومة أن يكون فرع الجامعة في معان نواة لجامعة أسوة بغيرها من المناطق والمحافظات لخدمة ابناء محافظتي العقبة ومعان.

كما اطالب الحكومة بدعم مراكز الشباب والذهوض بها في التجمعات السكانية.

قطاع الزراعة: نطالب الحكومة حل مشكلة الواجهات العشائرية والقاسم العشائرية فهي هم المواطنين وشغلهم الشاغل من اجل استقلالها والاستفادة منها.

السماح بحفر الابار الارتوازية من اجل تشجيع الزراعة ودعم المواطنين وتحسين مستوى المعيشة وحل مشكلتي الفقر والبطالة من خلال اقامة المشاريع الزراعية ولو بتمن التكلفة لزراعة الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى ونطالب الحكومة كذلك بدعم الثروة الحيوانية

التي بدأت تتضرب وتتسرب الى خارج الاردن وتتآكل وهي العمود الفقري التي يعتمد عليها ابناء بدو الجنوب، فإن المواطنين بين مطرقتي الجفاف وغلاء الاعلاف وارتفاع اسعارها مما أدى الى تنسي اسعار المواشي وتهديدها بالانقراض. بدل أن تصبح مصدر دخل أصبحت عبئاً على كامل المواطنين.

ونطالب الحكومة كذلك منح المزارعين واصحاب المواشي قروضاً ميسرة بدون فوائد من اجل المحافظة على الثروة الحيوانية.

٣- الفقر والبطالة: فكما تعلمون فان مناطق البادية الجنوبية من اقدر مناطق المملكة فائتي اطالب الحكومة بإعطاء الاولوية بالعمل والتعيين في الشركات المتواجدة في الجنوب لافناء البادية الجنوبية، حيث أن نصيبهم في الوقت الحاضر ينصر في الضوضاء والغبار وعزم بلاغتم فطالب هذه الشركات بدعم البلديات والمجالس المحلية بما ينهض بمستوى الخدمات التي تقدمها هذه المجالس والبلديات من خدمات اساسية يستفيد منها المواطنون والشركات على حد سواء.

تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية ودراسة المنطقة ميدانيا للاستفادة من وصول الدعم الى مستحقيه.

الطرق: اطالب الحكومة اكمال الطرق التالية:

أ - طريق القطرانة - النخيلة.

ب - طريق المحمدية - المنشية.

المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين وتفعيل دور مؤسسة المتقاعدين العسكريين.

وانتي اتقدم بكل الشكر والمجبة والتقدير لحامي حامي الأردن وراععي المسيرة وباني نهضة الأردن الحديثة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه. والى سمو ولي عهده الأمين كل التقدير لمتابعته الحثيثة لمجلة التنمية لمملكتنا الحبيبة.

كما أنني اشكر الحكومة رئيساً واعضاءاً لما بذلوه من جهد مخلص لخدمة الوطن والمواطن. كما اشكر اللجنة المالية الكريمة التي بذلت جهداً خيراً لمناقشة مشروع الموازنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الزميل بسام حدادين والمتحدث الذي يليه منصور بن طريف، السيد بسام حدادين:

معالي الرئيس: السادة النواب الكرام كل عام واتم بخير بمناسبة اعياد السنة الميلادية.

تشكل موازنات الدولة، وفق معطيات سياسية واقتصادية مقرة سلفاً ويبدو لي ان مناقشاتنا السنوية للموازنة ما هي الا تعليق على السياسات العامة التي حفرت مجرى الموازنة او (نفق الموازنة) التي تعرض علينا كل عام من اجل ذلك لا استغرب ان يأتي تقرير اللجنة المالية وحتى كلمات ومدخلات التيارات

ج- تكلمة طريق فلا - وادي عربه.

د - طريق دلاغه - وادي عربه.

هـ - طريق الثغرة - رأس النقب.

و - طريق الديسه - المدورة.

ز - طريق رأس النقب - الفرش.

ح - طريق من الشيدية - طريق الجفر.

قطاع الصحة :

أ . نطالب الحكومة العمل على انشاء مستشفى عسكري في قضاء ايل لتوسط المكان لخدمة ابناء محافظة معان.

ب- تحويل مركز صحي المريفه الى مركز شامل كونه يخدم عدة قرى وتجمعات سكانية في قضاء المريفه وتخفيف العبء عن مستشفى معان الحكومي وكذلك مركز صحي الديسه، الجفر.

ج- تزويد المراكز الصحية بسيارات اسعاف حديثة.

د - استحداث مراكز ودفاع مدني في قضاء ايل وقرى حوض الديسه وقرى (الزح الحربا المنشية) كما أني اطالب الحكومة بايجاد فرص عمل من خلال انشاء مشاريع ومصانع في مناطق البادية الجنوبية لتنمية المنطقة والحد من الفقر والبطالة. كما لا يفوتني بأن اطالب بدعم قواتنا المسلحة درع الوطن وأمنه وسياجه ودعم أجهزتنا الامنية والدفاع المدني.

دعم صندوق الاسكان العسكري الذي أصبح وضعه متعثراً وتحسين اوضاع الموظفين

السياسية عامة تتلقت الملاحظات وتعرضها من (غير نفس)

منذ سنوات ونحن نمطر المجلس بوابل من الملاحظات المنهجية على مشاريع الموازنات التي كانت تعرض على المجلس وكان الغرض من ذلك الإشارة الى السياسات العامة والاقتصادية الاجتماعية منها بخاصة التي نعارضها لانها موازنات طبقية تروى الامور بعين واحدة وهي مصلحة الوطن من خلال رعاية مصالح الفئات العليا الرأسمالية والطفيلية غير المنتجة على حد سواء.

وقد تجلى ذلك في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المتعاقبة.

وكنا في كل مرة نلقت الانتباه الى مخاطر هذه السياسات على مستوى معيشة الفئات الشعبية والكادحة سواء في السياسة الضريبية او التموينية او التعليمية او غيرها وكنا نواجه بصم الأذان الى ان بات الحديث عن اتساع جيوب الفقر وتدنّي مستوى معيشة مئات الآلاف من اسر العمال والمزارعين وصغار الموظفين المدنين والعسكريين وانسحاق الطبقة الوسطى محل اعتراف من الجميع.

كنا نلاحظ خسفاً مزمياً لدى بعض الفئات الطفيلية في المجتمع جرى دعمها واسنادها من شقيقتها بيروقراطية الدولة. وكان نتيجة ذلك على فاحشاً لحفنة من غير المنتجين على حساب المسواد الاعظم من الشعب. وأخذ المسار

الاقتصادي ينحو نحو اعادة فك وتركيب الدولة والمجتمع واعادة بنائها على اسس جديدة، يشتم منها اعادة النظر في القاعدة الاجتماعية التاريخية للحكم ليتم استبدال الريف والأبادية والفقراء بفئات اجتماعية لها مصالح محددة تسعى لقوننتها وتوفير الغطاء الشرعي والسياسي لها.

لا اعتراض لسي على تطور الفئات الاجتماعية العليا المنتجة في المجتمع لابل ادعو لتدليلها وتذليل كل العقبات التي تحول دون تطورها وتطور العملية الانتاجية التي تقودها.

واكثر من ذلك فاني ادعو الى ان تعطى دوراً مهماً في ادارة البلاد السياسية والاقتصادية، لانها قوى منتجة تساهم بدفع عجلة التنمية.

معالي الرئيس:

الزملاء للكرام

ان مسيرة برنامج التصحيح والخصخصة رغم ان هدفها المعلن التنمية والتهوض الاقتصادي تبقى مسيرة عرجاء تتعثر بواقع وحقائق مآذرت، وكل هذا يجر وراءه اليأس والاحباط والسوداوية وضعف الانتماء وتدنّي الانتاجية وانعدام الثقة بؤسسات المجتمع والدولة وتبدل القيم وتدهور العلاقات الاجتماعية وانتشار الجريمة.

نحن لا نهول ولا نضرب بالرمل لهذا هو بالضبط ما حدث في كل البلدان التي تحولت

المؤسسات للعاملين فيها. نحن نتحدث عن سبل مادية لتحفيز على العمل وزيادة الانتاجية فالعطاء يجب ان يكون متبادلاً.

ان المخصصات التي تظهر في الموازنة بالرغم من زيادتها والتي ستذهب لتدعيم شبكة الامان الاجتماعي اكثر تواضعاً من ان نقي بالهدف الذي نتحدث عنه لكن مالا يظهر في الموازنة وما يجب العمل من اجله وسن التشريعات واتخاذ الاجراءات لتحقيقه فهو دور اكبر للقطاع الخاص لدعم برنامج التنمية الاجتماعية.

وهنا نود ان نؤكد على الاجراءات التالية للمساهمة في تحويل شبكة الامان الاجتماعي الى خطة للنهوض والتنمية الاجتماعية.

١- حماية العمال من الاستغلال من خلال وضع حد ادنى للأجور وحماية النقابات العمالية من التدخل والوصاية ومواصلة السير في خطة احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة.

٢- ربط الزيادات الدورية في الرواتب والاجور بسلم غلاء المعيشة.

٣- انشاء صندوق وطني تكون مساهماته من البنوك والشركات الكبرى لانشاء مرافق خدمية وترفيهية للعاملين في القطاع الخاص.

٤- التأمين الصحي الشامل للمواطنين الذي لا يمكن ان يتحقق دون احداث ثورة في الخدمة الصحية الحكومية. بحيث تعتمد ادارة ذات استقلالية تعمل بنظام الحوافز ويحاكي القطاع

بالكامل الى اقتصاد السوق دون ان تتحوط لحماية المجتمع من اثار الخصخصة وانسحاب الدولة التي هي سند الفقراء.

شريعة السوق شئنا ام ابينا هي شريعة الغاب شريعة الاقوى والاشطر ولا وجود فيها لمفردات العدالة والانصاف والتكافل.

والآن وما دام برنامج التصحيح الاقتصادي هو امر اجباري للمستقبل فانه ليس قدراً علينا ان نتجرع نفس الكاس الذي ذاقته بلدان اخرى. وعلينا بنفس الحزم والتصميم الذي طبقنا فيه برنامج التصحيح ان ننشئ ونطبق برنامجاً موازياً للحماية والتنمية الاجتماعية. وسوف نتابع ما اعلنته الحكومة عن شبكة الامان الاجتماعي، بكل ترقب واهتمام، لاننا لا نرى فيها برنامجاً للمساعدات بل برنامجاً للنهوض والتنمية الاجتماعية وهذا يتطلب سياسات واضحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

فمن اهداف هذا البرنامج مثلاً رفع الانتاجية إننا نكذب على انفسنا اذا فكرنا ان الرفاهية ممكنة دون مضاعفة انتاجية الفرد الاردني.

لكن رفع الانتاجية له شروط ويتطلب حوافز غير الموعظة الحسنة نحن نتحدث عن حد ادنى للأجور وحريات نقابية تعيد التوازن للعلاقة بين العمال واصحاب العمل نتحدث عن زيادة موضوعية في الرواتب وربطها بسلم الغلاء والاجور نحن نتحدث عن تأمين صحي واجتماعي ومرافق الترفيه والرياضة نقيمها

الخاص لمضاعفة إنتاجية القطاع كميًا ونوعيًا ويمكن لشرك القطاع الخاص ضمن أنظمة وتشريعات للمساهمة في التأمين الصحي الحكومي الذي يمكن أن يتسع ليشمل كل المواطنين.

٥- مراجعة مشروع قانون الضمان الاجتماعي وتفعيل التأمينات التي ينص عليها وإعادة النظر برواتب التقاعد والتعويضات لجهة زيادتها.

٦- مراقبة صارمة لإجراءات المساكن وتحديد سقف لها لحماية محدودية الدخل من المستأجرين.

٧- تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية في الريف والبادية وتقديم التسهيلات لصفار المزارعين ومربي الاغنام والماشية.

٨- حماية المنتج الزراعي من دور الوسيط (السمسار) وحماية مستلزمات الانتاج من الاحتكار والتلاعب.

٩- اخراج قانون منع الاحتكار ومنح الموظفين في المؤسسات التي يراد خصصتها حوافز وعلاوات على شكل اسهم في الشركات وتوثيق ذلك في اتفاقيات جماعية منع ممثلي العمال.

معالي الرئيس:

الزملاء الكرام

لا استطيع الموافقة على موازنة تمكس سياسات الدولة لم تأخذ بنظر الاعتبار ما ذكرت

من اجراءات تستهدف التخفيف عن كامل الطبقات الشعبية والفقره لذلك فأتني لن اصوت لصالح الموازنة.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، اخير المتحدثين الاستاذ منصور بن طريف.

السيد منصور بن طريف:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء النواب الكرام ينبغي علينا ونحن نناقش في هذه الايام مشروع قانون الموازنة العامة للعام المالي ١٩٩٧، ولممثلين للشعب الاردني العزيز، والذي يعتبر باتمائه القومي وبالقيادة العربية الهاشمية التي رعت دوماً تلاحم الأسرة الاردنية على دروب بناء الوطن وحماية حاضره ومستقبله.

ينبغي علينا ان نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم قائد هذا الوطن، وراعي مسيرة الديمقراطية فيه، والى سمو ولي عهده الأمين، على الجهود الخيرة التي يقوم بها جلالتهم وسمو ولي العهد، وكى يبقى الاردن يزهر بين الاشقاء والاصدقاء وأمام العالم، بتجربة وطنية لحمتها الاساس ترابط أبناء الأسرة الواحدة واعتزازهم أنهم ينتمون لشعب واحد، وأمة واحدة وحضارة وثقافة واحدة. وما إعتقد المؤتمر الأول للحزب في الوطن العربي في عمان العرب قبل أيام، سوى إشارة احترام

للأردن قيادة وشعباً من قبل الاشقاء العرب واحترامهم لذلك للتجربة الاردنية التي عمادها حرية الرأي، وللتعددية، وسيادة القانون، والتي ينطلق بها ومعها، الشعب الاردني أسرة واحدة مترابطة متكاملة ومتضامنة وقوية، وبطل هذه المنطلقات، لبناء الوطن وتعزيز منعه ونمائه، وليبقى الأردن دوماً، قيادة وشعباً وراثداً في العمل الجاد لبناء وتقوية التضامن والوحدة بين الشعوب العربية والدول العربية.

معالي الرئيس، الزملاء النواب الكرام.

واذا كانت الموازنة المعروضة علينا متواضعة في أرقامها، ومن حيث المبالغ المخصصة، وخاصة تلك المبالغ المخصصة للاستثمارات والبنى التحتية في الاقتصاد الوطني، إلا ان هذه الموازنة استندت في أهدافها، ومنطلقاتها الى أهداف ومنطلقات كبيرة، وهي أهداف ومنطلقات تليق بهذا الوطن وبالشعب الاردني العزيز. ومن هنا يكمن عدم التوافق، ولا نقول التناقض والى حد ما بين تلك المنطلقات التي أكدنا ونؤكد احترامنا لها وقد كانت صريحة واضحة في بيان الحكومة، وبين هذه الموازنة وأرقامها. ان من المفروض في مشروع الموازنة ان يكون برنامجاً تنفيذياً يساعدنا عليه، في سبيل تحقيق الاهداف والمنطلقات. ان الاهداف الاقتصادية الطموحة، وهي ليست كبيرة او صعبة امام أصحاب الهمم العالية، كانت قد أكدت ان الاهداف الرئيسية هي

تحقيق للتنمية الاقتصادية الشاملة، وزيادة التوظيف، وتقليص الفقر وتحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع وان يتوسع القطاع الخاص في استثماراته الانتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ليساعد على استيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الاردنية. ان هناك ما يجعلنا نتفائل بقدرة دولة رئيس الوزراء على ترجمة المضامين الكثيرة التي كانت وردت في بيان الحكومة الى خطط تستهدف التنمية الشاملة.

معالي الرئيس: الزملاء النواب الكرام

ان الاهداف الكبيرة الطموحة التي ذكرنا، بحاجة لجهود كبيرة موازنة تقوم بها وزارة التخطيط انطلاقاً من فلسفة التخطيط التي اكدها قانون التخطيط، وانطلاقاً من ضرورة ان يبقى التخطيط ذراعاً قوية تستند إليها الحكومة في مبادراتها وقراراتها وتوجهاتها ولوضع وصياغة البرامج التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولا نعتقد ان ضرورة تدعيم القطاع الخاص، ولإخذ دوره المناسب المناط به في حركة التنمية الاقتصادية يعني بالضرورة انحياز لدور التخطيط ووزارة التخطيط في صياغة ومتابعة المشاريع الاستثمارية وما يعزز البنية الاقتصادية لحركة اقتصادية نامية. ولا نعتقد أيضاً أن رسم الشفافية في متطلبات ومناهج التنمية الاقتصادية، وفي الاقتصاديات النامية تعني او تتطلب انحسار دور التخطيط ولعلنا في

هكذا من الأشغال

إشارتنا لتجربة التنمية الاقتصادية في بلدان صديقة كماليزيا واندونيسيا، وما يقوم به التخطيط هناك في وضع خطط التنمية ومتابعة تنفيذها بارادة وحزم وبما تحقق من تنمية اقتصادية شاملة هناك إنما يؤكد حاجتنا هنا في الاردن الى جهد تخطيطي فعال، ومتنام في أهمية ومداها، تقوده وزارة التخطيط ولا نريد لا سمح الله أن نقلل من الجهود التي تقوم بها وزارة التخطيط وخاصة في موضوع برنامج التصحيح الاقتصادي ولكن الجهد المؤمل ضرورة لانطلاقه التنمية المؤملة باندفاع يتناسب وما تم وضعه وتبنيه من أهداف وإننا ندعو وقد أثينا على ذكر تجربة كهذه للاستفادة منها وخاصة من خلال الفرصة لكوادرنا الوطنية للاحتكاك المباشر مع تجربة ماليزيا واندونيسيا في التخطيط التنموي، وما يعزز التنمية الشاملة في مختلف مناطق المملكة نعتقد انه لا يكفي قيام وفد حكومي أو وفد من غرفة صناعة وغرفة تجارة، بإعداد مذكرة تفاهم وبمباراة عامة، هو الطريقة الأفضل كي نستفيد ونتعلم من أناس كانوا حتى قبل عشر سنوات مثلنا في مرحلة التنمية وتعلم جميعاً أين أصبحوا اليوم. ولذا فإنه حري بنا، ومن واجبنا ان نسعى جادين لتتعلم من تجربتهم وهذا ما يدعونا لان نتفاهل بدور فاعل لوزارة التخطيط في تحقيق مثل هذه المبادرات.

ان تتألف الاتفاق على المشاريع الرأسمالية

الاستثمارية في القطاع العام، تقابله مع الأسف حتى الآن تزايد فعلي لحركة الاستثمار من قبل القطاع الخاص وإذا كنا نتمنى ونراهن على أن يقوم القطاع الخاص بدور أكبر، وجهد أكبر، وبمباراته الذاتية، فما بال هذه الاماني لا زالت لا تبعث على التفاؤل، وما بال القطاع الخاص عازفاً متردداً، مترهاذاً، وخاملاً، وغير قائم بالواجب والدور المناط به؟؟ ألم تقم الحكومات السابقة وهذه الحكومة باعداد وتشريعات ذات شفافية ومحفزة كما طلب ويطلب القطاع الخاص ألم تقم الحكومة بفتح المجالات واسعة أمام القطاع الخاص للاستثمار والحوار مع الآخرين؟ ألم تقم الحكومة بتسهيل الاجراءات امام القطاع الخاص لتكوين الشركات القابضة وجمع منات الملايين من الدنانير من السوق المحلي لاستثمارها وتمضي السنون ولا زال القطاع الخاص غير قادر، راغب في استثمار هذه الأموال في مشاريع انتاجية لزيادة الفرص العمالة الوطنية، ولتساهم كما هو مأمول ومتوقع في زيادة الصادرات ألم يخب أمل المتقاعلين في قيام القطاع الخاص الوطني بدور تنموي مناسب، وهم لا زالوا يجدون هذا القطاع يفشل حتى الآن في جهوده في جلب أية استثمارات بالشراكة مع مستثمرين عرب او اجانب وبالرغم مما أتاحه قانون الاستثمار الجديد من حوافز وتسهيلات ألم ترى ان القطاع الخاص الوطني يريد فقط ان يتاح له شراء مشروعات

ناجحة وجاهرة للربح السريع؟؟ وبسر مريح؟؟ معالي الرئيس:، الزملاء النواب الكرام وما دما في الحديث حول الحاجة الفعلية الى خطة وبرامج لتشجيع وزيادة الاستثمارات وإقامة المشاريع والمساهمة الجادة في تمويل المشاريع المعدة فما بالنا لا نرى حتى الآن جهداً ملحوظاً لمؤسسة الضمان الاجتماعي وملايينها الكثيرة في النشاط الاقتصادي التنموي، ولا حتى في مواجهة الحد الأدنى من ذلك ورد في بيان وبرنامج الحكومة ما يهدف لتفعيل دور الضمان الاجتماعي في سياق سياسة استثمارية للأموال في مشاريع إنتاجية في مختلف المجالات وفي مختلف المناطق. وكيف يمكن للأمال الوطنية أن تنمو وهي لا زالت ترى دوراً ضعيفاً لمؤسسة وطنية كبيرة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتي يفترض أن تكون قائداً رائداً مثل المؤسسات شبيهة في دول عديدة في مسيرة الاستثمار والتنمية وزيادة الانتاج، وخلق فرص العمل للشباب المؤهل المدرب ولعل في خطة وزارة التخطيط وبرامجها ما يسعف في هذا المجال وكيف لا يزداد العتب على معالي وزيرة التخطيط عندما نلاحظ أن عدم توفر أو عدم وجود خطة لترتيب تمويل مشاريع السدود في الموجب والواله والتطور وعلى أهميتها التصوى للاردن، هو كان السبب الرئيسي لأن يكون ما تم رصده في موازنة هذا العام لهذه المشاريع الحيوية الهامة محدوداً جداً وكيف يمكن ان يتهيأ

لمثل هذه المشاريع الحيوية وغيرها ان يتم برمجة وتخطيط تنفيذها خلال فترة زمنية معلومة بدون ان يكون هناك خطة معتمدة لذلك؟ وإذا كان لما تم رصده موازنة ٩٧ لهذه المشاريع من دلالة فأنها تدل على أن الوتيرة التنفيذية بمثل هذه يحتاج لعشرات السنين لاسمح الله.

وأرى من المناسب أيضاً بان الجدية في محاولاتنا وضع الخطط لاقامة مشاريع السدود يتطلب تجميع الجهد الوطني والجهات ذات العلاقة والكوادر الوطنية التي نعتز بها في هيئة واحدة للسدود.

معالي الرئيس:، الزملاء الكرام

ان تخفيف عبئ المديونية الخارجية هو الهدف الكبير وهو التحدي الكبير. وإذا كان عبئ المديونية وخدمة الدين الخارجي من أهم مقدرات التنمية الاقتصادية، ومن أهم أسباب العجز في الموازنة، فإن هذا يتطلب العمل المتواصل لتخفيف هذا العبئ وان من حق الشعب الاردني ان يتطلع الى إزاحة هذا العبء بأمل قابل للتحقيق. وان في تحقيق جزء هام من هذا الهدف ما يحي الأمال بنجاح الجهود التنموية، في تقلص الفجوة بيننا وبين اقطار الجوار من جهة، واقتصاديات الدول المتقدمة من جهة أخرى. وان الجهد الهادف لوزارة المالية هو ما يقول عليه في العمل وضمن البرنامج المعتمد لتخفيف عبء المديونية سواء من خلال

الحصول على إعفاءات إضافية وخاصة من الذين بذلوا وعوداً للأردن، أو من خلال مقايضة الديون بمنح واستثمارات معاً. ويجب أن لا تبقى جهود وزارة المالية في موضوع تخفيف المديونية مقتصر على مجال إعادة جدولة الديون تعزيزاً للنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الاستثمار وزيادة الانتاج.

معالي الرئيس: الزملاء الكرام ولا بد من الاعتراف بأنه من المهم بذل جهد مناسب نحو مزيد من الاعتناء بالسلطة القضائية كرمز لتحقيق العدالة وإقامة سلطة القانون ان ذلك يستوجب تحسين الظروف المادية للقضاة وفق فئات تنبثق من هذه السلطة المحترمة ذاتها وكما أود تأكيد الشكر والتأييد لجهود الحكومة في مجال توحيد جهود وعناصر شبكة العون الوطني والحماية الاجتماعية وفق التوجيهات الملكية السامية وإن أقامت به الحكومة من إعداد لمشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية سيكون البداية العملية الجادة لتطوير هذه الشبكة وبما يؤمن رعاية أكبر وأشمل للفقراء في مجتمع الخير والتكافل.

ولا يفوتني أن أؤكد الشكر لمعالي وزير المالية ودائرة الموازنة العامة على تقديم مشروع الموازنة وإن أؤكد كذلك الشكر للزملاء الأفاضل ورئيس ومقررين وأعضاء اللجنة الملكية والاقتصادية على جهودهم الخيرة في إعداد

التقرير والتوضيحات الجادة ونسأل الله تعالى التوفيق لكل جهود الخير والنماء.

واسمحوا لي أن أذكر بعض الطلبات المتعلقة بمشاريع في الدائرة الانتخابية :

١- وضع دراسة لأقامة مستشفى للمنطقة على سفوح جبل شحان الأشم.

٢- إكمال طريق صرغا الأغوار وطريق عي الأغوار.

٣- المباشرة بإقامة البنية التحتية لمدينة الكرك الصناعية في الموقع المحدد.

٤- الاهتمام بطريق الموجب في الجزء الجنوبي منها بعد أن اكتمل الجزء الشمالي من تلك الطرق.

٥- الاهتمام بالطرق الزراعية كأولوية ومراعاة العدالة في انتشارها.

٦- إعادة النظر في أسعار الشعير والنخالة في ضوء ما طرأ على أسعار الحبوب عالمياً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته الاخوة الزملاء بعد ان استمعنا الى كافة الزملاء الذين رغبوا ان يتحدثوا في مشروع الموازنة العامة للعام القادم سوف نستمع الى رد الحكومة ثم نستمع من مقرر اللجنة المالية، لكنني قبل هذا سادفع الجلسة للاستراحة الى غاية الساعة الثانية عشرة، ونعود بعدها في تمام الساعة الثانية

عشرة والنصف لننتهي عملنا فيما يتعلق في مناقشة الموازنة العامة، ارفع الجلسة وشكراً لكم.

(رفعت الجلسة للاستراحة)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء الأفاضل نستأنف الجلسة، بعد ان استمعنا خلال الايام الماضية الى مداخلات ومناقشات الزملاء حول الموازنة العامة وتقرير اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة للعام القادم، وقبل التصويت على بنود الموازنة

نستمع الى رد الحكومة حول السادة الزملاء فيما يتعلق بالمناقشات التي وردت خلال الايام

السابقة، معالي وزير المالية

معالي وزير المالية:

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسعدني ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير

لسعادة رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

ومقررها واعضاءها المحترمين على جهودهم

المكثفة في دراسة مشروع قانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٩٧، وأثنى تقريرهم وما تضمنه

من ملاحظات وتوصيات قيمة والتي سنبذل

جهدنا في متابعة تنفيذها في ضوء الموارد

المتاحة.

كما يسعدني ان اتقدم بالشكر للاخوة النواب المحترمين الذين اشروا بمناقشتهم وملاحظاتهم على اختلافها الحوار المسؤول بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه الخير لبلدنا العزيز. واننا على يقين بان ملاحظاتهم وآرائهم حول مشروع قانون الموازنة العامة ستساهم في تدعيم متركزات سياستنا الاقتصادية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين.

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

يهدف برنامجنا الوطني للتصحيح

الاقتصادي للسنوات (١٩٩٦-١٩٩٨) الى

المحافظة على المكتسبات التي تحققت في

السنوات السابقة ودعم النمو المستمر الذي يحققه

الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق معدلات نمو

مرضية، وزيادة المدخرات الوطنية والمحافظة

على نسب عالية من الاستثمار الذي يتطلب

تخفيض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات

الى (٢,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي في

نهاية هذا البرنامج، والمحافظة على استقرار

سعر صرف الدينار والاستمرار في تخفيض

عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبناء

احتياطات المملكة من العملات الاجنبية.

وجاء مشروع قانون الموازنة الذي بين

ايديكم استمراراً لثوابت السياسة المالية الرامية

الى تحقيق الاعتماد على الذات وتعمل الحكومة

على تحقيق هذا الهدف من خلال انتهاز سياسات

مالية ونقدية متوازنة للمحافظة على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الاردني.

هذا وقد جاءت مؤشرات الاداء للاقتصاد الوطني لعام ١٩٩٦ منسجمة مع اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي الى حد كبير، وان كانت نسبة النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي والبالغة (٥,٢٪) اقل من المستهدف الا انها تعتبر من النسب المرضية علما بأن تقريراً لمنظمة الاسكوا اشار الى ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة لهذا العام سيكون في حدود (٤,٣٪).

ولعلمنا بأن تنفيذ هذا البرنامج يرتب آثاراً اجتماعية على الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدودة فقد قامت الحكومة بوضع برنامج لشبكة الامان والسلامة الاجتماعية يهدف الى الحد من هذه الآثار السلبية.

وأرجو ان أؤكد في هذا المجال ان الحكومة ستبذل جهودها لاستكمال تحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي من خلال التعاون المستمر مع مجلسكم الكريم ومن خلال دعمكم للسياسات والبرامج التي تنبأها الحكومة لبناء اقتصاد وطني سليم يؤمن العيش الكريم لجميع فئات المواطنين.

معالي الرئيس:

حضرات النواب المحترمين

أرجو ان ابدي اهم الملاحظات على تقرير اللجنة المالية والاقتصادية الكريمة وكلمات

السادة النواب المحترمين حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ وخطاب الموازنة:-
الاياردات المحلية

اشار بعض السادة النواب الى ان طبيعة الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ هي جباية بمعنى انها تهدف الى زيادة تحصيل الايرادات لغايات تغطية النفقات، ولا يتم تقدير الايرادات المحلية وفق معايير اقتصادية ومالية. وفي هذا المجال اود ان ابين ان تقدير الايرادات المحلية وخاصة الضريبية منها يتم في ضوء السياسة المالية والاقتصادية للحكومة التي تأخذ بعين الاعتبار تشجيع الاستثمار، وزيادة كفاءة الصناعات الوطنية ومقدرة المكلفين على الدفع وهذا يتضح من انخفاض ايرادات كل من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية المقدرة لعام ١٩٩٧ مقارنة لعام ١٩٩٦، هذا ونؤكد على ان موازنة عام ١٩٩٧ لم تتضمن اية اجراءات لزيادة الضرائب والرسوم تقديراً منها للظروف التي يمر بها وطننا العزيز بل جاءت ايرادات موازنة ١٩٩٧ معتمدة على النمو الطبيعي وتحسين وسائل الجباية ورفع كفاءة التحصيل.

الاتفاق الجاري والراسمالي

اشارت اللجنة المالية في تقريرها الى زيادة نمو النفقات الجارية المقدرة لعام ١٩٩٧ بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٦ في حين ان نمو هذه النسبة ما بين عامي ٩٥-٩٦ كانت ٦٪ وهذا يعني ان الاستهلاك الحكومي يرتفع

بنسب تصاعدية بعكس ما هو مستهدف في برنامج التصحيح.

وفي هذا المجال اود ان ابين النفقات الجارية لعام ١٩٩٧ قد تضمنت لأول مرة مخصصات فوائد القروض العسكرية والبالغة (٧٥) مليون دينار والتي كانت تنفق خارج الموازنة، ورصد كامل كلفة دعم المواد التموينية والمقدرة بمبلغ (٧٢) مليون دينار في حين ان ما رصد لهذا الدعم في موازنة عام ١٩٩٦ هو (٣٠) مليون دينار، علماً بأن الكلفة الحقيقية كانت (١٠٢) مليون دينار. وعند أخذ هذه الارقام بعين الاعتبار فان نسبة زيادة النفقات الجارية لعام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ ستكون في حدود ٣,٣٪ وهي اقل من نسبة الزيادة التي حددت في بلاغ دولة رئيس الوزراء الخاص باعداد مشروع قانون الموازنة العامة.

اما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فأرجو ان ابين ان نسبة نموها مقارنة بعام ١٩٩٦ كانت في حدود ٢٢,٢٪ وهي نسبة مرتفعة بخافة المقاييس علماً بأن مخصصات النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ يتم تقديرها وفقاً لبرنامج التصحيح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي قدرت لعام ١٩٩٧ بنسبة (٧,٦٪) ويتم توزيعها بين الوزارات والدوائر الحكومية في ضوء المشاريع الملتمزم بها واولويات الحكومة في ضوء المشاريع الملتمزم بها واولويات الحكومة في القطاعات المختلفة.

وأؤكد في هذا المجال ان القدرة التنفيذية للوزارات والدوائر الحكومية قد بلغت ٩٠٪ كنسبة من المخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ وهي من اعلى نسب التنفيذ في تاريخ الموازنة.

اما القول بأن كثيراً من النفقات الرأسمالية تذهب هدراً لشراء الاليات والمعدات ولا تساهم في زيادة الناتج المحلي، فأمر لا يتفق مع المعايير الاقتصادية، حيث يعتبر هذا التصنيف الانفاق على الاليات والمعدات زيادة في موجودات الحكومة ويدخل في التكوين الرأسمالي للاقتصاد الوطني ويساهم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتي تعتبر متطلباً أساسياً لمشاريع الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

عجز الموازنة

تري اللجنة وكذلك عدد من السادة النواب ان عجز الموازنة لعام ١٩٩٧ الظاهر في الموازنة قبل المنح والمساعدات لا يعكس العجز الحقيقي للموازنة ولا بد من اضافة مخصصات تسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية لظهور العجز الكلي. وفي هذا المجال أرجو ان اوضح ان عجز الموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي المتعارف عليه دولياً هو الفرق بين الايرادات المحلية والنفقات الجارية والراسمالية لسنة الموازنة منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي.

اما المخصصات المرصودة في موازنة التمويل لتسديد اقساط القروض الداخلية

والخارجية فهي تعود الى التزامات مالية لسنوات سابقة ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عجز الموازنة وهذا يتسجم مع تصنيف المؤسسات الدولية وبرنامج التصحيح الاقتصادي.

معدلات الاستثمار وتشجيع الاستثمار

اشار عدد من السادة النواب المحترمين بأن معدلات الاستثمار في عام ١٩٩٦ كانت منخفضة واود ان ابين هنا ان حجم الاستثمار في المشاريع التي حصلت على حوافز بموجب قانون تشجيع الاستثمار في عام ١٩٩٦ قد بلغ (٣٥٨) مليون دينار بينما كان حجم الاستثمار في عام ١٩٩٥ (٢٧٠) مليون دينار وفي عام ١٩٩٤ (٢٤٠) مليون دينار أي ان هناك زيادة في حجم الاستثمار تبلغ (٣٣٪) عما كان عليه في عام ١٩٩٥ وهذا الرقم يعتبر رقما عاليا وفيه دلالات واضحة على النمو الذي كنا نسعى له عندما تم اقرار قوانين الحزمة الاقتصادية في نهاية العام الماضي وهي قوانين الاستثمار وضريبة الدخل والمبيعات.

اما بخصوص تشجيع الاستثمار بشكل عام فارجو ان ابين بأن حزمة القوانين الاقتصادية التي اقرتها الحكومة ورفعتها لمجلسكم الموقر تأتي مكملة للحزمة التي اقرها في العام الماضي وتهدف الى التسريع في ايجاد مناخ أكثر جاذبية للاستثمار المحلي والخارجي، كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم اللازم لمؤسستي تشجيع الاستثمار والمواصفات والمقاييس لتمكينهما من القيام

بوظائفهما المتعلقة بزيادة الاستثمار وتحسين كفاءته وخاصة فيما يتعلق بالحصول على شهادات المواصفات الدولية اللازمة لزيادة الصادرات الوطنية.

كما تولي الحكومة انشاء معرض عمان الدولي اهمية خاصة لما له من دور فعال في ترويج المنتجات الوطنية حيث تنوي الحكومة ان تطرح انشاء هذا المعرض بكافة تجهيزاته بالاضافة الى متطلباته الاضافية بما فيها قاعة للمؤتمرات وفندق بطءاء للاردنيين والشركات العالمية ينفذ ويدار بطريقة (B.O.T) وبحيث تقتصر مساهمة الحكومة على تقديم الارض لهذا المشروع.

اما بالنسبة للمدن الصناعية فقد وضعت الحكومة برنامجا لاقامة مدن صناعية في كل محافظة من محافظات المملكة على مدى السنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠) وقد تم تحديد مواقع هذه المدن الصناعية في كل محافظة من محافظات المملكة. هذا وقد تم شراء الاراضي في كل من العقبة والكرك والسلط وكذلك شراء اراضي لتوسعة مدينة الحسن الصناعية في اربد، كما ان عملية شراء الاراضي للمدينة الصناعية في معان والطفيلة في مراحلها الاخيرة.

اما بخصوص المدن الصناعية في باقي المحافظات فان الحكومة بصدد استكمال شراء الاراضي لهذه المدن.

اما فيما يتعلق بتسهيل الاجراءات الادارية المرتبطة بالاستثمار في الحكومة وهي تدرك اهمية هذا الموضوع لن تدخر أي جهد مستطاع للحد من الروتين والمعوقات التي تعترض المستثمرين.

المديونية الخارجية

تشاطر الحكومة للجنة المالية والسادة النواب الرأي، بأن عبء المديونية وخدمة الدين الخارجي ما زالت كبيرة على الرغم من انخفاض نسبة المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٩٠٪ عام ١٩٩٦، كما انخفضت نسبة خدمة المديونية الى (١٠٠٪) من قيمة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات.

وتتجه الحكومة في ادارتها للمديونية الخارجية نحو الوصول الى وضع يتمتع فيه الاردن بالملاءة المالية في الاسواق الخارجية وبحيث لا تتجاوز هذه المديونية ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وفي هذا المجال فان الحكومة تسعى كما بينت في خطاب الموازنة للاتصال مع الدول والمؤسسات الدولية لتخفيض المديونية واعبائها من خلال شطب بعض الديون أو تحويلها الى منح واستثمارات.

اما فيما يتعلق بالحديث عن زيادة حجم المديونية بالارقام المطلقة، فانه وعلى الرغم من ان حجم المديونية يقاس عادة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والتي هي في انخفاض مستمر، فان هذه الزيادة بالارقام المطلقة جاءت نتيجة

لقروض سهلة وميسرة لتمويل مشاريع اثمانية وقروض مدعومة من مؤسسات دولية مما ابقى معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة في حدود (٤,٩٪) في عام ١٩٩٦.

المستوى العام للأسعار وتحسين اوضاع الموظفين

لقد بينت في خطاب الموازنة ان معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي (٧٪) وقد تجاوزت هذه النسبة ما توقعته الحكومة، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى ارتفاع اسعار الحبوب العالمية بشكل حاد وغير متوقع خلال عام ١٩٩٦، الامر الذي جعل مقدار الدعم الذي تحملته الخزينة خلال هذا العام يبلغ (١٠٢) مليون دينار بعد ان كان قد رصد له مبلغ (٣٨) مليون دينار في الموازنة.

هذا وستستمر الحكومة بتحمل كامل كلفة الدعم النقدي لمادة التمح وكامل كلفة دعم مواد السكر والارز والحبوب للمواطنين اضافة الى تخفيض اسعار الخبز في بداية عام ١٩٩٧ مع ابقاء الدعم النقدي للمواطنين وعدم تخفيضه بانخفاض الاسعار العالمية للقمح.

وتتفق الحكومة مع اللجنة المالية في ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضبط ارتفاع الاسعار بكل السبل المتاحة بما في ذلك اخراج قانون منع الاحتكار، اضافة الى تعزيز دور المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية

هكذا من الأشهر

وتوسيع نشاطهما وتحسين نوعية السلع التي تقدمها.

أما بخصوص تحسين اوضاع الموظفين فإن الحكومة لم تدخر جهداً في السنوات السابقة لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين في ضوء الموارد المتاحة، إلا أنه في ضوء استيعاب كامل كلفة الدعم في الموازنة فإن الموارد المالية المتاحة لم تساعد على رصد اية مخصصات اضافية لزيادة رواتب الموظفين في مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧، وسيظل تحسين اوضاع الموظفين من الاهداف التي تظل نصب أعيننا.

البطالة والفقر

تولي الحكومة اهتماماً بالغاً بمشكلكتي البطالة والفقر وتبذل جهوداً دائبة للحد من هاتين الظاهرتين، وقد اثمرت هذه الجهود بتخفيض معدل البطالة من ١٥٪ عام ١٩٩٥ الى ١٣٪ عام ١٩٩٦ وذلك من خلال الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص ومن خلال توسيع نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ومشاريع تأهيل المعونة الوطنية والتوسع في برامج التدريب والتعليم المهني.

وبالرغم من ذلك فإن حل مشكلتي البطالة والفقر يتطلب برنامجاً وطنياً تنظافاً فيه كل الجهود لتحقيق مزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي والذي يفتأ من زيادة الاستثمار على المستوى الوطني.

موازنات المؤسسات المستقلة

بالنسبة لالتزام الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة أثناء الدورة العادية لمجلس النواب للاطلاع عليها فأؤكد بأن الحكومة ملتزمة بذلك حيث أنه وتمشيا مع توجيهات مجلس النواب السابقة فقد درجت وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة منذ عام ١٩٩٢ على اعداد وثيقة موحدة لموازنات المؤسسات العامة المستقلة يتم رفعها الى مجلس الوزراء لاقرارها وبعد ذلك يتم رفعها الى مجلسكم الكريم بكتاب رسمي للاطلاع عليها. علماً بأنه قد تم ارسال موازنات المؤسسات المستقلة لعام ١٩٩٦ الى مجلس النواب في الموعد المحدد.

هذا وستقوم الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة لعام ١٩٩٧ الى مجلسكم الكريم في الربع الاول من عام ١٩٩٧ للاطلاع عليها أثناء الدورة العادية.

احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب فئات المجتمع وتوزيعهم الجغرافي
ان دائرة الاحصاءات العامة التي توفر قاعدة البيانات والمعلومات الاحصائية حول كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية من خلال المسوحات والدراسات الميدانية ستقوم خلال العام القادم بدراسة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ليتناسب مع سلة السلع المعتمدة حسب طبقات المجتمع الاردني وتوزيعهم

التطوير الاداري والتوظيف

لقد قامت وزارة التنمية الادارية بوضع خطة شاملة لاعادة تأهيل الكوادر الادارية وقد اعتمدت الحكومة لهذه الغاية المسار التدريبي ووضع الهياكل التنظيمية للوزارات وكذلك الوصف الوظيفي بالتعاون مع معهد الادارة العامة من خلال اعتماد المسار التدريبي الوظيفي للموظف بهدف تعزيز قدراته. كما ان وزارة التنمية الادارية قد قامت باستكمال الوصف الوظيفي للفئات الاولى والثانية والرابعة وهي بصدد اعداد وصف وظيفي للفئة الثالثة لتستكمل بذلك جميع فئات الموظفين المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية.

وقد قامت الوزارة ايضا بالعمل على تطوير العديد من الهياكل التنظيمية لعدد من الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والعمل على توحيد مسميات الوحدات الادارية ومتابعة تطبيقها وتطويرها. وهي بصدد استكمال باقي الهياكل في الوزارات والدوائر الاخرى ضمن خطة موحدة موضوعة لهذه الغاية.

وبالنسبة لنظام التوظيف المعمول به حالياً من قبل ديوان الخدمة المدنية فإن الوزارة بالتعاون مع الديوان ستقوم بدراسة هذا الموضوع من كافة جوانبه للخروج بتصوير واضح ومحدد يراعي استقطاب الكفاءات وتحقيق العدالة.

الجغرافي وقد تم رصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية في موازنة ١٩٩٧.

صيانة الطرق والمقاولات

تشاطر الحكومة اللجنة المالية الراي في ضرورة التركيز على صيانة الطرق واعادة انشائها. وقد قامت وزارة الاشغال العامة باجراء مسح ميداني شامل هذا العام لكافة طرق المملكة حيث تم ترميز وفهرسة هذه الطرق ووضع برنامج زمني للقيام بالصيانة اللازمة لها في ضوء الموارد المالية المتاحة وإيماناً من الحكومة بأن الموارد المرصودة في قانون الموازنة لهذه الغاية قد لا تكون كافية فإن هناك توجهها لانشاء صندوق خاص بصيانة الطرق يتم تمويله من مصادر محلية وخارجية.

وتشاطر الحكومة توجه اللجنة المالية الكريمة في تحويل مهمات التنفيذ والصيانة الانشائية والاشراف على مشاريع الحكومة الى وزارة الاشغال العامة توحيدا للجهد وتوفيراً للنقطة.

كما ستسعى الحكومة الى تفعيل العمل بتأنيون نقابة المقاولين وخاصة المادة (٨) منه لتعزيز دور هذا القطاع واتاحة الفرصة له للمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، هذا وستدرس الحكومة توصيات ندوة تطوير قطاع الانشاءات التصديرية لغايات تفعيل نشاطات هذا القطاع.

هكذا من الأعمال

وبخصوص دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري فان مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ قد تضمن رصد المخصصات اللازمة للديوان والتي من خلالها سيقوم الديوان بافتتاح فرعين له في كل من اقليم الشمال/ محافظة اربد واقليم الجنوب/ محافظة العقبة لتوسيع مظلة الديوان وزيادة فاعليته.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان هذه الحكومة حريصة وجادة على الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات والاقتراحات التي يقدمها مجلسكم الكريم وستحاول تنفيذ الممكن منها في ضوء الموارد المالية المتاحة لخدمة هذا الوطن.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نتقدم الحكومة بكل الشكر والعرفان للجهود الكبيرة الذي بذلته اللجنة المالية ومجلسكم الموقر لما ابدىتموه من تعاون بناء مع السلطة التنفيذية خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لما فيه الخير للجميع في ظل الحرية المسؤولة، ومننا جميعا ان نرتقي بالاردن الى مكانه مرموقة بين الدول وتوفير حياة افضل لجميع فئات المواطنين وبناء مستقبل واعد ومشرف للأجيال القادمة.

والله نسال جميعا ان يحفظ الاردن الغالي والحسين المعظم وسمو ولي عهده الامين وان يوفر لشعبنا الرفاه والعيش الكريم انه سميع مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وشكراً

معالي وزير المالية، دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية

ووزير الدفاع:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي معالي الرئيس خطابي سيكون مسهباً في جزء منه سيكون استكمالاً لخطاب معالي وزير المالية، وفي الجزء الآخر سيكون خطاباً مباشراً لاعلاقة له بصلب الارقام والأوامر.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، والصلاة والسلام على نبيه الامين، وآل بيته الاطهار الميامين.

كما واتقدم الى كل الاخوة المسيحيين بأحر التهاني واصدق التمنيات بمناسبة الاعياد وكل عام وانتم بخير.

اسمحوا لي سيدي الرئيس ان اتقدم ببالح الشكر وعظيم الامتنان الى اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسكم الكريم، رئيساً،

بالاهم قبل المهم، والاولى قبل الاقل اولوية. ولا يخفى على احد منكم ان ذلك مرده عائد الى الفجوة بين الامكانيات والتموجات وبين الموارد والاحتياجات فالموارد بطبيعتها محدودة لانها تخضع لمبدأ الندرة في جميع الحالات، ومبدأ التضيق في احيان اخرى.

ولم يخبرنا التاريخ عن امة كانت مواردها غير محدودة، اذ لو كانت موارد الانسان غير محدودة لما كانت هناك مشاكل اصلاً، ولا حدثت هناك جوانح ضيقت على عيشة، وسفاه حباته. ونتيجة لذلك فقد اضطر الانسان عبر مسيرة حياته الطويلة ان يواجه مشاكل اقتصادية فرضت عليه ان يجتهد في اختيار مسار او مسارات محدودة جداً من بين بدائل عديدة متاحة له. فأتى التاريخ الاقتصادي للشعوب والامم ليعكس نتائج هذه الخيارات الصعبة. اذ لازم النجاح والازدهار من انتهج العقلانية وعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتعميم الرخاء على افراد مجتمعه، في اطار التكيف مع الظروف والمستجدات مهما كانت قاسية. وتجاوز هذه الصعاب من إتسم بالقدرة على التحمل، والابداع، والعمل الجاد، والاجتهاد. وفشل ونهمش من تجاهل الواقع وخرج عن الممكن والمقبول.

ونحن في الاردن لم نكن ابداً، ولن نكون في المستقبل، خارجين عن هذا المسار من تاريخ الانسان، من حيث ظروفه الداخلية والخارجية،

ومقررراً، واعضاء كراماً، على الجهود الموصولة التي بذلوها في اعداد تقريرهم الوافي، والذي جاء بشكل يعكس حرصهم على الوطن ومقدراته.

واسمحوا لي كذلك، ان اتقدم بالشاء الواقف والعرفان الخالص الى جميع السادة النواب على كل ما ابدوا من ملاحظات، جاءت دون شك لتظهر تطلعات ابناء الوطن في مختلف مناطق.

انني لواتق ان وجهات النظر الراسخة، والملاحظات القيمة، والاراء السديدة التي تفضلتم بها جميعاً ستفضي من غير شك، الى رقي في الاداء العام، وتعميق الحوار بين السلطتين، بما ينعكس اولا، وقبل كل شيء، على الخير العام، وهو ما نسعى اليه ونجاهد من اجله.

سيدي الرئيس:

لقد استمعت الحكومة، وبكل حرص وانتباه، خلال الايام الاربعة الاخيرة، الى جميع الكلمات التي تقدم بها الزملاء النواب.

وهي تدرك الدوافع النبيلة لتطلعاتهم المشروعة، سواء ما تعلق منها بالوطن والمواطن بشكل عام، او ما تعلق منها بمنطقة انتخابية محددة.

والحكومة اذ تسعى جاهدة كي تلبي كل المطالب، وتفي بكل الاحتياجات المشروعة، فانها تدرك عظم المسؤولية الملقاة على كاهلها، وقد ايقنت من قبل، مدى القيود التي تجبرها ان تكون انتقائية في ما تفعل وفي ما تنفذ، فتبدأ

وصراعه لتطوير حياته ومعاشه. فقد ولي ذلك الزمن الذي كنا نعتمد فيه على الغير لتأمين لقمة العيش لمواطننا كما ولت تلك الظروف التي كنا نخطط فيها لمجابهة الحاجات الالوية فقط، دون الالتفات الى حاجات الاجيال القادمة، وما يحمله تعاقب الايام من فرص وصعوبات.

سيدي الرئيس

ان الموازنة العامة التي قدمتها الحكومة تعكس بكل يقين مدى المواءمة المنشودة بين الطموحات التنموية والمحددات المالية، وتأتي لتتسجم مع برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف اولاً واخيراً الى تحقيق الاعتماد على الذات، والنماء، والحياة الافضل لكل ابناء المجتمع. وان اهدافنا الاقتصادية لا تنفصل ابداً عن اهدافنا الاجتماعية فبالنمو الاقتصادي الذي نسعى من اجله هو الذي يعمل على تحسين معيشة كل مواطن اتي كان، ويقلل من فوارق الدخل، ويعظم العدالة الاجتماعية، ويخفض في الوقت نفسه من الفجوة بين اقتصادنا الوطني واقتصادات الدول المتقدمة. كما يعمل على تمكين المواطن من المشاركة بكل اقتدار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدنا العزيز.

وفي هذا المجال فانني اجد لزاماً علي، ان اعود لاطرح بين ايديكم الملامح العامة لمنهجية الحكومة في الادارة الاقتصادية من اجل ان تكون الصورة واضحة جلية في اذهاننا جميعاً.

ان الحكومة، وقد التزمت بمنهج الاصلاح الاقتصادي، تعلم ان الطريق الذي تسير عليه نحو الاعتماد على الذات طريق صعب بطبيعته، لكنه في الوقت نفسه واضح المعالم، يتسم برؤية بيئية لا يشوبها أي غموض او لبس، وهي تعلم تمام العلم بان الاهداف التي رسمتها، وتسعى من اجلها لا شك ممكنة التحقيق وفق ما تم التخطيط له بثبات العزم والارادة والعمل الجاد منا جميعاً. وان ما تسعى الحكومة اليه في برنامجها

الاصلاح هو ما يلي :

اولاً: الاعتماد على القدرات الذاتية للوطن من خلال تخفيض العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتحفيز الصادرات الوطنية واعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي.

ثانياً: تنظيم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار المحلي والاجنبي.

ثالثاً: القضاء على الفقر والبطالة من خلال ازالة مسبباتها في الامدين المتوسط والبعيد، ومعالجة اثارها في الامد القصير.

وتتبعاً لهذا البرنامج، فان الموازنة العامة قد اتت لتعمل على تعزيز الاستقرار المالي والنقدي كعامل اساسي في تنظيم الانخار والاستثمار المحليين، وعامل جذب وتوطين للاستثمار الاجنبي، المباشر وغير المباشر.

وليس هناك مجال للشك في ان برنامجنا الوطني للاصلاح الاقتصادي قد نجح بتعزيز

الاستقرار المالي والنقدي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الامر الذي يدعونا للفخر بانجازنا ولثقة بصحة مسارنا وبقدرةنا على تحقيق طموحاتنا.

ولقد اتى تخفيض العجز في الموازنة العامة بشكل تدريجي، كما خطط له ان يكون. وهنا لابد ان اشير الى ان تخفيض العجز في الموازنة العامة لابد وان ينطوي على صعوبات لبعض فئات المجتمع اذا ما تم بشكل مفاجيء وما لم يرافقه زيادة في الاستثمار الخاص. ولهذا كان نهج الحكومة هو التدرج في تخفيض هذا العجز متعاً لتراكم قوى تؤدي الى انكماش الحركة الاقتصادية فتؤثر سلباً على شرائح المجتمع وتضر بشكل خاص بالتقراء والطبقة الوسطى وقد نجحنا منذ البدء بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بتخفيض هذا العجز من اكثر من ٢٠٪ من الدخل المحلي في عام ١٩٨٩ الى ٣,٩٪ لهذا العام. وقد تم تحقيق ذلك مع الحفاظ على نمو حقيقي في الدخل متوسطة اكثر من ٦٪ سنوياً للسنوات الخمس الاخيرة. وستستمر الحكومة بهذا التدرج وبما يمكن من تخفيض العجز في الموازنة العامة الى ما نسبته ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٠.

كما نجحت السياسة النقدية في تحقيق اهدافها المرسومة دعماً للاستقرار النقدي في المملكة من جهة، وتطوير آليات السوق النقدي

بما يتلاءم واولويات التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة اخرى. وعلى صعيد الاستقرار النقدي فقد امكن تعزيز احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية الى ما يزيد عن ٦٥٠ مليون دولار المستهدفة لعام ١٩٩٦ مقارنة بأقل من ٤٠٠ مليون دولار في مطلع العام. وحافظت هذه السياسات على معدل مقبول للتضخم لا يتجاوز ٧٪ علماً بان حوالي نصف هذه النسبة يعود الى الزيادات الادارية غير المتكررة في الاسعار/ حيث من المتوقع ان لا يتجاوز معدل التضخم لعام ١٩٩٧ ما نسبته ٤٪ وتمكنت السياسات النقدية والمالية المنضبطة من اعادة توزيع الائتمان لصالح القطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي تراجعت احتياجاته الائتمانية بفضل تخفيض العجز المالي.

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد حقق الاستثمار في الاردن قفزة كبيرة في عام ١٩٩٦ بالارقام المطلقة والنسبية، وهنا اختلف مع بعض الزملاء الذين قالوا بتعثر الاستثمار في هذا العام ورسوموا صورة قاتمة للمستقبل واندروا بالفضل. ومرد اختلافي معهم ليس اجتهدا شخصياً بل حقائق موضوعية وارقام تستند الى ما تحقق فعلاً في الاشهر العشرة الاولى من هذا العام.

لقد نما الاستثمار الكلي من ١٤٨٠ مليون دينار في عام ١٩٩٥ الى ١٧١٧ مليون دينار

هكذا من الأعمال

في عام ١٩٩٦ أي بنسبة زيادة قدرها ١٦٪. وارتفعت كذلك نسبة الاستثمار الى الدخل المحلي من ٣١,٨٪ في عام ١٩٩٥ الى ٣٣,٤٪ في عام ١٩٩٦ وهي من اعلى نسب الاستثمار في العالم. اما استثمارات القطاع الخاص والتي قيل بتعثرها نتيجة ما وصف بزيادة المعوقات الحكومية فقد ارتفعت بنسب تفوق بكثير متوسط النمو في الاستثمار الكلي، حيث بلغت نحو ١٤٠٠ مليون دينار في عام ١٩٩٦ مقابل ١١٥٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥.

ورغم الانجاز الكبير الذي حققناه في هذا البلد في تحسين بيئة الاستثمار مما جعلها بيئة منافسة على الصعيد الاقليمي والدولي، الا اننا ندرك كل الادراك انه ما زال هناك مجال كبير للتحسين. والحكومة عازمة ان تستمر في برنامجها الهادف الى تطوير البيئة الاستثمارية من خلال الارتقاء باداء القطاع العام وزيادة كفاءته وتيسير الاجراءات وتطوير النظم والقوانين.

كما تغير هيكل الاستثمار في عام ١٩٩٦ لصالح الاستثمار المتعلق بالانتاج المباشر. فقد ارتفع حجم الاستثمار في الآلات والمعدات من ٢٧٦ مليون دينار في عام ١٩٩٥ الى ٣٨٦ مليون دينار عام ١٩٩٦ أي بنسبة نمو قدرها ٤٠٪ في عام واحد. ولا اسوق هذه الارقام ايها الزملاء الكرام، لانسب انجازاً لهذه الحكومة. فالانجاز الحقيقي هو لمجلسكم الكريم الذي طور

البيئة القانونية للاستثمار فحفزت المستثمر وطمأنته على امواله، هو للصناعي ورجل الاعمال الذي وثق باقتصاد وطنه، هو للعامل والمزارع الذي زاد من إنتاجيته، هو لجميع ابناؤنا هذا البلد الذين رسموا صورة مشرقة لوطنهم في جميع المحافل، وهو قبل كل هذا او ذاك لجلالة قائدنا رمز الاستقرار والنهضة والمنفعة لهذا الوطن الغالي. لهذا ايها الزملاء الكرام متجدوني دوماً متفانلاً بمستقبلنا الاقتصادي لان مقومات النجاح متوفرة وموجودة وتتعاظم كل يوم.

ومن اولويات الحكومة في تطبيق منهجها الاصلاحى، تحرير الاقتصاد الوطني من كافة التشوهات التي بدت عليه خلال العقود الماضية، وتقليص حجم الادارة الحكومية الذي تمدد حتى بات يناقش القطاع الخاص في ابسط انشطته ويهدد مبررات وجوده.

ولقد تحدثت العديد منكم حول هذه السياسة خاصة عملية التخاصية بالتحديد، اما شاجباً، او مؤيداً بل ومطالباً بتسريعها. واود ان اؤكد ان سياسة الحكومة في تقليص دور القطاع العام في عمليات الإنتاج المباشر وزيادة كفاءته تهدف أولاً واخيراً الى تخفيض العبء عن المواطن الذي اضطر عبر سنوات طويلة الى تمويل نزول القطاع العام من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها والذي تحمل، رغم الكلفة الباهظة عليه تحمل أيضاً تدني مستوى الخدمات المقدمة

له. وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال تخلي الحكومة عن واجبها في الحفاظ على مصلحة المواطن من خلال عمليات الرقابة والتنظيم فالتحرير الاقتصادي الذي ننشد لا يعني ابدأ الحرية غير المسؤولة التي لا تنظم ولا تلتزم بقواعد ومواصفات مناسبة محققة بذلك ارباحاً غير عادلة نتيجة ممارسات احتكارية مخلة بالقواعد المتعارف عليها، بل هو التحرير الذي يعظم المنافسة بما يصب في مصلحة المواطن والاقتصاد الاردني.

وفي هذا المجال ابدى بعض الزملاء تخوفاً مشروعاً من ان تقضي عملية التخصيص الى احتكار جديد. واؤكد لكم هنا هذه الحكومة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة ليس فقط بمنع قيام احتكارات جديدة نتيجة عملية التخاصية، بل ايضاً، بمنع الممارسات الاحتكارية في جميع قطاعات اقتصادنا الوطني. فقد وضعت مشروع قانون جديد للمنافسة ومنع الاحتكار يوسع تعريف الممارسات الاحتكارية ليشمل التواطؤ بين المنتجين لتحديد الاسعار او تقييد المنافسة بما يؤدي الى الاضرار بمصلحة المواطن، وجعلت منها جريمة يعاقب عليها القانون. وسيقدم مشروع القانون هذا لمجلسكم الكريم في دورته الحالية.

اما بالنسبة لاسلوب تنفيذ عملية التخاصية فأكيد لكم ان شفافيته وعدالته وعدم تفرد أي جهة باتخاذ القرار بشأنه كانت حاجساً كبيراً لهذه

الحكومة انطلاقاً من حرصها على تعظيم العائد على الاقتصاد الوطني من التخصيص دون اجحاف بالمكاسب المجتمعية المتحققة سابقاً. ومن هذا المنطلق تم انشاء وحدة للتخاصية معززة بجهاز فني متخصص وترتبط مباشرة برئيس الوزراء انيط بها تنفيذ عمليات التخاصية تحت اشراف لجنة وزارية تتخذ القرار بعد التأكد من ان جميع العمليات قد تمت وفق اسلوب واضح وعادل وقواعد مقبولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وضمن هذا الاطار، انطلقت الحكومة في سعيها الى اعادة تنظيم شامل للبيئة الاقتصادية الوطنية من خلال التشريعات المناسبة في مجال التجارة والاستثمار والتخاصية لاعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً يفضي الى زيادة الانتاج وتعظيم التشغيل. وقد تقدمت الحكومة من مجلسكم الكريم في الفترة الاخيرة بحزمة من القوانين الاقتصادية المتكاملة التي ستؤدي ان شاء الله الى اعطاء دفعة قوية للنشاط الاقتصادي في اطار رقابة حكومية دقيقة وغير جانبة، وبما يكفل تحقيق الاهداف الاقتصادية المتفق عليها.

سيدي الرئيس:

من اجل تخفيف وطأة الفقر وتقليل البطالة، قامت الحكومة بتطوير استراتيجية متكاملة تتضمن ما يلي:

اولاً: اعادة هيكلة شاملة لعمليات صندوق

هكذا من الأشغال

المعونة الوطنية من أجل تحسين الاداء الاداري والمالي فيه، ورفع كفاءة البرامج التي ينفذها، وضمان كفاية المعونة التي يقدمها، ومدى التغطية للفئات المستحقة، والتأكد من ديمومة عملياته. وهنا أؤكد للزملاء الكرام أن كرامة المواطن هي الاعتبار الاول في رسم سياسة واليات المعونة الوطنية، وإن المساعدات النقدية التي تمكن الفقراء من الحصول على الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية وتمكنهم من العيش الكريم هي واجب يمليه عليه ديننا وحضارتنا وثقافتنا.

ثانياً: توفير البنى التحتية المادية والاجتماعية للمناطق الاقل حظاً، وسيتم انشاء صندوق لهذا الغرض يعمل على تطوير المناطق الفقيرة وتحسين البيئة المادية التي تحيط بحياة المواطنين الفقراء كي ينعموا بحياة كريمة.

وهنا اتفق مع ما ذكره بعض الزملاء حول الاوضاع البيئية السيئة في المخيمات وتدني مستوى خدمات البنية التحتية في معظمها. وأؤكد ان الحكومة في تصديها لمشكلاتي الفقر والبطالة في اطار هذه الحزمة لا تفرق بين فئة واخرى ولا تستثني المخيمات من مشاريع التطوير والتشغيل مع تمكينا الكامل بالحقوق المشروعة للاجئين بالعودة والتعويض بموجب قرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً: تحسين كفاءة شبكة التمويل للمشاريع الصغيرة المولدة للدخل والتشغيل، وتوسيعها من أجل تقديم العون للفقراء القادرين على العمل المنتج.

رابعاً: انشاء صندوق لتأهيل وتدريب الفقراء والعاثلين عن العمل. وسيعمل هذا الصندوق على توفير قاعدة معلومات متكاملة عن سوق العمل، كما سيعمل على توفير فرص التدريب لهم من أجل اعادة تأهيلهم في سوق العمل.

ومن المومل ان تؤدي هذه الحزمة بمكوناتها الاربعة الى تعزيز مرتكزات الانتاجية الاجتماعية المتمثلة بالصحة والتعليم والمعلومات والتكنولوجيا والبنية التحتية والتشغيل. وقد ذكر البعض من الزملاء ان المبلغ المخصص لهذه الحزمة من الموازنة العامة والبالغ سبعة ملايين دينار غير كافية لتحقيق هذه الاهداف خاصة وان الكلفة التقديرية للبرنامج تصل الى نحو ٤٠٠ مليون دينار من المتوقع ان تتفق على مدى السنوات الست القادمة. وأؤكد للزملاء الكرام ان المبلغ الاجمالي المخصص في الموازنة العامة لدعم هذا البرنامج يفوق ما درج تحت عنوان شبكة الامن والحماية الاجتماعية حيث تمت زيادة الدعم المقدم لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل وبرنامج التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم وتوسيع مظلة للتأمين الصحي للموظفين والفقراء وذلك في موازنات الوزارات والدوائر المعنية لتمكينها من القيام بالنشاطات الاضافية التي تضمنتها برامج الحزمة.

حضرات النواب المحترمين،
ان مشروع الموازنة التي قدمته الحكومة

الى مجلسكم الكريم سيعمل على دعم وتنمية للنشاطات الاخرى التي تنفذها الحكومة ولا تعكسها الموازنة بشكل دقيق، واسمحوا لي هنا ان استعرض بعضاً منها وعدداً من القضايا التي طرحها النواب المحترمون خلال هذه المناقشة.

تحسين اوضاع الموظفين

تتفق الحكومة مع اللجنة المالية بضرورة الاستمرار في العمل على تحسين اوضاع الموظفين واعطاء حوافز اضافية للعاملين في المناطق النائية. وتحقيقاً لهذا التوجه فقد بدأت الحكومة بدراسة تأسيس صندوق انخار تساهم الحكومة فيه جزئياً ويوجه لتمويل مشروع اسكاني متكامل لموظفي الدولة فتعينهم على التعامل مع واحدة من اهم المشاكل المتعلقة بمستوى المعيشة وهي الموندل والاسكان المناسب.

وفيما يتعلق بتطوير القطاع الزراعي

أشار عدد من الزملاء الى حرصهم على تطوير هذا القطاع والنهوض به بما يمكن من تحسين احوال المزارعين وزيادة دخولهم وتعزيز الامن الغذائي للمملكة. والحكومة تشارككم هذا الحرص، فقد جرى وضع الاستراتيجية العامة للزراعة في المملكة والتي اعتمدها مجلس الوزراء. وأمل ان يطلع المجلس الكريم عليها، ويتعاون من خلال اللجنة الزراعية في تنفيذ التطلعات الطموحة التي احتوتها. وفي هذا الاطار فالتنا نتوجه نحو الزراعة ذات

الميزات النسبية في الانتاج والتسويق والتصدير ونحو الحرية في التجارة والكفاءة في استخدام الموارد.

والحكومة ماضية في تنفيذ برنامج اصلاح الزراعي بالتعاون مع القطاع التعاوني والقطاع الاهلي ضمن برنامج يهدف لانتاج سلع تستجيب لحاجات الاسواق المحلية والمجاورة والاجنبية وتعظم الفائدة من مياه الري المستخدمة فيه.

كما بدأت الحكومة باعادة هيكلة مؤسسة الاقراض الزراعي، وذلك بهدف توفير التمويل اللازم للمزارعين لتطوير انتاجهم وتمكينهم من المنافسة محلياً وفي الاسواق الخارجية. كما ستقوم الحكومة بالشروع بتنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية التي ستزيد من توفر المياه ذات النوعية الجيدة للقطاع الزراعي اضافة الى توفيرها للاغراض الاخرى كالصناعة والسياحة والاعراض المنزلية. ومن اهم هذه المشاريع سدود الوالة والتتور في اطار المشروع المتكامل للاغوار الجنوبية.

اما فيما يتعلق بتطوير القطاع المصرفي: يأتي مشروع الموازنة المقترح على مجلسكم الكريم لينسجم مع الاجراءات التي قام بها البنك المركزي في الآونة الاخيرة لرفع كفاءة القطاع المصرفي وتحريره من التشوهات وازالة المعوقات امام تطوره ورفع القدرة التنافسية فيه.

وفي مضمار تطوير السوق النقدي والمالي، فقد تم تحقيق خطوات هامة على هذا الطريق،

بما يؤدي الى تعميق هذا السوق وتعزيز الادخار المحلي وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتوفير قنوات جديدة لتمويل الاستثمار، واسهمت اجراءات سلامة العمل المصرفي في تدعيم وضع الجهاز المصرفي ورفع كفاءته كما اتخذ البنك المركزي المزيد من اجراءات تحرير السياسة النقدية والمصرفية من القيود المباشرة بهدف الحد من تدخله المباشر، وتعزيز المنافسة بين البنوك ودعم قابلية تحويل الدينار الاردني الى العملات الاجنبية.

تطوير قطاع السياحة

ستساهم الموازنة المقترحة على مجلسكم الكريم في تطوير هذا القطاع الواعد من خلال الاتفاق على البنى التحتية اللازمة له ويقدر أن تزداد إيرادات هذا القطاع بما يعمل على زيادة التشغيل والاستثمار فيه، والتأثير الإيجابي على مستوى احتياطات المملكة من العملات الصعبة، وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وقد عملت الحكومة على تسهيل الاستثمار في هذا القطاع وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب السياحي والاستمرار بعملية التوعية والتربية السياحية.

وستستمر الحكومة في عملية الحفاظ على الآثار الاردنية ومنع الاتجار بها وتهريبها، كما ستولي موضوع السياحة الدينية والعلاجية والصحراوية اهتماماً زائداً، لما لها من دور تكاملي في دعم القطاع السياحي والثقافي الذي يتمتع فيه الاردن بميزة نسبية.

وستتقدم الحكومة بمشروع قانون معدل لقانون السياحة تنشأ بموجبه هيئة تنشيط السياحة يناط بها مهام تنشيط السياحة وتسويقها والترويج لها داخل المملكة وخارجها.

اما في مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة.

فإن الحكومة تولي اهتماما كبيرا بالمدن الصناعية وتقدم لها الكثير من الدعم الفني في مجال البنى التحتية اللازمة لعملها، ومنععمل على تقديم التشريعات التي من شأنها أن تطور عمل هذه المؤسسات على نحو يخدم الاقتصاد الوطني، وقد بين وزير المالية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لانشاء مدينة صناعية في كل محافظة من محافظات المملكة.

اما في مجال المناطق الحرة، فإن الحكومة على اتصال مع مؤسسات دولية ذات خبرة في هذا المجال من أجل النظر في تحويل محافظة او ربما محافظتين الى منطقة للتجارة الحرة قادرة على جذب الاستثمار الاجنبي الى كافة القطاعات الممكنة، وتأمل ان يتم ذلك في المستقبل القريب.

وتتطلق الحكومة في توجيهها نحو تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة في سائر اتحاء المملكة من ادراكها ان الحوافز المالية والاعفاءات الضريبية ستبقى قاصرة عن توجيه الاستثمار نحو المناطق الاقل حظاً في المملكة ما لم تتوفر العوامل الأخرى الجاذبة للاستثمار في تلك المناطق، ومن اهم تلك العوامل توفر البنى

والتصدير بما يمكن من تخفيض نسبة المديونية الى الدخل ونسبة خدمة الدين الى الصادرات. اما المحور الرابع : فيتمثل بالاحجام عن الاقتراض لاغراض الاستهلاك او البذخ.

وفي موضوع العمالة والعمل

وكنتيجة لتطبيق الخطة الحكومية لتنظيم سوق العمل فقد تم توفير اكثر من عشرة الاف فرصة عمل للاردنيين عن طريق احلال العمالة الاردنية مكان العمالة الوافدة، هذا عدا عن فرص العمل التي وفرتها الاستثمارات الجديدة التي قامت خلال هذا العام. وتلتزم الحكومة بالتعاون معكم في معالجة مشكلة البطالة السلوكية. ويشكل التوسع في التدريب المهني ورفع مستواه وزيادة انتشاره، هدفا استراتيجيا لهذه الحكومة، حيث زاد عدد المتدربين في برامج مؤسسة للتدريب المهني المختلفة ب ٢٠٪ عن العام الماضي وطرحت عطاءات اقامة عدة معاهد ومراكز للتدريب المهني، من المتوقع ان تغطي احتياجات المملكة من المهارات المختلفة.

اما بالنسبة لتحسين الرواتب التقاعدية لمنتسبي مؤسسة الضمان الاجتماعي، فلا يمكن ان يقاى ذلك الا بزيادة نسبة الاقتطاع الشهري من رواتب المنتسبين، ومن هنا كان قرار مجلس ادارة المؤسسة اخضاع كامل الراتب او الاجر للضمان ماعدا اجر العمل الاضافي.

للتحتية بأسعار معقولة، وتوفير القوى العاملة المدربة اضافة الى الحوافز المالية والمادية والخدمات المساندة للانتاج وسنعمل على توفير ذلك.

اما المديونية

تحدث الزملاء عن اعباء المديونية وضرورة العمل على تخفيضها، وتتفق الحكومة مع ما ذهب اليه النواب المحترمين في هذا الشأن، وكما تعلمون فان عبء المديونية لا يقاس بقيمتها المطلقة. بل في القدرة على خدمة هذه الديون في ضوء الموارد المتاحة اعطوني دولة واحدة ليس عليها دين وانا اعطيكم الجواب ومن هذا المنطلق ترى الحكومة ان الاحجام عن الاستفادة من القروض الميسرة المتاحة للاردن في المرحلة الحالية والتي تساهم في استكمال البنية التحتية اللازمة لمزيد من الاستثمار، يشكل اضافة لفرص ثمينة تمكن اجيالنا القادمة من النماء والاعتماد على الذات، ولهذا تتمثل سياسة الحكومة في ادارة المديونية باربعة محاور :

الاول : الاستمرار في العمل مع الدول المقرضة لتخفيض المديونية من خلال الشطب او التحويل الى منح او اعادة الجدولة.

الثاني : للتوجه نحو الاستفادة من القروض الميسرة لاستكمال المشاريع الاساسية القادرة على تعظيم الدخل المستقبلي وزيادة إيرادات المملكة من العملات الصعبة.

الثالث : العمل على توسيع قاعدة الانتاج

وفي موضوع الانفتاح على الاقتصاد العالمي

اعرب بعض الزملاء النواب عن تخوفهم من التوجه نحو مزيد من التحرير للاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهنا اؤكد ان الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في اتفاقية شراكة مع الدول الاوروبية والاتضمام الى منظمة التجارة العالمية تشكل حفا تحديا كبيرا لنا مثلنا في ذلك معظم الدول النامية. الا انها في الوقت نفسه تحمل الينا فرصا كبيرة للنمو والتطوير والارتقاء بمستوى المعيشة والدخل.

فالحكومة تدرك ان حلقات الانتاج العالمي لم تعد تقتصر على دولة او مجموعة من الدول، ولكنها الان في طريقها الى الانتشار بشكل واسع، وان البقاء خارج التكتلات الاقتصادية سيعزل الاقتصاد الوطني ويكلفه خسائر كبيرة. فالسوق الاردنية سوق صغيرة وحصر انتاجنا لتلبية احتياجاتنا المحلية فقط، سيؤدي لا محالة الى قصور القاعدة الانتاجية عن توظيف الاعداد المتزايدة من القوى العاملة الاردنية. لذا ترى الحكومة ان الاتجاه نحو التصدير والذي بدوره يملى علينا ان نعرز من التحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق العالمي، ضرورة لتحقيق اهدافنا للتنمية. وفي الوقت نفسه تدرك الحكومة ايضا ان مسيرة التحرير لا بد وان يواكبها وبشكل ملازم تعزيز القدرة التنافسية لقطاعاتنا

الصناعية والخدمية لتعظيم المنفعة من الدخول في التكتلات العالمية، وهذا ما تهدف الحكومة الى تحقيقه من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي وسياساتها الهادفة الى الارتقاء بالمواصفات والمقاييس والقطاعات الخدمية المساندة للانتاج.

وفي موضوع الصحة والتأمين الصحي تضع الحكومة على راس اولوياتها ايجاد الخدمات الصحية بشقيها العلاجية والوقائية لجميع المواطنين اينما تواجدوا في الريف او في البادية او في الضواحي مع مراعاة العدالة في التوزيع وتقديم مستوى جيد من الخدمات. وستمول الموازنة لعام ١٩٩٧ دراسة وتصاميم مستشفيات اليرموك وبني كنانة، وذياب للتوليد ومستشفى وادي موسى والامير حمزة. كما ستمول انشاء مبنى الطب الشرعي بمحافظة اربد ومستشفى معدي، ومبنى العيادات الخارجية في الرمثاء ومستشفى محاب، اضافة الى التوسعات المخططة في قسم الاسعاف والطواري في مستشفى النديم وقسم الاسعاف والطواري في معان وعدة اقسام في مستشفى البشير. وسيتم استكمال انشاء ثلاثة عشر مركز صحي بدءا بإنشائها عام ١٩٩٦. وستستمر الحكومة بتنفيذ خطة تنمية القوى البشرية في هذا القطاع.

وتعمل وزارة الصحة حاليا على توسيع التأمين الصحي المدني من خلال شمول فئات اخرى غير واردة بنظام التأمين الصحي. وقد تم

اما في مجال البيئة

فقد استطاعت الحكومة تأمين منحة بقيمة (١١) مليون دولار من الحكومة اليابانية لشراء آليات لعشر مكبات نفايات. كما حصلت الحكومة على منحة من المنظمات الدولية لحل مشكلة مكب الرصيفة. وحصلت ايضا على منحة بمليون دولار لحل مشاكل البيئة الناجمة عن المصفاة.

اما بالنسبة لمكب الاكيدر فستزود الحكومة هذا المكب بأليات جديدة كما شرعت باعداد دراسة متكاملة عن هذا المكب وايجاد المقترحات لحل مشاكله.

اضافة الى ما سبق فقد قررت الحكومة تكليف لجنة برئاسة امين عام وزارة البلديات من اجل تنفيذ الدراسة التي قامت بها الجمعية العلمية الملكية لحل جميع مشاكل الارصفة التابعة لشركة الفوسفات ومنها بركة البيسي وايجاد الحلول العملية لهذه المشاكل.

وفي موضوع الجامعات

سيجري حل مشكلة كليات المجتمع بانشاء الجامعة التطبيقية التي ستتولى الاشراف الاكاديمي على هذا المرفق الحيوي. اما الجامعات الاهلية فسوف نواصل الاشراف على ادائها وكفاءتها بصورة تجمع بين ضبط النوع والحفاظ على الاستثمار ورعاية سمعة التعليم الجامعي الخاص في الوطن وفي الخارج. اما الجامعات الرسمية، فلن تفرض عليها

بالعمل شمول عمال المياومة العاملين في كافة الوزارات والدوائر الحكومية وقد تم التقدم بمشروع لتعديل نظام التأمين الصحي بحيث، يشمل فئات اخرى من غير العاملين في القطاع الحكومي العام، ومعلوم ان وزارة الصحة تقوم بمعالجة الفقراء وغير القادرين من كافة المواطنين مجاناً في مستشفيات ومراكز الوزارة. كما انها تقوم بتقديم الخدمات العلاجية المجانية لمرضى السرطان والكلية وتقديم ادوية ولوازم طبية لحالات اخرى للمرضى الذين يعانون من نقص هرمون النمو وامراض الدم المزمنة وغيرها.

في العفو الملكي السامي

ان هذه الحكومة لا يمكن ان يراودها تفكير بالتكؤ في تنفيذ الارادة الملكية السامية بل بالعكس فهي حريصة على تنفيذها بكل ما تستحق من احترام وتقدير، وبكل المعاني النبيلة التي رمت اليها.

وتقوم اللجنة الوزارية واللجنة الفنية بدراسة ملفات الاشخاص الموقوفين حسب الاسس التي وضعها مجلس الوزراء، مع الاخذ بعين الاعتبار المحافظة على سلامة المواطنين وسلامة الوطن، وعدم الاضرار بالصالح العام والحد من الجريمة وتحجيمها. وقد تم حتى الان التسبب بالعفو او تخفيض العقوبة عن نحو ٥٠٠ فرد. وتواصل اللجنة فرز الانماء المؤمل اصلاح اصحابها ليتم العفو عنهم حسب الاصول.

هكذا من الأعمال

اعداد تتجاوز قدرتها على الاستيعاب المتوازن. اما البعثات فيوجه جلها للطلبة المحتاجين للمعون وذلك من خلال دراسة اوضاعهم من قبل جامعاتهم وليس من قبل الوزارة. سيدي الرئيس، الاخت الزميلة حضرات النواب المحترمين، ان الحكومة ماضية بعزم لا يلين في مكافحة الفساد والرشوة والتسبب واهدار المال العام وسيظل جهننا موصولاً وبعيون ساهرة على سلامة المسيرة ونظافتها، كل ذلك يهدوء ودون اشارة، مع الالتزام بروح العدالة والموضوعية وان الهدف الصحيح هو ان لا يقع الفساد وليس تسقط وقوع الموظف العام بالفساد. ونحن مرتاحون للانجاز الذي تم ونأمل بالاستمرار. هذا وقد تم وضع مشروع اولى للجريمة الاقتصادية اما قانون الكسب غير المشروع فهو في مجلس الامة.

سيدي الرئيس،

ستظل القوات الاردنية واجهتنا الامنية محل اعتزازنا، وستظل عنايتنا بها دائمة امثالاً لتوجيهات القائد الحسين المعظم، واستهدافاً للحفاظ على وطننا قوياً عزيزاً منيعاً. ان ما يواجهنا من تحديات ومعضلات متراكمة مع ما نحمله في صدورنا من طموحات وآمال متنامية وطنية موضوعية وجريئة على قاعدة التشاكر في حمل المسؤولية والتشاور في سبيل ادام الواجب بكفاءة ونزاهة، والانفتاح على

مختلف وجهات النظر وادارة اوسع حوار وطني ديمقراطي، وفحص الخيارات والبدائل لتعظيم الفائدة المرجوة، تلبية لآمال شعبنا النبيل الطيب، مستلهمين العزم من عزم القائد. سيدي الرئيس لقد اطلت واسهبت وسأطيل. اكثر فالواجب ان اعلق على بعض الجوانب التي ليست في صلب (ارقام الموازنة) وسأرد بقلب وعقل مفتوحين بإذن الله. من مقدي بينكم، في هذا المجلس الكريم الى مسؤولية رئاسة الحكومة لاشيء يتبدل بالنسبة الى غير حجم المسؤولية. فكما اضطلعت بها نائباً اضطلعت بها وزيراً، واظطلع بها رئيساً للحكومة.

عقدنا هو مع الحسين، ومع الوطني، ومع المستقبل وان مقدار شكري لكم جميعاً (على مواقفكم) لا يوازيه الا شعوري بالواجب وتخصس بالمسؤولية - المضاعفة بالصدى الجميل " لدى الشعب الطيب النبيل "

وأقول للاخوة النواب الذين انقلعوا وتفاعلوا مع بعض كلمات زملائهم النواب، وعلى الاخص الى صاحب تلك الملاحظة التي تقول (دولة الرئيس) لفت نظري ذلك الخطاب والذي احسبه مدعاة للطرفة الموجهة فاسبتذكر قول الشاعر

وترى داء وتحسبه دواء

أشفي من يكون دواء داء

فلا تطل السؤال ولا تسألني

أحسن في يحب اليوم ماء

وملاحظة أخرى تقول

(دولة الرئيس) فانت الزميل أن مقياس الاعمال ومقياس الرجال هو الموقف خارج الحكم وداخله.

أيها الاخوة من واجبي ان لا أنفعل ومن واجبي ان اتفاعل مع كل كلمة صادقة، ووضع الفعل في موضوع القول. فمسؤولية الرئاسة ككل مسؤولية تحملها وسأحملها بوعي وتجرد وحزم وسأمارس صلاحياتي بكل اخلاص وعزم.

أما شؤون الحكم فشورى وتعاون مخلصاً وان تقدم مصلحة على مصلحة الوطن.

وان يكون اغضاء عنا الشر

وان يكون ظالم او مظلوم

ولا فضل لأردني على آخر الا بنسبة

اخلاصه للوطن الأردني، وطناً هاشمياً نهائياً..

ان ملاحظاتي على خطابات النواب اجمالية

أقولها بتجرد واخلاص ولا نتعمد في ابداء رأينا

اساءة الى أحد. فيعلم الاردنيون ويشعرون أن

في هذا المجلس ونحن منه ضمانة لا تسخر

لمنفعة، ونفوساً لا تصانع في غرض. وأن فيه

نواباً يقومون بحب النجابة منزهيين يقولون الحق

كل الحق. ويقضون الواجب كل الواجب فيملونه

على رؤوس الأشهاد فيسمع الصوت من في

القاعة، ويحمله الصدى الى حيث تدب الحياة في

صدر كل أردني حر عزيز كريم ومما لاشك فيه

ان كل واحد منكم قد اختط لنفسه خطة لا يحيد

عنها في الموافقة او المعارضة مهما سمع من قول الخطباء ولكني اثرت الكلام هنا ليس لأنه عرف متبع ولكن لعلمي اذا لم أغير شيئاً من تصميمكم أغير شيئاً في قلوبكم تتخذونه زاداً في الجلسات القادمة او ربما في المستقبل.

الاخت الزميلة والاخوة الزملاء

سؤال مشروع ان نسأل ابن نحن من طموح الناس وآمالهم المعقودة واجيب ان الطموح الاردني اكبر من أي حكومة والآمال والتوقعات الاردنية اعظم من أي انجاز وهذا سر تقدمنا وتطورنا.. والى الذين يطلبون المعجزات أقول وهل هناك أكثر اعجازاً من الرسالات السماوية السمحة التي اعتمدت مبدأ التدرج والمرحلية اناشدكم ان تكون مواقفنا كالموقف الذي يتخذه المتكلم بينه وبين نفسه، بالصدق المفروض عليه، وبالاخلاص المتوجب على من يحاول ان يتبين على هدى الحق، طريقة كلكم تعرفون ان من يخاف نفسه لا يخاف شيئاً على نفسه وكلكم كذلك وحاشا ان يكون بيننا من لا يخاف الا على نفسه.. نعم ان مقياس الاعمال ومقياس الرجال هو في المواقف واقتبس من سيد الرجال وسيد الاعمال وسيد المواقف عندما قال " ان بناء الدولة الاردنية ووصولها الى ما وصلت اليه من طموح طرح النموذج الديمقراطي العربي في ظل كل الظروف التاريخية والجغرافية - السياسية واختلال معادلة الموارد والسكان وععبء المسؤولية العسكرية على اطول الحدود

والخطوط... تم كله بروح الاسرة المفطورة على المحبة والتسامح والاعتدال والممارسة الواعية للحوار ليظل الاختلاف في الاراء والافكار والاجتهادات اصغر وأقل من أن يمس نسيج وحدتنا وولفاننا الوطني او يعرض وطننا لمثل ما تعرضت له اوطان اخرى من انهيار في العلاقات الانسانية وقسوة في تصفية الحسابات ورفض لتحكيم العقل في كل ما هو رأي أو وجهة نظر قابلة للنقاش الديمقراطية لا تحمي بغير الديمقراطية.

هذا ما يقوله الحسين وهذا ما نعمل بهديه
الاخت الزميلة، حضرات الاخوان
" اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه "

ان الحضارة لا تبني من خلال الافكار الصحيحة وحدها وانما ايضاً وبالدرجة الاولى من خلال التراكم والاستمرار، وخلق الصبغ والتقاليد. ومن خلال المراحل والحقات بترابطها وتتابعها وليس كسرق المراحل او تجاوزها فمحاولة بناء الوطني على أسس متينة عمادها اقتصاد وطني يعتمد على النفس وعلى الاكتفاء الذاتي لا يتم مع اعتماد سياسة تعاون وتبادل تأخذ بعين الاعتبار اطراف العلاقة بشكل عادل ومتكافئ. ومخلص على الصعيد المحلي، وتعزيز العلاقات العربية وصولاً الى صيغ أعلى اعتماداً على الترابط والتكافل والتكامل. وأكد لكم أننا سنجهد في سبيل ذلك وسنبذلنا هو الحركة

الواعية.. واقتبس في هذا المجال وأقول ان الحركة الواعية، اسلامية لم نهضوية ان لم يكن من مفرداتها تغيير ما بالنفس ثم بالاسرة وبالمجتمع هو سلبية لا يطبقها الا الجاهلون الرافضون المعارضون لقوله تعالى " ان اريد الا الاصلاح ما استطعت "

ان تفتح العقل وصفاء الروح وقوة الحركة وتعدد المدخل الى النفوس هو الذي يند القناعات ويحول الالتزام الى التزام ويحس الآخر في أن العمل السياسي في اطاره النهضوي او الاسلامي او الوطني او القومي يطرح فكرته ورؤيته في كل قضية ويضع يقينيات النجاح الكبيرة لكل مشكلة مع وضعه لتقنيات تحويل الفكرة الى واقع وتعاون بين الصالحين والمخلصين، يعنى الطاقات على المستوى التصوري والفكري والحركي والمعيشي. ويقطع الطريق على من يمارس المشاريع النهضوية والقومية والاسلامية والوطنية على انها طقوس وخطابات وبيانات ويقطع الطريق على كل ممارسي الاكتفاء ودعاه اختزال مصالح الوطن الى حجم الانباء عند البعض ان الحركة الواعية مدركة ان الصبراح مرير وله ميدان واهداف ومنطلقات " غير الخطابات والبيانات " وهي محكومة بضوابط قوانين الهدف والوسيلة، واطر المواقف. وهي تخطط مع التوكل على الله لأي موقف وكيفية تحريكه وتركيزه وتطويره وتوظيفه واثرائه. وهي حركة تتطلب الرؤية الواسعة منضاهاً اليها

النظرة العميقة. والى كل الزوايا " بعيداً عن الذاتية والشخصانية " وهو مشروع الحركة الواعية له جاذبية ومن جاذبيته انه سلطة روحية ومعنوية. وهو معارضة ايجابية بناءة اليوم. ويمكن ان يكون موالاة ايجابية بناءة غداً... إنه مواجهة بصراحة وبصدق وبينة الاصلاح.

انه تصحيح للأخطاء بصدق.
انه ردع للشر من غير انتقام.
انه ابعاد لشبح الظلم من غير قسوة أو عنف.
انه جهاد من غير استحلال لدماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم.

انه مشروع له جاذبية لأنه لا يستعطي ولا يستنكر. وحاملة فهو رحيم متسامح مشيع للخير واتمات السعادة، لا شتاً ولا لعناً يوفر لجواء الحركات العلمية والفكرية والاقتصادية فلا يكتم الاقواء ولا يحرم نفسه من سماع النصيحة ولا يمنع الارزاق ولا يعاقب انساناً بجريرة الثاني "وان ليس للإنسان الا ما سعى "

ان للمشروع سلطة من أجل الصالح العام ومعارضة من أجل الصالح العام وموالاة من أجل الصالح العام ولا ازال اقتبس.

والصالح العام مقيد بمبدأ الاخلاص والانضباط بالشرع والمستور والقانون. والذي لا يعرف ظلاً ولا هضماً للحقوق. وهو دعوة للمصالحة الحاملة لمعاني الصلاح ونفع الناس.. لمشروع الاسلامي مثله مثل النهضوي والقومي

والوطني في نظر اصحابه والمتعاطفين معه مشروعاً يعطي للحاكم الحرية، وللمحكوم الحرية فاذا اصطدمت هذه القيمة في نظر الطرفين، احكم الى أيهما أكثر دراءاً للمفاسد، وأكثر جلباً للمصالح والفضلها الطويلة الامد.

وهذا يتطلب القدرة على اتقان عرض المشروع لنلا يصبح الدين فتنة او مسبة او مبرراً لضربة وتهمة او شل حركته.

نعم ان الحركة الواعية ليست حركة دراويش او انتهازيين بل حركة تدرك ما عليها من ولجبات للتخلص من الاعياء والاطخار والتألم مع المعطيات والمتغيرات محلية كانت او دولية. اصندكم القول " ولو استحللت الكذب لكنت ادها العرب "

فليع الساترون معاً نحو الهدف هذه المعاني. انتهى الاقتباس....

أيتها الزميلة أيها الاخوان أليس هذا الذي يجمعنا مشروع الحركة الواعية.. هذي يدي لا تزال ممدودة قلنس معاً نحو الهدف ولنح هذه المعاني التي عبر عنها الشيخ الجليل والاستاذ الكبير محفوظ النحناح ويعون الله وتوقيته سنحقق النجاح والفلاح...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله وشكراً دولة رئيس الوزراء الاخوة الافاضل الان نعود الى توصيات اللجنة المالية، ادعو السيد مقرر اللجنة

المالية ثم نصوت على بنود الموازنة وفصولها
الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا اقدر لما ورد في توصيات اللجنة لكن
خلال خطابات الزملاء كان هناك اقتراحات من
نفس المقترحين، لا ادري هل هذه مضمنة او
خارج التصويت؟

معالي رئيس المجلس:

هذه خارج التصويت واذا كان هناك اية
تعديلات على اقتراحات اللجنة ممكن أي من
الزملاء اذا كان في شطبها او في تعديلها او
الاضافة اليها الان ممكن الاضافة السيد المقرر.

السيد علي الشطي:

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية:

شكراً معالي الرئيس

اذا رأى المجلس الكريم ان نبدأ بتلاوت
توصيات اللجنة المالية والاقتصادية وبعد ان يتم
وكما يرى المجلس بعد ان يتم التصويت على
هذه التوصيات واذا كان هناك أي تعديل او
اقتراح او أي اراء اخرى للاخوة الزملاء بالنسبة
لهذه المقترحات او هذه التوصيات الرأي للمجلس
طبعاً في هذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان نقطة نظام

السيدة توجان فيصل:

عادة توصيات اللجان هي توصيات للمجلس،

المجلس يبحثها ويبحث ضمن اطارها، لكن ان
طرح ما هو خارجها يجب ان يأتي ايضاً
كاقتراح واذا تبي عليه تم التصويت عليه،
توصيات اللجنة المالية لا تختلف عن توصيات
اية لجنة اخرى، والموازنة هنا تختلف عن
غيرها من القوانين، فيه قوانين تحليلها اللجان
الاخرى، يأتي مع توصياتها ويبحث فيها، لكن
يأتي من المجلس من يقول شيء خارج هذه
التوصيات فاذا تبي عليه فهو اقتراح والمجلس
سيد نفسه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد هذا الكلام الي انا قلته.

السيدة توجان فيصل:

لهذا اقول ان يصوت علي أي اقتراح ثم
عليه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد ان هذا الكلام اللي تفضلت فيه اللي انا
قلته وبأنه اثناء مناقشة القرارات او التوصيات
للجنة المالية، اذا كان هناك أي تعديل او اضافة
او مقترح من المجلس ايضاً يخضع للتصويت.

السيدة توجان فيصل:

قد يكون النص اللي قلته قصر عن هذا.

معالي رئيس المجلس:

تفضل مقرر اللجنة.

السيد المقرر:

توصيات اللجنة المالية والاقتصادية.

أولاً: وزارة المالية والبنك والامركزي:

١- وزارة المالية:-

١- اعتبار كل ما ورد من تحليل وتوصيات
اثناء بحث مرتكزات الموازنة التي اعنتها وزارة
المالية توصية من توصيات اللجنة المالية
والاقتصادية وتأمل اللجنة من الحكومة مراعاتها
والانذار.

معالي رئيس المجلس:

التوصية رقم (١) مطروحة للمجلس الكريم؟
موافقة.

السيد المقرر:

٢- تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب
الأخرى المفروضة على ومسائط النقل العام
المنتج مثل الشاحنات والقلابات وتلك المستخدمة
من قبل المزارعين والمقاولين لتعزيز انتاجية
هذه القطاعات واعادة بنائها.

معالي رئيس المجلس:

مطروحة للمجلس موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣- العمل على تحسين أوضاع المتقاعدين
القدامى الذين لم يستفيدوا من التعديلات الاخيرة
على قانوني التقاعد المدني والعسكري.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤- التأكيد على توصيات اللجان المالية
السابقة بانتهاج أسلوب اللامركزية في اعداد

الموازنة وذلك باعتماد المحافظات في تقديمها
لموازناتها بحيث يتم اعدادها بمشاركة كافة
الفعاليات في الوحدات الادارية المختلفة حيث
تتوفر لديهم المعرفة الاكيدة بأولويات المشاريع
والخدمات في مناطقهم.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (٤) مطروحة للمجلس الكريم؟
موافقة.

السيد المقرر:

٥ - توصي اللجنة وللمرة الثانية الحكومة
بالالتزام لتقديم موازنات المؤسسات العامة
المستقلة أثناء الدورة العادية لمجلس النواب
للاطلاع/عليها.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (٥) مطروحة للمجلس الكريم؟
موافقة.

السيد المقرر:

ب- السياسة النقدية/ البنك المركزي :

ان اللجنة المالية تقدر الجهود التي بذلها البنك
المركزي في سبيل المحافظة على استقرار سعر
صرف الدينار وبناء الاحتياطي من العملات
الصعبة واستكمالاً لتلك الجهود توصي اللجنة بما
يلي:

١- المضي في إجراء تقييم دوري لاجراءات

البنك المركزي والمتعلقة بعمليات التحرير

النقدي والمالي التي اتخذها البنك مؤخراً بما فيها

اجراءات تحديد أسعار الفائدة لما لهذه

الاجراءات من أثر على النظام النقدي واجواء الاستثمار.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢ - تشديد رقابة البنك المركزي على المؤسسات المالية والمصرفية لتجنب وقوع أي منها في مخاطر التعثر لما لها من نتائج خطيرة على الاقتصاد الوطني والمناخ الاستثماري وحقوق المساهمين.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣ - المضي في مراجعة باقي التشريعات الاقتصادية والمالية مع مراعاة عدم اضافة أية قيود جديدة على حرية التداول بالعملة الصعبة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤ - مراقبة البنوك بمزيد من القماليات لتجنب الوقوع في تعثر أي من المؤسسات المالية والمصرفية لما في ذلك من نتائج خطيرة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥ - اجراء تدابير من قبل هيئات وأطراف

محايدة للتأكد من سلامة تصفية او دمج المؤسسات المالية المتعددة وتحت رقابة البنك المركزي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ثانياً : وزارة التخطيط :

١ - توجيه التمويل نحو المشاريع المنتجة والهادفة لبناء الاقتصاد الوطني والمساهمة في انتاج السلع والخدمات تحقيقاً للاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - عدم قبول أية شروط تمويلية لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية ومشاركة الشركات والمؤسسات الوطنية في تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج - ان لا يقتصر دور وزارة التخطيط على ادارة القروض والمنح الخارجية بل يجب ان يتعداها الى ان يكون تخطيطها موجهاً لكل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لكافة القطاعات الانتاجية في المملكة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - ان تستمر دائرة الاحصاءات العامة في تحسين اجراءاتها بخصوص اعادة احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بما يتناسب مع سلة السلع المعتمدة وحسب طبقات المجتمع الارني وتوزيعهم الجغرافي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ - بذل المزيد من الجهود مع الجهات المقرضة والمانحة لتخفيف اعباء الدين الخارجي وذلك خلال الايفاء بتعهداتها أثناء مفاوضات السلام وما ترتب على المملكة من استحقاقات لعملية السلام.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ثالثاً : وزارة الاشغال العامة والاسكان:
لاحظت اللجنة ان المخصصات المالية المرصودة للمشاريع المختلفة التي تنفذها الوزارة زهيدة وموزعة بشكل غير منتظم على مديريات الاشغال في المحافظات مما يؤدي الى تكتسي مستوى التنفيذ وعدم القدرة على تلبية حاجات المجتمع. وعليه فإن اللجنة توصي بزيادة مخصصات وزارة الاشغال وتوزيعها بشكل

عادل ومنتظم بحيث تتمكن هذه الوزارة من صيانة وتنفيذ الطرق في المملكة والتي يبلغ مجموع اطوالها حوالي (٧٢٠٠ كيلو متر) اضافة الى تعزيز دور الوزارة في اقامة الابنية الحكومية وصيانتها. كما توصي اللجنة بما يلي:
١ - رصد مبالغ كافية لصيانة الطرق والابنية وفق مخطط ومبرمج بحيث يحافظ على هذه الثروة الوطنية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - تخصيص مبالغ كافية لاقامة الطرق القروية والزراعية لتسهيل عملية الانتاج في المناطق القروية والزراعية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج - عدم التوسع بانشاء الطرق الرئيسية البديلة او غير الضرورية للنقل العام وتوفير تلك المخصصات للصيانة والمحافظة على الموجود من شبكة الطرق.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - تحصيل المبالغ المتراكمة على امانة عمان الكبرى من مساهماتها في الطرق النافذة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- تحويل كافة الأجهزة الفنية للأبنية في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية الى وزارة الاشغال العامة مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ودوائر اخرى وجعل مهمات التنفيذ والصيانة الانشائية حصراً في وزارة الاشغال العامة مع انتقال كافة تجهيزاتها معها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

وللعلاقة الوطيدة بين الوزارة وقطاع المقاولات والانشاءات فإن اللجنة تؤكد على ما يلي:

١ - الطلب من مجلس الوزراء إقرار توصيات ندوة تطوير قطاع الانشاءات التي أقرتها اللجنة الوزارية العليا لتطوير قطاع الانشاءات.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- تفعيل قانون نقابة المقاولين وذلك بعدم السماح لمزاولة مهنة المقاولات إلا لمن هو مسجل في النقابة وعدم السماح لأي وزارة أو دائرة أو مؤسسة بما في ذلك البلديات بالتعاقد مع أي مقاول غير مسجل في النقابة.

• معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- أن يقوم البنك المركزي وضمن ضوابط معينة بتسهيل مهمة تصدير المقالات من حيث اصدار الكفالات والتسهيلات المالية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - ادراج خدمة المقاولات بالاتفاقيات والبروتوكولات.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- النص في جميع الاتفاقيات او المشاريع التي تطرح عالمياً في المملكة على مساهمة المقاول المحلي بنسبة مجزية حسب الطبيعة الفنية للمشروع.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

يا سيدي ما هي المبالغ المترتبة على امانة عمان الكبرى من مساهماتها في الطرق النافذة، هذا قرار ليس فيه وضوح، كيف اصوت على غير الواضح؟ لماذا لا نقول بتحصيل المبالغ المترتبة على البلديات من مساهماتها في الطرق النافذة غير ذلك بدنا نعرف هذه المبالغ.

ناجحة تتسلط عليها، فإن فشلت نرفدها من الخزينة كبنك البتراء وغيره، لماذا هذه الجراءة على امانة عمان؟ لماذا تدفع امانة عمان ما لم تدفعه البلديات الاخرى؟ الا لانها قادرة على التحصيل؟

انا اطلب احالة هذا الموضوع الى قانونيين لنستشيرهم، هل ما تقوله الحكومة صحيح ام تسلط على الامانة؟ واقبلوا احترامي.

معالي رئيس المجلس:

على أي التوصية هي واردة كتوصية من توصيات اللجنة والرأي في هذا التوصية اقراراً او رفضاً او تعديلاً هو للمجلس الكريم اذا كان هناك اية مقترحات على هذه التوصية نستمع لها، معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

بس انا بدني اوضح لمعالي ابو عصام، هذا للقرار مجلس امانة عمان فيه قرار من مجلس امانة عمان وليس للحكومة دخل، هذا قرار لمجلس امانة عمان ان تساهم في الطرق النافذة.

معالي رئيس المجلس:

اطرح التوصية هي للملم تم التصويت عليها او تجاوزناها، لكن معالي ابو عصام تحدثت بعد هذا.

التوصية (د) مطروحة للمجلس الكريم؟ برفع الايدي واضح اكثريه على التوصية. التوصية (هـ) موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

غداً سيقال للامانة هذه توصية أقرها مجلس الامة، مين قال ان الحق مع وزارة الاشغال مش مع الامانة، اقتراحي هو :-

تحصيل المبالغ المترتبة على البلديات من مساهماتها في الطرق النافذة وفقاً لاحكام القانون.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

اولاً: فيه موازنة الامانة توضيح للأمر وانا عضو في اللجنة المالية فيه مبلغ بموازنة الامانة مخصص للطرق النافذة، هذا المقصود انه يدفع لوزارة الاشغال العامة مبلغ مقرر بموازنة امانة عمان للمساهمة بالطرق النافذة، المطلوب ان يدفع لوزارة الاشغال العامة.

معالي رئيس المجلس:

معالي الوزير اذا كان فهمنا ما تفضلت فيه كما اردت، اعتقد انك تقصد بان هذه التوصية متخصصة فقط لامانة عمان الكبرى.

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

هذا هو اعتراض سيدي الرئيس، لقد اصبحت الحكومات تتجراً على امانة عمان الكبرى عندما كانت امانة عمان الكبرى تمديدها كان يعطي لها، عندما اصبحت بتحصيلها لوارداتها قادرة خضعتا للسياسة العامة في هذا البلد، عندما تكون المؤسسة الحكومية او العامة

هكذا من الأشغال

رابعاً: وزارة الزراعة :-

نظراً لأهمية قطاع الزراعة ودوره واسهامه في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الصادرات وتحقيق الانتاجية الغذائية للمواطنين فان اللجنة توصي بما يلي:

١ - اعادة هيكلة وزارة الزراعة وزيادة قدرتها وتفعيل دورها في التخطيط والارشاد والانتاج والتسويق. وكذلك اعطاؤها دوراً فاعلاً في مراقبة نوعيات وكميات مياه الري.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- اعادة هيكلة مؤسسة التسويق الزراعي وتزويدها بالكوادر الكفوة المؤهلة للقيام بمهام التسويق الداخلي والخارجي او استبدالها انشاء شركة مساهمة عامه تقوم بمهامها.

معالي رئيس المجلس:

معالي ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

هل قرر مجلس النواب ان ينقل مسؤولية قطاع المياه الى وزارة الزراعة انا اعتقد ان هذه التوصيات فيها تغيير لكل فلسفة القوانين في البلد يا اخوان، اقراؤ (١) يا اخوان لعدم السرعة :

اعادة هيكلة وزارة الزراعة (اقلنا) زيادة قدرتها وتفعيل دورها وكذلك اعطاها الدور الرئيسي للسيطرة على مياه الري، انا اقبل ذلك،

لكن هذا الغاء لوزارة المياه والري، هل هذا فلسفتنا؟ شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

اخي ابو عصام، نحن لنا اربعة ايام متوالية نناقش توصيات اللجنة المالية وتقرير اللجنة المالية والموازنة العامة، نحن الان في طور التصويت على التوصيات، القرار للمجلس برفضها او قبولها، لكنني اربعة ايام نناقش التقرير، نقطة نظام لمعالي ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

نقطة نظام سيدي نحن لم نناقش توصية واحدة، نحن ناقشنا موازنة الحكومة وكل منا تحدث والتادر منا من اشار الى توصيات اللجنة، لان توصيات اللجنة سبرد الحديث عنها في هذه الجلسة اما ان نمر ونغير سياسة الدولة بقرارات سريعة، انا اعتقد انه خطير، ومع ذلك متأسف يا سيدي مرهم كلهم بصوت عليهم.

معالي رئيس المجلس:

لا ياسيدي هذا موضوع خطير ويجب ان يوضع ويجلى المناقشة التي تمت خلال اربعة ايام السابقة هي مناقشة قرار اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة، وبذلك كل من تكلم من الزملاء كان يناقش تقرير اللجنة المالية، وما كان مطروحاً على المجلس خلال اربعة ايام السابقة هو قرار اللجنة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لتكون واضحين في هذه

التضحية، نقطة نظام دكتور بسام.

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

فعلأ نحن نناقش قرار اللجنة ونناقش الموازنة لكن اذا سمع معالي الرئيس والاخوة النواب في اغليهم، ليست امامهم تلك التوصيات انا اتمنى ان تستمر عملية التصويت، لكن ليس على سبيل الارقام والرموز لتتكرر هذه بالقراءه حتى يتمكن الناس من التصويت، التصويت على الرقم والرمز الحقيقة انه موضوع روتيني.

معالي رئيس المجلس:

شكراً اخي بسام التقرير يفترض ان يكون بين يدي كافة الزملاء عودة الى توصيات وزارة الزراعة ولبدأ بداية بالتوصية (١)؟ موافقة.

التوصية (ب) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- وضع استراتيجية وطنية طويلة المدى خاصة بالقطاع الزراعي من حيث تنظيم الانتاج وتسويقه وزيادة ربحية المزارع وتوفير الحوافز للاستثمار في هذا القطاع.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (ج) موافقة.

السيد المقرر:

د - اعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من كافة الرسوم والضرائب.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ - التنسيق مع الوزارات الاخرى للحد من الزحف العمراني على الاراضي الصالحة للزراعة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - توحيد مصادر الاقراض للقطاع الزراعي في مصدر واحد ومعالجة ديون المزارعين ومشاكل الاقراض الزراعي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

خامساً: وزارة المياه والري:

نظراً لأهمية هذه الوزارة ودورها في توفير مياه الري ومياه الشرب وتحسين البيئة فان اللجنة توصي بما يلي :

١ - تحديث شبكات المياه في المدن والقرى لتقليل الفاقد من المياه الذي بلغ أكثر من ٥٠% مع تقدير اللجنة للخطوات التي بذلت في هذا الاتجاه.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين.

معالي رئيس المجلس:

معالي ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

يقول وزير المياه ان كنت اعرف الاقتباس، انه عنده اكثر من (٣٠٠) بئر غير مرخصة، كلمة اتخاذ الاجراءات الصارمة، هل هو تعبير ممكن للتنفيذ؟ لماذا لا نقول للحكومة اغلاق الابار غير المرخصة حتى تتحمل الحكومة مسؤولية عدم الاغلاق.

اصوات :

نشئ على هذا.

معالي رئيس المجلس:

هناك تعديل على التوصية (ب) بان تكون

كالتالي :-

الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واغلاق الابار غير المرخصة.

الاستاذ هاني مصالحة

السيد هاني المصالحه:

شكراً معالي الرئيس

هذه نواحي قانونية تحكم العلاقة ما بين وزارة المياه واري شخص مخالف للقانون، القانون اعطى صلاحية لوزارة المياه والري ان تتخذ الاجراءات القانونية، التوصية هي عبارة عن تأكيد لهذا الدور ان رأيي انه سواء كانت موجودة في اتخاذ الاجراءات او غير موجودة، هي صلاحيات وزارة المياه والري اتخاذ تلك الاجراءات بدون توصية وبالتالي ما فيه داعي اليها.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بتعديل التوصية، نطرح الاقتراح بتعديل التوصية واذا ما نجح هذا الاقتراح نعود ونطرح التوصية لاني كما اسفلت ناقشنا بما فيه الكفاية، الاستاذ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

انا اقترح ما يلي :

الحد من الاستخدام الجائر للمياه الجوفية واغلاق الابار غير المرخصة واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين فهما امران، يعني اغلاق ثم الذي خالف يجب ان يعاقب.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان

السيدة توجان فيصل:

بالنسبة لاستعمال المياه الجوفية فيه قرار صدر عن وزارة المياه والري بتجميد استعمالها الا ان يتم دراسة الثروة المائية وظروفها، وبعد صدور هذا القرار صدرت سلسلة من الاستثناءات بحفر ابار والذي يضطلع على السلسلة ويقرأ الاسماء يعرف من هم الذي اخذ الاذونات، انما اريد ان تضاف الى هذه التوصية:-

دراسة مشروعية ومبررات هذه الاذونات واغلاق ابارهم وحتى تفرغهم وايضاً تغريم من تسبب فيها لان عندي قائمة طويلة جداً من الاستثناءات كلها اسماء بارزة.

معالي رئيس المجلس:

ان كل الاراء تنصب بنفس الاتجاه، بأنه اغلاق الابار غير المرخصة واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المخالفين، اطرح هذا للمجلس الكريم؟ مولقة بالاكثريه.

السيد المقرر:

ج - اعادة هيكلية سلطتي المياه ووادي الاردن ورفع كفاءة الجهاز الاداري وتعزيز الجهاز الفني فيهما.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابرعصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

يا سيدي انا سكنت على الاولى بالزراعة، نقل الري على الزراعة تسمحوا او تقولوا لي كيف تتناسب (ج) مع (أ) تحت الزراعة؟ هنا هيكلية سلطة وادي الاردن، وادي الاردن والمياه والري نقلناه للزراعة بالتوصية الاولى، ما هو للنطق من هذه التوصية هنا؟

نأمل من اللجنة المالية ان تجيبني وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

يا سيدي كان اقتراحي بالفقرة (ب) الحقيقة

ولم اعطي المجال للتحديث الاقتراح ينص :

بما انه هذه الابار اصبحت الان مصدر

للثراء غير المشروع.

معالي رئيس المجلس:

(ب) لتجهيزها منها

الدكتور نزيه عمارين:

ان المياه عندها هي عبارة عن سلعة استراتيجية هامة ومحدودة جداً، والان بات الذين استولوا على هذه الابار يستعملونها للثراء غير المشروع لا يجوز بيع هذه المياه، الان تستعمل لغايات اخرى ليست التي اعطيت تصاريح لاجلها.

اقتراحي ان تضع الحكومة يدها على هذه المياه ووقف بيع هذه المياه وان تتم بيعها ان تعيد الحصيلة للزينة وليس للمواطنين وليس من حقهم.

معالي رئيس المجلس:

دكتور اذا عندك توصية محدودة اعطيني ياها مكتوبة المرحها في نهاية التوصيات، السيد رئيس اللجنة.

السيد عبد موسى النهار:

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية:

شكراً سيدي الرئيس

بالنسبة للتوصية (ج) :

المطلوب هو اعادة هيكلية سلطتي المياه ووادي الاردن ولا علاقة لها بموضوع صلاحياتها بالنسبة لموضوع مياه الري للزراعة او عدمها او الحاقها لوزارة الزراعة. فاعادة الهيكلية لا يعني الغاء هاتين السلطتين وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

يا سيدي بالاضافة الى ما تفضل به سعادة الرئيس بالنسبة للفقرة (ج) كما يعلم الزملاء جميعاً بأن وزارة المياه والسري تتكون من سلطتي وادي الاردن وسلطة المياه، وان هذا الموضوع يتعلق فعلاً بوزارة المياه والسري ولا علاقة له بوزارة الزراعة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

اخواني يعرفوا انه انا تجريبي في الادارة في هذا البلد قصيرة لا تتجاوز (٣٤) عاماً، يعني انا مش حافظ وزارة المياه.

معالي رئيس المجلس:

يعطيك طولة العمر تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابده:

والله ما بتعرف يا سيدي هيك مجلس بيطول بيقصر، يا سيدي فيه (١) تحت وزارة الزراعة صوتنا على اعطاء الدور الرئيسي للاشراف على مياه الري لوزارة الزراعة، سلطة وادي الاردن مياه ري، انا اقول:

نقل سلطة وادي الاردن اذا اخواني في اللجنة المالية يريدون نقل سلطة وادي الاردن لوزارة الزراعة لماذا لا يقولها بصراحة؟

ماذا يبقى لدور سلطة وادي الاردن بعد نقل مياه الري لوزارة الزراعة، انا اخصم التناقض في توصياتنا المرسلة للحكومة لأن تناقضنا ارتاحوا باجراءاتهم وانا ما عندي فيه اريحهم.

معالي رئيس المجلس:

شكراً معالي وزير الزراعة

معالي وزير الزراعة:

شكراً معالي الرئيس

حقيقة ان سلطة وادي الاردن تقوم بدور كبير جداً، وهي في منطقة تنمية، الحديث اللي تحدثه معالي ابو عصام صحيح (١٠٠٪) وبالتالي هذه التوصية بمعناها الحقيقي هو الغاء سلطة وادي الاردن، والغاء سلطة وادي الاردن مش هذه مرحلتها، مرحلة مبكرة لانها منطقة تنمية وبحاجة الى فترة زمنية طويلة حتى نصل لهذه الحالة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً نقطة نظام السيد عبد موسى

السيد رئيس اللجنة:

نقطة النظام انا صوتنا على توصية من التوصيات، والان نعود الى تلك التوصية اعتقد ان هذا غير وارد.

معالي رئيس المجلس:

انا اتحدث في (ج)، للتوصية (ج) مطروحة على المجلس الكريم؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام:

(٤٤) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

وتفوز التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

د - التوسع في اقامة السدود ومشابيع

الحصاد المائي والاسراع في تنفيذ الخطوات اللازمة لانشاء سد الوحدة او سد المقارن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - تحسين الوضع البيئي في المملكة وفي مناطق الأغوار من خلال انشاء محطات التنقية في الأماكن المناسبة واستحداث وتطوير شبكات الصرف الصحي، ومعالجة المشاكل الناجمة عن محطات التنقية المقامة حالياً.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - العمل الجاد لتنفيذ السدود التحويلية والتجميعية وتحصيل حقوقنا المائية الواردة في معاهدة السلام.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز - انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لقناة البحرين (الاحمر-الميت) وتسويق المشروع لاجتذاب الممولين.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي في التوصية (ز) واستئذن الرئاسة الجلييلة ان اكرا: انجاز دراسات الجدوى

الاقتصادية لقناة البحرين (الاحمر - الميت) وتسويق المشروع لاجتذاب الممولين. هذا ليس مشروعاً اردنياً، هذا مشروع اقليمي بيننا وبين اسرائيل.

اليس في هذا التوصية اجازة للحكومة ان تتفق على هذه الدراسة هذا امر خارج اطار الموازنة، لماذا يرد هنا؟ لماذا لا يترك عند الحديث عن المشاريع الاقليمية.

لماذا وردت التوصية هنا؟ ما هي فلسفتها؟ وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي الرئيس، عندما وضعت اللجنة هذه التوصية كان امامها عدة امور وتعلق بالجدوى الاقتصادية التي ستعود على الاردن من انجاز هذا المشروع، والفوائد التي ستعود على الاردن من انجاز الجدوى الاقتصادية الى قناة البحرين هي ثلاثة نقاط:

الهدف الاول: ان هذا المشروع يمثل الخيار الاردني في مواجهة المشروع الاسرائيلي والمتعلق بشق قناة البحرين اللي هي (الابيض والميت) وطبعاً لما لهذا المشروع سيكون اضرار على الاردن مقابل الامتيازات التي ستحصل عليها اسرائيل من شق قناة البحرين (الابيض والميت)

الهدف الثاني : ان هذا المشروع يمكن الاردن من حصته بالحصول على مياه عذبة في البحر الاحمر بمعدل (٥٧٠) مليون متر مكعب سنوياً.

كما يفيد هذا المشروع بالحد من انخفاض في مستوى مياه سطح البحر الميت والتي ستعمل على جذب او انسياب المياه الجوفية المجاورة للبحر الميت مما يعمل على سحب المياه الصالحة للاستعمال، وهذا المشروع سيحد من هذا التخفيض او هذا الضغط على تدفق المياه الجوفية المجاورة للبحر الميت وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

معالي الرئيس انا اقترح شطب الفقرة (ز) فعلاً لان هذه الفقرة التي تفتح المجال فعلاً لمشكلات كثيرة وقد ينتهي الامر باعتداء اليهود على هذه القناة وبالتالي كأننا نفتتح مجالاً لهم في ارضنا وبلادنا، لذلك الحقيقة ارى شطبها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

للتوصية هنا نقول بانجاز دراسات الجدوى الاقتصادية وما اورده مقرر اللجنة المالية هو حقيقة من خلاصة دراسة اقتصادية واعطانا كل المنافع، ففيه تناقض اساسي ان تنص الجدوى

وتسويقها وكأنه اعطيت كل المنافع وبينما التوصية تقول اتجاز الدراسة، عندما تنجز الدراسة بعد الدراسة سوف تقرر، لكن هذا يحد ذاته متناقض وواضح انه فيه انحياز لهذا المشروع في هذه التوصية ولنا اسعى الى ردها.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير المياه

معالي وزير المياه والري:

شكراً معالي الرئيس

هذا المشروع هو مشروع اقليمي اتى من خلال الملحق رقم (٢) من اتفاقية السلام، ودراسته ممولة من امانة ايطالية بـ (٣) مليون دولار، وما هو لدينا هو فريق من سلطة وخبراء اخرين على اللجان المشتركة لدراسة هذا المشروع اعتقد ما تعنيه اللجنة المالية هو لدراسة هذا المشروع بشكل افضل وجلب الخبراء الافضل حتى نقيم فعلاً اعادة تقييم للدراسة المتكاملة من قبل المستشار الامريكي، هو لنحافظ اذا كان هنالك دراسة حتى نتيقن من بنود هذه الدراسة وتقديمها فقط لاغير، وليس للخروج بدراسة اخرى فقط لتقديمها والتعليق عليها فقط ليس اكثر من ذلك.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب هذه التوصية؟

السيد الامين العام:

(٢٤) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، اذن التوصية مطروحة على المجلس الكريم؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام:

(٣٩) من (٦٧)

معالي رئيس المجلس:

ونقر التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

ح- تخصيص المبالغ اللازمة لصيانة الطرق الزراعية صيانة وقائية جذرية للمحافظة على هذه الثروة للتسهيل على المزارعين في وادي الاردن والمساهمة في زيادة الانتاج الزراعي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

هناك مقترح باضافة توصية:

بمنع الاتجار بمياه الابار الخاصة وابقاء استعمالات المياه المستخرجة من الابار الخاصة ضمن الرخصة الممنوحة لصاحب البئر.

من مع التوصية؟ عد الاصوات

واضح لكثيرة ونقر التوصية، الدكتور همام

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس اقترح اضافة فقرة جديدة الى التوصيات، محاسبة المواطنين على اثمان مياه الشرب شهرياً بدل كل ثلاثة اشهر لانه هذا الحقيقة فعلاً ظلم للمواطنين ان نحاسبهم على مثل هذه الشريحة كل ثلاثة اشهر.

معالي رئيس المجلس:

اطرح اقتراح الدكتور همام سعيد على المجلس الكريم، من مع الاقتراح؟ واضح ان الاقتراح لا يحظى باكثريه، السيد ذيب انيس

السيد ذيب انيس:

هي اقرت من المجلس قبل سنة ان تكون لقاتورة لمدة شهرين واقرها المجلس لكن لم يعمل بها من وزارة المياه لحد الان.

معالي رئيس المجلس:

معالي منصور بن طريف

السيد منصور بن طريف:

شكراً معالي الرئيس

اقترح اضافة توصية كما يلي :

دراسة انشاء هيئة للسدود في وزارة المياه.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد ان هناك فيه جهاز للسدود في وزارة المياه والري حسب معلوماتي، مع هذا نطرح اقتراحك، من مع التوصية؟ لم تحظى بالاجماع،

السيد المقرر

السيد المقرر:

سادساً- وزارة الصناعة والتجارة

نظراً لأهمية القطاع الصناعي ومساهمة في الاقتصاد الوطني والذي يشمل حوالي ٢١ ألف منشأة صناعية يعمل فيها حوالي ١٥٠ ألف عامل وعاملة ويساهم بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي ويساعد في نقل المعرفة والتكنولوجيا

والخبرات الفنية الى داخل المملكة فان اللجنة توصي بما يلي :

١ - الاسراع في تطوير القوانين والانظمة والاجراءات اللازمة لتشجيع الصناعة والاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الخارجي.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- دعم دائرة تشجيع الاستثمار وتطوير عمل النافذة الاستثمارية مع الاخذ بتجارب الدول المجاورة الناجحة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- توصي اللجنة وللمرة الثانية بضرورة اقامة معرض عمان الدولي وإزالة كافة العراقيل التي تحول دون ذلك، وذلك لأهمية هذا المعرض في ترويج المنتجات الاردنية بأسلوب حضاري متميز، باضافة الى الدور السواحي الذي يؤديه المعرض.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - دعم مؤسسة المواصفات والمقاييس وتعظيم دورها في الرقابة على نوعية الصناعات المحلية والتصديرية ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية المعتمدة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- زيادة الرقابة على الشركات المساهمة من حيث الادارة وسلامة النهج حفاظا على حقوق المساهمين وتشجيعا للاستثمار والمساهمة في هذه الشركات وذلك لتسريع السير في عملية الخصخصة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لاقامة المدن الصناعية ومدى اجتذابها للاستثمارات الصناعية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز - توصي اللجنة بان تقوم الحكومة في ضوء الدراسات المتوفرة لديها باتخاذ القرار المناسب لتحويل أي منطقة مناسبة كمناطق حرة لاسيما منطقة اقليم العقبة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

سابعاً : وزارة الصحة :

أ - توسيع قاعدة التأمين الصحي ليشمل أيضاً حوادث الطرق المنجول فاعلمها والحالات

الاتمائية الاخرى لنصل بالنهاية الى التأمين الصحي الشامل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- الاستمرار في التوسع في انشاء المراكز الصحية لا سيما في المناطق النائية وتوفير عيادات اسعاف على الطرق الرئيسية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- ضبط استخدام الادوية من خلال الصيدليات لاسيما ادوية المضادات الحيوية والادوية المخدرة وغيرها، وتوعية المواطنين الى عدم استخدام هذه الادوية الا من خلال الوصفات الطبية لما لهذه الادوية من ضرر على صحتهم.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د - تزويد المستشفيات ومراكز الصحة العلاجية ما يكتفيها من الادوية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- تعزيز دور المجلس الطبي الاردني في اجازة مزاوله مهنة الطب في المملكة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - العمل على شمول جميع منتسبي الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي على ان تتولى مؤسسة الضمان الاجتماعي تغطية التكاليف المطلوبة حسب ترتيبات يتفق عليها مع وزارة الصحة.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الاستاذ سليمان السعد

الاستاذ سليمان السعد:

اقترح اضافة توصية اخرى: اعتبار الذين يتقاضون مساعدة شهرية من صندوق المعونة الوطنية اعتبار تأمينهم الصحي مماثلاً للتأمين الصحي للموظفين.

واهدف من هذا الاقتراح الى هدف معين وهو :

ان الموظف المؤمن صحياً اذا لم يتوفر لدى مستودعات وزارة الصحة، سوف يشتري له دواء من الصيدليات الخاصة وعلى حساب التأمين الصحي، بينما التقرير التي يتقاضى مساعدة شهرية اذا لم يوجد وهم بالآلاف اذا لم يوجد في مستودعات وزارة الصحة يقولوا له اشترى على حسابك، واعطيت مثال لوزير الصحة.

معالي رئيس المجلس:

انت تقترح بأن يشمل التأمين الصحي المواطنين الذين يتقاضون من صندوق المعونة الوطنية بنفس السوية مع موظفين الدولة. من يوافق على هذه التوصية؟ برفع الايدي

السيد الامين العام:

(٣٢) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام استاذ ابراهيم

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

عندما عد رفع بعض الاخوان اصابعهم بعد

العد، ارجو ان يعاد العد

معالي رئيس المجلس:

التصويت على هذا المقترح بالوقوف

الزملاء؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٣٦) من (٦٦).

معالي رئيس المجلس:

وتقر التوصية، دكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

شمول العاملين في المهن الطبية المساعدة

بالعلاوة الفنية اسوة بزملائهم العاملين في القطاع

الصحي.

لانهم يقومون بالجهد اكثر من الجهد الذي

يقوم به الآخرون وغير مشمولين بالعلاوة الفنية

التي يتقاضاها الآخرون.

معالي رئيس المجلس:

مقترح الدكتور الكوفحي مطروح على

المجلس الكريم؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٣٢) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، معالي وزير الصحة

معالي وزير الصحة:

شكراً معالي الرئيس

ارجو ان اوضح للزملاء ان هذا الاقتراح

ماله ضرورة حيث ان الوزارة باعادة الهيكلة

وتدرس الان ضم جميع العاملين في قطاع

وزارة الصحة الى مثل هذه العلاوات وندرسها

مع وزارة التنمية الادارية.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً سيدي

الحقيقة مع تقديري لجميع هذه التوصيات الا

انني ارى فيها تقديراً للجهد وضياح للجهد والمال

وهدر للمال، الحل الوحيد لضمان هذا الموضوع

كله، هو الطلب من الحكومة الاسراع في اخراج

مشروع التأمين الصحي للشامل، ولا ادري لماذا

نتلكا الحكومة والحكومات السابقة في هذا

الموضوع، انا افتتح توصية من المجلس الكريم

بالطلب من الحكومة الاسراع في اخراج

مشروع التأمين الصحي للشامل، لانه يحل جميع

هذه الاشكاليات ويضمن العناية الطبية العلاجية

والوقائية لجميع المواطنين وهو الحل الوحيد

للاشكال التي نحن فيه وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

انت تقترح مشروع التأمين الصحي الشامل،

الطلب من الحكومة بالاسراع او اناجاز مشروع

التأمين الصحي الشامل.

اطرح اقتراح الدكتور كتوصية على

المجلس؟ عد الاصوات

السيد الامين العام:

(٤٢) من (٦٨)

معالي رئيس المجلس:

تقر التوصية، السيد المقرر:

السيد المقرر:

ثامناً: وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم

بالرغم من تقدير اللجنة لجهود وزارتي

التعليم العالي والتربية والتعليم بالحفاظ على

مستوى التعليم ونشر المعرفة الا أن اللجنة

توصي بما يلي :

١ - تعديل قانون الجامعات الاهلية من حيث

التدقيق بأهلية الجامعة وهيئة التدريس فيها

وتوفير الامكانيات الفنية اللازمة مما يمكن توجيه

التعليم فيها حسب حاجات المجتمع ومتطلبات

التنمية.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

(١) تقول ان تعديل قانون الجامعات الاهلية

من حيث تدقيق بأهلية الجامعة وهيئة التدريس

وتوفير الامكانيات الفنية اللازمة لهذا جيد، هذا

عن مستوى التعليم انه ما ينحدر مستوى التعليم

في الجامعات الاهلية، تأتي بقية التوصية وتقول:

مما يمكن توجيه التعليم فيها حسب حاجات

المجتمع ومتطلبات التنمية.

اي انه عاد وصغرها وحسرها في موضوع

التعليم الموجهة، هذه التوصية مستوى التعليم،

توصية بحد ذاتها مختلفة، الجزء الآخر جاء في

توصية الفقرة (د):

التنسيق للكمال بين الوزارتين لتوجيه

مخرجات التعليم نحو خدمة حاجات المجتمع

والتقدم والبحث العلمي.

اي ان التقنين او التوجيه حول حاجات البلاد

جاء في توصية اخرى، والتوصية الاولى تكسر

كاملاً اذا استمر عجز التوصية مع صدرها لان

الاساس هو مستوى التعليم.

فاقتراحي ان تقف عند الجزء الاول من

التوصية، عند الامكانيات الفنية اللازمة.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان محل هذا الاقتراح هي ان الاخت

توجان عضوة في اللجنة المالية، فيمكن ان

يطرح هذا في اللجنة.

معالي رئيس المجلس:

اطرح الاقتراح، من مع اقتراح الاخت

توجان بالوقوف؟ برفع الايدي.

السيد الامين العام:

(٢٠) من (٦٧)

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح، التوصية (١)؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب- اعادة النظر في نظام القبول في

الجامعات الحكومية وزيادة الاهتمام بالهيئات التدريسية.

معالي رئيس المجلس:
التوصية (ب)؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج- الترشيح في تكاليف إقامة المنشآت الجامعية والاهتمام بالمحتوى بما في ذلك المختبرات والادوات العلمية.

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

د- التوسع في اعداد البعثات العلمية والاقرض واقتصارها على الفقراء والمعوزين من الطلبة.

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ- التنسيق الكامل ما بين الوزارتين لتوجيه مخرجات التعليم نحو خدمة حاجات المجتمع والتقدم والبحث العلمي.

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

و- الحد من هجرة الكفاءات والكوادر المدرسية في وزارة التربية والتعليم كي لا يتم الاضرار بمنشآت التعليم العام لاسيما في المناطق النائية والريف والبادية والضواحي.

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ز- توسيع وتأهيل مدارس الريف والبادية والضواحي بحيث تتحقق العدالة في مستوى التعليم مع المدن.

معالي رئيس المجلس:
الدكتور فرح الرضي.

الدكتور فرح الرضي:

شكراً معالي الرئيس

اعتقد ان المدارس في الاماكن النائية نسبة (٢٠٪) المقترحة او التي يعمل بها الان لا تنري ولا تحفز أي انسان، فاقترح ان تكون هذه الزيادة (١٠٪) بالنسبة للراتب الاساسي في هذه المنطقة للمعلمين والمعلمات.

معالي رئيس المجلس:
على اية فقرة هذه يا دكتور؟

الدكتور فرح الرضي:
اضافية.

معالي رئيس المجلس:

فقط عندما انهي اعطيني الاقتراح الاضالي،
الفقرة (ز) مطروحة للتصويت؟ موافقة.

السيد المقرر:

الفقرة (ط) تقديم الحوافز للمعلمين في المدارس النائية والبعيدة عن مركز المدن.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (ط) مطروحة للتصويت؟ موافقة.

الدكتور فرح

الدكتور فرح الرضي:

الزيادة للمعلمين والمعلمات العاملين في المناطق النائية (١٠٪) من الراتب الاساسي لا من (٢٠٪) المعمول به حالياً.

معالي رئيس المجلس:

لا اعرف اذا كان اقتراحك يتعلق بموازنة (٩٧) سيكون دستوري او غير دستوري، انا اخشى ان هذه تتسبب زيادة في النفقات. الاستاذ المومني.

السيد ضيف الله المومني:

اقترح اعادة النظر ثانية في اظهار نقابة المعلمين للوجود.

معالي رئيس المجلس:

هذه خرج فيها تفسير اعتقد، الدكتور عويضة
الدكتور محمد عويضة:

الالتزام بعدم اجراء أي زيادة على الرسوم للتعليم الجامعي.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

يا سيدي نقطة النظام اذا سمحت لي، في كل التوصيات كان فيها اعادة النظر في العائلات، وقبل قليل صوتنا على اعادة النظر في اقتراح الشيخ الكوفحي بس لمختصي التخدير، نحن بدنا الذين يصحون الناس المعلمين، اتمنى سيدي ان نعود الى توصية الاخ فرح واخبرها على الشكل التالي :-

اعادة النظر برواتب المعلمين وعلاواتهم بحيث تصبح بمستوى افضل من أي جامعي في جهاز الدولة.

اذا كنتم تفكرون باعادة النظر في الوطن وتنمية هذا الوطن، من العلاوة للمعلم قبل ان تكون لاية مهنة أخرى صانع العقول افضل من صانع الايدان مشكوراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

وضع خطة لاستيعاب حملة دبلوم الجامعي المتوسط للحصول على الدرجة الجامعية الاولى. لانهم الان يأخذوا ثلاثة من كل تخصص وهذا ظلم، لانه طالما دخل في كلية مجتمع بدنا نستوعب عندهم طموح.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر:

الحقيقة انا بالنسبة للاقتراح الي قدمه ضيف الله لا اقول نقابة اذا كانت مخالفة للدستور لكن اقول :-

ان على هذا المجلس ان يوصي بايجاد تنظيم معين لكيان المعلمين في هذا البلد، فهم الفئة المظلومة، وانا طبعاً لم اخالف الدستور في هذا، لذلك اري ان تكون صيغة معينة. اقتراحي الاخر، الحقيقة انا اقترح ان تلغى الرسوم التي رفعت على المنتسبين بالدراسات العليا.

والاقتراح الآخر إيجاد اتحاد لطلابنا في جامعاتنا في الاردن على مستوى الاردن، الاردن بحاجة الى هذه التنظيمات حتى ينظم الطلبة ليكونوا قوة لهذه الامة وقوة للشعب الاردني.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس موضوع الرسوم الجامعية في الدراسات العليا هي قضية تختلف عما طرحه الدكتور محمد عويضة، لان تخفيض رسوم الدراسات العليا في الجامعات الرسمية التي رفعت.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

التوجه بتوصية جديدة للجامعات الاهلية، الزام الجامعات الاهلية بتعيين الكوادر التدريسية الوطنية وعدم الاستعانة بمن هم من الخارج الا في حالة عدم توفر التخصص، فيه عندنا عدد ضخم من حملة الدكتوراه عاطلين عن العمل ويسترحضوا ويسألوا بالباكستاني والعراقي والمصري ويعين، وبينما حملة الشهادات العليا عاطلين عن العمل، اين سيشتغل حامل الدكتوراه اذا جامعاتنا لم تعينه؟

معالي رئيس المجلس:

اطرح الاقتراحات التي وردت من الزملاء،

بداية اعادة النظر برواتب المعلمين وعلاواتهم مطروحة للمجلس من مع هذا المقترح؟

كثيرة واضحة.

الثاني الالتزام بعدم زيادة الرسوم التعليمي الجامعي وتخفيض رسوم الجامعات العليا، من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح.

ثم اقترح استيعاب طلبة الدبلوم في الجامعات او اعطاهم فرصة التجسير للجامعات لتكملة الدراسات العليا؟

من مع الاقتراح؟

نجح الاقتراح.

ثم الاقتراح الاخير لدي، عدم الاستعانة بالكفاءات الخارجية في الجامعات الا عند عدم توفر ذلك التخصص في المملكة او من ابناء المملكة.

من مع هذا؟ واضح اكثرية.

الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي:

معالي الرئيس هناك تجمعات سكنية يزيد عن (٢٠٠) نسمة، الاقتراح هو : شمول هذه التجمعات بمدارس ابتدائية حتى لا يتعرض الاطفال الى قطع الشوارع وقطع مسافات بعيدة جداً.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بإيجاد اتحاد عام لطلاب الجامعات الاردنية، من مع التوصية؟ لم تنجح التوصية.

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا ارسلت لك ورقة فيها ستة اقتراحات، ارجو عرضها اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي ان اقتراحاتك للأسف اذا ممكن دكتور، فقط عند النقطة كل اقتراح التي يتعلق بالوزارة تعطيني ياه.

الدكتور بسام العموش:

انا والله لم اصورها وانا اعطيتك النسخة الوحيدة واليومية.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح الفاء وزارات الدولة كيف بدي اطرحه مش عارف.

الدكتور بسام العموش:

الفاء وزارات الدولة هيك تقترح.

معالي رئيس المجلس:

اذا ممكن اخي بسام عند كل نقطة تتعلق بمقترح لك ان تعطيني الاقتراح.

الدكتور بسام العموش:

سنة اقتراحات موجودة.

معالي رئيس المجلس:

فقط لكي نكون واضحين مع بعض، لديك مجموعة من الاقتراحات في المكان التي تعتقد ان هذا الاقتراح مناسب اعطيني الاقتراح حتى اطرحه على الزملاء.

الدكتور بسام العموش:

ارجو استعادة الورقة حتى احكي منها.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

هجرة العقول تتم كثيرا بقرار أمني، ولذلك اقترح عدم الاستئناس برأي الدوائر الامنية عند التعيينات في الجامعات.

اصوات:

نثني

معالي الرئيس:

الاستاذ ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

اتمنى على زملائي الكرام ان نتحدث في الموازنة وموضوعها، نحن لسنا في بحث سياسة الدولة كاملة والا لجئنا باقتراحات اولها على باب المجلس واخرها يصل لهناء، نريد امورا تتعلق بالشأن المالي في سياسة الدولة وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس:

يا دكتور خلونا في صلب موضوعنا، لدي اي من الزملاء العديد من القضايا التي تدور في الليل والنهار، ليس بالضرورة ان تطرح الان.

هناك اقتراح من الاستاذ حاتم وهو :

وجود مدرسة ابتدائية مختلطة لكل تجمع

سكاني من (٢٠٠) نسمة فما فوق.
مطروح للمجلس الكريم؟ لم ينجح الاقتراح.
السيد المقرر

السيد المقرر:

تاسعاً : وزارة التنمية الادارية :

١ - وضع خطة شاملة لاعادة تأهيل الكوادر
الادارية ووضع الهياكل التنظيمية للوزارات
والوصف الوظيفي لكوادرها.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح على الزملاء الغاء وزارة التنمية
الادارية، لاننا لا نرى لها أي اثر واطن ان
معالي الوزير نفسه يعترف بأنه ليس لديه
صلاحيات فيما يتعلق بالعمل، اقترح الغاء هذه
الوزارة.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (١) مطروحة للمجلس؟ موافقة

السيد المقرر:

ب - وضع أسس جديدة للتوظيف والتصنيف
وتقديم الحوافز بحيث تتحقق العدالة وتعمل إدارة
الدوائر.

معالي رئيس المجلس:

مطروحة للمجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج - الغاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة

المدنية واستبداله بنظام فحص للقبول بحيث
شرف عليه جهات محايدة تحقق العدالة بين
المواطنين مع مراعاة ظروف التعليم والتأهيل
في مناطق المملكة المختلفة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ المعكور

السيد عبدالرحيم المعكور:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة نحن مع وجود ديوان الخدمة المدنية،
نعاني معاناة صعبة في تعيين الخريجين بشكل
عام، مع ان ديوان الخدمة المدنية يجري
امتحانات في الترشيح، وامتحانات الترشيح
بصرامة نشعر باستمرار انها لترضية أصحاب
النفوس، وإذا قررنا الغاء نظام التوظيف في
ديوان الخدمة المدنية وجعله كله امتحانات،
معنى ذلك ما عمره واحد فقير يتوظف، اللي
يتوظفوا أبناء السادة وابناء القادة فقط، ولذلك هذه
الملاحظة ارجو ان تلغى نهائياً وان يبقى نظام
التوظيف بديوان الخدمة المدنية، اقترح رد
التوصية.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر:

السيد المقرر:

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي هذه التوصية لاتتعلق بالغاء نظام
الفحص القبول، بل انها تستبدل نظام التوظيف
في ديوان الخدمة المدنية بنظام فحص للقبول

تشرف عليها جهات محايدة أخرى غير ديوان
الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

معالي الرئيس انا اقترح الغاء التوصية لاتنا
نخشى اذا الفى ديوان الخدمة المدنية ان يصبح
التعيين كيقياً كل يعين كما يحلو له، ارى شطب
هذه التوصية لاتها خطيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية
ووزير الدفاع:

معالي الرئيس فقط اردت ان انبه للمادة
(١٢٠) من الدستور وهو ان تشكيلات دوائر
الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها
وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف
عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم هي
من صلاحيات السلطة التنفيذية لوحدها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

الحقيقة دولة الرئيس فتح لي باب الحكي، هذه
توصيات بمعنى ان تأخذ بها الحكومة اولا تأخذ
ليست توصيات ملزمة، لكنها تطبق وفق احكام
المستور والقانون يا سيدي :

ان الله يحب ان تؤتى رخصة كما تؤتى
عزائمه. سيدي انا اريد ان اعرف من هي الجهة

المحايدة في الاردن؟ تأتي بسويسريين والا
المطلوب نمساويين والا من هيئة الامم المتحدة.
اذا كنا نتحدث عن السلطة التشريعية فننتحدث
عنها ليس جانباً محايداً، والسلطة التنفيذية ليست
جانباً محايداً.

من هي الذي يتحدث عن سلطة محايدة؟ لدينا
القضاء ولكنه لا يتحدث الا عند حصول جريمة
ماء اما ان يقال :
وانشاء جهة محايدة.

انا اعتقد انه تدخل في شؤون الادارة لا معنى
له، واؤكد لزملائي في الدول اللي ما فيها نظام
مؤسسي فحص القبول هو فحص للمرير من
نريد قبوله وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

ابقاء نظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية
على مبدأ الاقدمية فقط، الاقدمية تزيل كل
الاشكاليات.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

لاحقيقة هذا ايضاح قبل التصويت، هنا يجري
الاعتقاد انه عندما تنسب ديوان الخدمة يعين
فوراً، ديوان الخدمة تنسب حسب نظام
الاولويات الذي وضع عندها، لكن الجهة التي
تعين لها قرار تعين وترد على الديوان احياناً

هكذا من الأشهر

وتقول لها هذا المرشح يفقد لمواصفات محددة يلزم بهذا العمل وجرى عديداً، يعني لا تقيد يد الجهة المعنية نهائياً إذا كان في مواصفات محددة، إذن هنا الجهة المعنية لها هذا الحق، والفكرة العامة الآن وكأن إذا بعث الديوان الوزارة راح تعينه، لا الوزارة تملك البراح هذا لا تزال فأننا مع الغاء لأن الغاء لا يقيد يد الوزارة.

معالي رئيس المجلس:

الاقتراح أولاً بشطب التوصية نهائياً، من مع الغاء التوصية؟ برفع الايدي

السيد الامين العام:

(٤٣) من (٦٧).

معالي رئيس المجلس:

وتشطب التوصية، السيد المقرر

السيد المقرر:

د - دعم ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتأهيل كوادره وتلمية خبراته ومعرفة بحيث لا يزيد من البيروقراطية ويشجع اجراءات التنمية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الدكتور احمد الكولحي:

الدكتور احمد الكولحي:

ابقاء نظام التوظيف في الخدمة المدنية على اساس الاقدمية فقط.

معالي رئيس المجلس:

من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام:

(٢٣) من (٦٦)

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً معالي الرئيس

الاقتراح ينص على ما يلي :

سحب صلاحيات التوظيف من السادة الوزراء لجميع الفئات ونقل الى ديوان الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس:

دكتور هل تضمن ان بعض هذه الصلاحيات ليست مقننة بقوانين انا لا استطيع ان اجيبك على هذا لكنها توصية ان تعارضت مع أي قانون او تعارضت مع الدستور فلا يؤخذ بها.

الدكتور نزيه عمارين:

يا سيدي كيف تضمن عدم اساءة هذه الصلاحيات، سيدي نحن الان نعيش فعلاً تجاوزات خطيرة من السادة الوزراء سواء في هذه الحكومة او الحكومات السابقة.

من بضمن العدالة الاجتماعية سيدي؟

معالي رئيس المجلس:

سيدي هذا دور للرقابة، على أي حال ساطرح توصيتك، توصية الدكتور مطروحة على المجلس الكريم، من مع التوصية؟ لم تنجح التوصية.

السيدة توجان

السيدة توجان فيصل:

حقيقة اقتراحي بشطب الباب نفسه، انا اقول: الغاء وزارة التنمية الادارية ككل، لان التنمية الادارية هي شأن من شؤون رئاسة الوزراء ككل، ولا تأتي وزارة وتفرض رؤياها في التنمية على وزارة اخرى، الا ان يصبح وزير التنمية الادارية هو وزير وزراء أي رئيس الوزراء، انا اعتقد ان هذه الاجراءات تضمن لتبقى في حيز رئاسة الوزراء والغاء الوزارة كاملة.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير الشباب

معالي وزير الشباب:

شكراً معالي الرئيس

يعني الحقيقة لو اقرت هذه التوصية فكأنها تعني سحب ثقة من احد الوزراء وكأنها طرح ثقة.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير التنمية الادارية

معالي وزير التنمية الادارية:

شكراً معالي الرئيس

يعني الادارة تكتسب في كل دول العالم اهمية اكبر، يعني كنت اتمنى من الاخنت توجان ان تقول :

ان تعطي هذه الوزارة صلاحية اكبر لتفعيل دورها، حتى الامم المتحدة عقدت في شهر نيسان اول مرة يمكن في تاريخها اجتماع مهم خصت الجمعية العامة للامم المتحدة عن دور

الادارة في التنمية، وزارات التنمية الادارية في معظم دول العالم ضرورية لكن لها صلاحيات اكثر حداً، البعض يسميها وزارة الخدمة المدنية والبعض يسميها الاصلاح الاداري بوزارة التطوير الاداري هي تقوم بعمل مهم سواء اعادة الهياكل او تطويرها او تحديث التشريعات او مراقبة الاسس وتعيين الوظائف وتطويرها، بحيث يحقق العدالة ويحقق الفعالية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

دور وزارة التنمية الادارية واضح، لكن برغم ان دور وزارة التنمية الادارية مفهوم وواضح، نكن هناك توصية من الدكتور بسم بالغاء الوزارة، من مع التوصية؟

لم تحصل على اكثرية التوصية

الاستاذ هاني المصالحة

السيد هاني المصالحة:

شكراً معالي الرئيس

تقدمت باقتراح خطير وانا وسعادة النائب حاتم الغزاوي وهذا الاقتراح هو :-

وضع اسس جديدة للتوظيف في ديوان الخدمة المدنية، بحيث يكون التوظيف على مستوى اللواء.

ارجو التصويت على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور طراد القاضي

الدكتور طراد القاضي:

عندي اقتراحين

الاقتراح الاول : الزام المؤسسات الحكومية والوطنية عدم توظيف غير الاردنيين الا في الضرورة القصوى وانتهاء عمل من يعمل واحلال الاردنيين مكانهم فوراً.

الاقتراح الثاني : تحصين دائرة الرقابة والتفتيش وتفعيلها وعدم محاسبتها ولها الحق ان تحاسب الكبير والصغير.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

جزءنا الوطن حتى تشظى مزاقة، ولم يعد بالأماكن الحديث عن الوحدة الوطنية ونحن نجزئها الى قرى كل (مئتين) منها أصبحت التعيين على مستواها، انا اوصي ان يكون التعيين في الاردن على مستوى المملكة، ككل، لاننا لا نريد لابنائنا ان يخدموا في قراهم يكونون جزءاً من خلافاتها وصراعاتها، نريد وطناً للجميع، ابن الشمال يخدم في الجنوب وابن الجنوب يشتغل في الشمال، وهكذا نبني وطناً واحداً، اما تجزئة هذا الوطن الى وحدات صغيرة فالثمن الذي ندفعه ثمن من الاقليمية والجهوية التي نعرف اين تبدأ ولا نعرف اين تنتهي وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد:

شكراً معالي الرئيس

انا اقترح اضافة فقرة جديدة، لغايات تفعيل ديوان الرقابة والتفتيش وهو اعطاء رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الحصانة المعطاة لرئيس ديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم

السيد حاتم الغزاوي:

سيدي الرئيس لم يكن المقصود من اقتراح سعادة الاخ هاني مصالحه وانا، التقليل من شأن الوحدة الوطنية او تفتيتها انما كان القصد ان تكون هناك فرصة حتى يتعين ابناء اللواء، لا ان يضربوا في مائة المحافظة او المملكة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، ساطح الاقتراحات جميعها بمنتهى الهدوء والبراري للمجلس هناك اقتراح بوضع اسس جديدة للتوظيف في ديوان الخدمة المدنية بحيث يكون التوظيف على مستوى الالوية.

من مع هذا الاقتراح؟ لم يحقق الاغلبية.

هناك اقتراح بالزام المؤسسات الحكومية والوطنية بعدم التوظيف غير الاردنيين الا للضرورة القصوى.

من مع هذا الاقتراح؟ واضح لكثيرة.

ثم هناك اقتراح بتفعيل دور دائرة الرقابة والتفتيش، وهذه موجودة.

الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد:

اعطاء رئيس ديوان الرقابة والتفتيش

الحصانة المعطاة لرئيس ديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس:

السيد المقرر

السيد المقرر:

عاشرا : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة :-

١ - تعظيم دور الوزارة من خلال الاشراف الفني والاداري على البلديات ودعم الكوادر الفنية في الوزارة للقيام بخدمة البلديات لاسيما الصغيرة منها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ الحكور

السيد عبدالرحيم العكور:

معالي الرئيس البلديات جهات محلية شعبية منتخبة والتي يديرها ناس جاؤوا من الانتخاب والوزارة مؤسسة حكومية تنفيذية فانا اعتقد ان هذا محاولة للتغول من الوزارة على البلديات، انا اقترح ما يلي :-

شطب الجزء الاول من العبارة (تعظيم الى على البلديات)

لان البلديات جهات منتخبة فلا يجوز حقيقة لجهة ان تبسط سيطرتها عليها ونفوذها وتبقى لثانية (دعم الكوادر الفنية على اساس مساعدة للبلديات الضعيفة فقط.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاني مصالحه

السيد هاني المصالحه:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع تعظيم الدور هذا شيء مخالف لقانون وزارة البلديات والمجالس المحلية انا اقترح ان يكون التعبير ادق وهو : تفعيل دور الوزارة وليس تعظيم، التعظيم هنا بالنسبة لدور الوزارة وهو اعطاءها صلاحيات اكثر مما هو مقرر قانوناً، اما التفعيل هو عملياً لتوضيح وتقييم دورها وتنشيط الدور ليس الا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

انا موافق على اقتراح الاخ هاني.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

اذا قبلنا توصية الزميل مصالحه وكأنا ننتهم ان وزارة البلديات لا تفعل دورها، وانا اربأ بهذا الاتهام عن وزير البلديات، اقول لا خليها عند دعم وشطب الجملة الاولى.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ان تعظيم دور الوزارة لا يعني انه اعتداء على ناس منتخبين لكن ثبت ان فيه ناس منتخبين ايضاً ويتلاعبوا من خلال البلديات.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، الاستاذ نادر الظهيريات

هكذا من أجل

السيد نادر الظهيريات:

سيدي الرئيس صلاحيات رؤساء البلديات والمجالس البلدية هي بموجب قوانين وانظمة موجودة وهذه تطبق من خلال قيام هؤلاء الرؤساء بدورهم ضمن صلاحياتهم المخولة اليهم بموجب انظمة وقوانين وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح يشطب السطر الاول من التوصية (١) وهو :

تعظيم دور الوزارة بالاشراف الفني والاداري على البلديات والابقاء على الجزء من التوصية.

من مع الاقتراح؟ لم يحظي بالاكثارية. هناك تعديل ادخله الاستاذ هاني بأن تستبدل كلمة تعظيم بتفعيل. من مع هذا المقترح؟ برفع الايدي.

(٤٦) من (٦٧)

وينجح المقترح، التوصية بعد التعديل المقترح مطروحة على المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - دعم موازنات البلديات بزيادة حصص عوائد المحروقات وتخصيص نسبة من رسوم ترخيص المركبات وغرامات السير التي تقع ضمن حدود البلديات.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف الروابده

السيد عبدالرؤوف الروابده:

سيدي الرئيس، اللهم اجعل كلامنا خفيفاً على

اللجنة المالية، ارجو ان تدلني اللجنة المالية على تناقضها الواضح بين قرار صوتنا عليه قبل عشرة ايام عندما الغينا رسوم عوائد المحروقات، وضمناها الى رسوم الحكومة ودخلت الى الخزينة ثم خرجت بشكل تبرع، وهي تأتينا في هذه التوصية بزيادة حصص عوائد المحروقات لقد التفتيت لم يعد لعوائد المحروقات وغيرها بقانون توحيد الرسوم والضرائب ادخلنا رسوم الجامعات والرسوم المفروضة الى البلديات الى الخزينة، واصبحت تخرج على شكل تبرع، ولسوء الحظ ان مجلس النواب قد وافق على ذلك، أما وقد وافق ان نقول:

زيادة تبرعات الحكومة من خزيتها لحساب البلديات وهو رجاء حولنا قانوناً مشروحاً يحدد رسوماً للبلديات الى رجاء توصية الى الحكومات، اريد ان اسجل هذا واعرف انه لم يمر وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

المقصود من التوصية زيادة المبالغ المخصصة للبلديات من مجمل الضرائب التي تجبها الحكومة.

معالي رئيس المجلس:

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

من قال ان التبرعات ليست عوائد، هي ايضاً ضمن تعريف العوائد لذلك ارجوا الابقاء على التوصية كما كانت.

معالي رئيس المجلس:

نقطة نظام اخي ابو عصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

نقطة نظام ان نصصح كلمة عوائد ونص قانوني ليست تبرعات لقد وردت بنص قانوني بالضريبة الاضائية، اسمها عوائد المحروقات على لتر البنزين ولتر الكاز والبولار، اعني الكاز هذا الذي نتكلم عنه الان اصبح ملغياً بحكم القانون.

الاقتراح :

دعم موازنات البلديات من خزينة المملكة الاردنية الهاشمية.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بزيادة دعم البلديات من خزينة الدولة، من مع هذا المقترح؟ واضح انه اكثارية. السيد المقرر:

ج - تخصيص نسبة من عوائد الاسواق المركزية الزراعية في المدن للبلديات المحيطة بها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحه:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع ان الفقرة (ج) هذه مخالفة للقانون، مثلاً قانون امانة العاصمة الرسوم التي تستوفي من الاسواق المركزية ملكها لامانة العاصمة وبالتالي هذه الفقرة مخالفة للقانون وارجو شطبها من توصيات اللجنة المالية.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير البلديات

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة:

معالي الرئيس الحقيقة حسب نص التوصية هي مخالفة قانونياً، لان هذه الرسوم للبلديات، والبلديات موازناتها مستقلة، واذا كانت هي توصية للبلديات او لامانة عمان ان تتبرع هي للبلديات الثانية فانا مع هذه التوصية.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

دعم للبلديات المجاورة لعمان واريد والزرقاء، هل هذا هدفنا؟ ان نحمل من الزرقاء مشان نعطي الهاشمية، ونحمل عمان مشان مرج الحمام، ونحمل من اربد مشان الصريح، هذه رسوم على تجارة داخل البلدية، من اراد دعم البلديات المحيطة بالمدن لايحملها على ظهر المدن، لان اوضاع مدتنا ليست مريحة، اوضاع قرانا احسن منها المدن استثنى عمان، لذلك يا سيدي هذا تدخل بقانون هذه الرسوم محصلة بتمتضي قانون كيف يخصص جزء منها بقرار اداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة:

شكراً معالي الرئيس

نحن خصصنا النواتج الزراعية النواتج الزراعية لا تخص المدن الكبيرة فقط فهي موزعة في ضواحي المدن وموزعة في القرى الزراعية التي هي أيضاً تصب في البلديات الصغيرة المحيطة بالمدن الكبرى، فما دور هذه البلديات الكبرى أن تؤخذ عوائد كبيرة جداً من عوائد المزروعات التي هي تهم البلديات الأخرى، فمن جاء الموضوع يجب دعم البلديات من تلك النواتج التي تحيط بها.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس

مع الاحترام لما ذكره رئيس اللجنة المالية، لكن هذه الرسوم تحصل من الاسواق المركزية لكل بلدية بموجب قانون لا يجوز لنا ان نقول يجب على بلدية عمان ان تدفع من هذه المبالغ نسبة الى بلدية مجاورة او محيطة او قريبة من هذا السوق، ما دام هذا السوق ضمن بلدية عمان او ضمن بلدية اربد او ضمن بلدية الكرك تدفع هذه الرسوم وهذه العوائد الى البلدية المختصة، لا يجوز بقرار اداري او بتوصية ان نخالف القانون معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

اطرح بداية اقتراح بشطب التوصية؟ واضح بالاكثريه.

السيد المقرر:

د - العمل على دمج البلديات الصغيرة والمجالس القروية في بلديات كبيرة واحدة لتعظيم دورها في خدمة المجتمع المحلي.

معالي رئيس المجلس:

الاساذ ابوعصام.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

العمل على دمج البلديات الصغيرة والمجالس القروية المتجاورة، مشان ما يفكروا كل الاردن يعني، في بلدية كبيرة واحدة.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبدالمجيد العزام

الدكتور عبدالمجيد العزام:

اقترح شطب التوصية حقيقة، لان هناك في مجالس قروية كبيرة واكبر من مجالس تم ترفيعها الى بلديات، ويمكن ان يؤدي ذلك الى اشكالات ادارية كثيرة، واجتماعية بين المجالس القروية الكبيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

المجالس القروية المتجاورة الصغيرة، حتى لا نقع في المحذور التي اورد معالي الدكتور عبدالمجيد.

معالي رئيس المجلس:

يعني ان المجالس القروية بطبيعة الحال هي اعتقد صغيرة.

السيد حاتم الغزاوي:

فيه صغيرة وفيه كبيرة.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب التوصية، من مع شطبها؟

لم ينجح الاقتراح.

التوصية (د) مطروحة على المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

هـ - الابقاء على مسؤولية وزارة الاشغال العامة بالنسبة للطرق النافذة في البلديات ماعدا امانة عمان الكبرى لالتقاء جميع الطرق فيها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابده:

رغم تطليقي لامانة عمان الكبرى، لكنني اري تحيزاً من اللجنة المالية ضد امانة عمان، وكأنا كلما رأينا جميلة دارينا البشعة على حسابها، اذا كانت عمان عاصمتنا واجهتنا، واذا كانت عمان عاصمة الوطن وواجهته وهي التي تتحمل مسؤوليات كثيرة، المواسم لا يعمل ضدها، والاتسان لا يصانم نفسه ولا يحارب قلبه وفواده، لماذا تدعم كل البلديات الا امانة عمان الكبرى؟ هذا ظلم بين اتمنى على المجلس الكريم ان يشطبها عدا ماورد ما وراها.

معالي رئيس المجلس:

رئيس اللجنة تفضل

السيد رئيس اللجنة:

معالي الرئيس انني اري ايضاً ان اللجنة المالية ليست متحيزة ضد امانة عمان الكبرى، وان دفاع معالي عبدالرؤوف هو ايضاً تحيز مع امانة عمان الكبرى، وانما هناك تحليل لالتقاء الطرق كافة في عمان كل الطرق تلتقي مع عمان، لذلك لايجوز ان نقول طريق نافذ من عمان، هذا هو موضوع التوصية، وعمان الكبرى هي فعلاً اكبر بلدية وأغنى بلدية عليها ان تأخذ دورها في الموضوع.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح بشطب ما عدا امانة عمان الكبرى لالتقاء جميع الطرق فيها.

من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

التوصية (هـ) مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

و - معالجة مديونية البلديات بحيث لا تؤثر على أدائها لدورها في خدمة المجتمع المحلي.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

الفقرة (و) تنص على معالجة مديونية البلديات بحيث لا تؤثر على أدائها لدورها في خدمة المجتمع المحلي، انا اعتقد ان يستبدل تعبير بحيث لا تؤثر على أدائها وبحيث تصبح الفقرة كالتالي :

معالجة مديونية البلديات بالشكل الذي يمكنها من ادائها لدورها وإلى آخر الفقرة

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

النص الأصلي في التوصية أفضل من النص المقترح، لأن عندما تكون بشكل يؤدي إلى أداء دورها، وكأنك تفترض أنك ستسدد بينما معالجة المديونية قد تكون لها وسائل أخرى، أي أن هذه البلدية ملزمة إذا كان بالإمكان أن تسدد مديونيتها، لكن بحيث لا تؤثر على دورها، والنص في التوصية أدق وأسلم.

معالي رئيس المجلس:

من مع اقتراح الاستاذ حاتم؟ لم ينجح الاقتراح

النص الأصلي (و) مطروح على المجلس الكريم؟ موافقة؟

السيد المقرر:

ز - تفعيل دور المؤسسة العامة لحماية البيئة باعتبارها المرجع الأساسي للأمور التي تتعلق بالبيئة وتزويدها بالامكانيات الفنية والكوادر المؤهلة لتمكينها من القيام بدورها الموكل اليها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

حادي عشر: وزارة السياحة والآثار:

لما لهذه الوزارة من دور كبير في تعظيم

مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني للمدخل السياحي والحفاظ على الاماكن الاثرية والتراث الحضاري فإن اللجنة توصي بما يلي:

أ - اعادة هيكلة الوزارة وجعلها قادرة على ادارة هذا القطاع فنياً وادارياً وجعل كافة الأنشطة والامكنة السياحية موحدة تحت مظلتها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الآثار وحمايتها من الاتجار بها وتهجيرها والعمل على اعادة المهجر منها.

معالي رئيس المجلس:

السيد عبدالرحيم العكور

السيد عبد الرحيم العكور:

معالي الرئيس تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الآثار (جيد) لكن قصة حمايتها، أنا أقول ومعاينة المتجرين بها أو تهجيرها والعمل على اعادة المهجر منها، على اساس معاقبة ليس فقط مجرد حماية لآبد من معاقبة من يتجر بالآثار.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل:

يا سيدي أنا ما بحب ان اختلف مع ابوعاصم، لكن العقوبة ليست الحكومة التي تعاقب ولا جريمة ولا عقوبة الا بالنص، وهناك قانون الآثار

عن الآثار بما يخدم رسالة الأردن وحضارتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد:

اقتراح:

بمنح الاستعانة بادلء سياحيين من غير الاردنيين.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير السياحة

معالي وزير السياحة والآثار:

شكراً معالي الرئيس

الادلء السياحيين بحكمهم نظام، هذا النظام بمنع لاية وفود قادمة جماعية الا ان يكون هناك دليل سياحي اردني، وهذا الموضوع محلول واعتقد انه موجود ضمن النظام وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

بعد توضيح معالي الوزير ليعطينا اضاءة على الاقتراحات لتتخذ قرارنا على ضوء ذلك.

هناك اقتراح بمنح الاستعانة بادلء سياحيين غير اردنيين.

من مع المقترح؟ واضح اغلبية.

هناك اقتراح بتفعيل دور الادلاء السياحيين

بما يخدم الاردن ورسالته الحضارية.

من مع الاقتراح؟ موافقة اكثرية.

السيد المقرر:

ثاني عشر: مؤسسة الضمان الاجتماعي:

به عقوبات تطبق حسب الاسس الموجودة في ذلك القانون لذلك ان نقول:

تدعو اللجنة الحكومة الى التشدد في الحفاظ على الآثار ومعاينة المتجرين بها.

شيء اعتقد انه مخالف لقانون الآثار ومخالف للقوانين، او التوصية كما وردت فهي أفضل وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

يبدو لي ان الشيخ العكور اقتنع، التوصية (ب) مطروحة على المجلس.

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

ج - تخصيص جزء من عائد المرافق السياحية لصناديق المجالس المحلية التي تقع ضمن حدودها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

شكراً معالي الرئيس

تكثيف دور الادلاء السياحيين في مراقبة السياح، لان اليهود يأتون ويقرأون من التلمود وإلى آخره.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

اقتراح تفعيل دور الادلاء السياحيين للحديث

هكذا من الأعمال

توصي اللجنة الحكومة من ان تطلب من المؤسسة بأن تخصص جزءاً من عوائدها لرفع مستوى المعيشة للمشاركين فيها من خلال توفير التأمين الصحي لمنتسبيها ورفع الحد الأدنى لراتب المتقاعدين أسوة بدوائر الدولة الأخرى، وكذلك اعطاء الأولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لأبناء المشاركين فيها من الفقراء والمعوزين.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

المشارك في المؤسسة هو عامل في جهاز من اجهزة الوطن، شركة او في حكومة فكيف اصبح من الفقراء والمعوزين وهو مشترك فيه تتقاضى واعطاء الأولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لأبناء المشاركين فيها من الفقراء والمعوزين.

كانك تقول المشاركين فيها موظفوا الدولة والقطاع الخاص هؤلاء كلهم فقراء معوزين.

اعطاء الأولوية بدوائر المؤسسة لأبناء المشاركين فيها.

وكأنك وقتها تقول كمان أبناء الاغنياء سيدخلون موظفين الافضل ان يشطب هذا الجزء وكذلك اعطاء الأولوية.

معالي رئيس المجلس:

معالي وزير العمل

معالي وزير العمل:

معالي الرئيس يعني هذه التوصية كما تعلمون ان قرار رفع العوائد او الراتب التقاعدي للمنتسبين يحكمها معادلة مالية معينة، اذا كنا نطالب بهذه المطالبة علينا ان نعظم الاشتراكات التي يدفعها المنتسب لهذه المؤسسة لان ذلك تحكمه المعادلة ضمن الحسابات للمؤسسة لاجوز ان يكون هذا بقرار بل بكيفية تحسين استثمارات هذه المؤسسة او تحسين ايرادات او زيادة الاقتطاع من المنتسبين لتلك المؤسسة، هذا بالنسبة للجزء الاول من التوصية.

اما بالنسبة للجزء الثاني وهو التأمين الصحي للمتقاعدين، حقيقة هو الضمان الاجتماعي يهدف الى ذلك باعتبار نحن الان نلبي جزئين من الضمان الاجتماعي بشكل عام، لكن ايضاً ذلك يتطلب موارد مالية جديدة.

قبل هذه التوصية اذا كان لدي المجلس الكريم التفكير بزيادة الاقتطاعات يجب ان يكون ذلك قبل التوصية، وفيه مرة سابقة عندما رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي لـ (٦٥) دينار، رتب على المؤسسة التزامات جديدة مقدارها (٢٠) مليون دينار، لا نعرف لحد الان كيف سلفظي هذا الفارق الكبير وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً الاستاذ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحه:

شكراً معالي الرئيس

في الواقع ما اشار اليه الزميل عبدالرؤوف الروابده قال :

وكذلك اعطاء الأولوية في التوظيف بدوائر المؤسسة لأبناء المشاركين فيها.

شطب من الفقراء والمعوزين كما اشار الزميل وأريد هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

الحقيقة الاشتراك في الضمان الاجتماعي هو تعاقدي، توصياتنا نحن تأتي اذا كان فيه توصية للحكومة ضمن مسؤولياتها التنفيذية نرى ان الاخذ بها يحسن الاداء، لكن بالنسبة للضمان الاجتماعي هو حالة تعاقدي تحسب فيها الاقتطاعات والاستثمارات والعوائد ضمنها الالتزامات، واذا اردنا ورأينا فيها غبن للمشارك ان نغير او نعدل من هذا فهو مسؤوليتنا نحن كسلطة تشريعية، نعدل لقانون الضمان الاجتماعي، لكن الحكومة هنا لا ترضى على القانون الاجتماعي خارج هذا التعاقدي، فانا ارى ان تشطب كامل التوصية لانها في غير مكانها وموجهة لغير الجهة المعنية بها.

معالي رئيس المجلس:

هناك اقتراح يشطب التوصية؟ وينجح بأغلبية

السيد المقرر:

ثالث عشر : وزارة العدل والسلوك القضائي:

١ - توفير الوسائل المادية والمعنوية التي

تحقق الكفاية وتكفل العيش الكريم بما يليق بمكانة السلك القضائي.

معالي رئيس المجلس:

التوصية (١) مطروحة للمجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

ب - العمل على تطوير الأنظمة والأجهزة الادارية ورفع كفاءتها بما في ذلك تبسيط اجراءات المحاكم وتحديث نظم تدوين وحفظ القضايا

معالي رئيس المجلس:

التوصية (ب) موافقة؟ موافقة.

هناك اقتراح وصلني مكتوب من الدكتور فرح الرضوي بنص على :

اعفاء سيارات القضاة من الدرجات العليا من الرسوم الجمركية عندما يشترون سياراتهم من حسابهم الخاص.

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده:

سيدي من منا ليس مع القضاة، ومن منا ليس مع توفير أقصى مستوى مناسب من المعيشة لهم، اما ان يقال اعفاءات جمركية فهذا سيدخلنا في متاهة لوكلاء الوزراء ولومنانها العاميين، كنت اتمنى على الزميل ان يقترح :

الغاء الاعفاءات الجمركية للنواب والاعيان.

بدلاً من ان يقول مساواة القضاة بالنواب

والاعيان، نحن طلبنا من الحكومة في التوصية

(١) :

هكذا من الأشغال

توفير الوسائل المادية والمعنوية التي تحقق الكفاية وتكفل العيش الكريم.

معالي رئيس المجلس:

يا سادة لم يرد في نص الاقتراح ذكر الاعيان والنواب اردت ان اتوه الزميل يطلب اعفاء سيارات القضاة من الدرجات العليا من الرسوم الجمركية عندما يشترون سياراتهم من حسبهم الخاص.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

لا ياسيدي لما تحكي عن موضوع بتقدر تكمل على أي نقطة اخرى.

معالي رئيس المجلس:

تكمل انت حر فقط لم يرد في الاقتراح الذي بين يدي.

السيد عبدالرؤوف الروابده:

انا لا اتكلم عن الاقتراح يا سيدي، هو قال في خطابه لما قدم الاقتراح اسوة بالنواب والاعيان، واذكره في خطابه المكتوب.

معالي رئيس المجلس:

السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل:

حقيقة هذا يتعلق في دخل الدولة، وانا ارى اننا لا نتوسع في خطأ قائم الاساس هو ان تلغى كافة الاعفاءات لكائن من كان في المملكة من الرسوم الجمركية، لانها تنقص من الخزينة، ومن يلزم ان يكون له سيارة يعطى بدل سيارة او بدل نقل ليتوازن مع موقفه الذي يحصل ان

الثري الذي سيركب في كل الحالات سيارة جمرتها (٢٠٠) الف سيركبها اعفى ام لم يعفى، فالخسائر على الخزينة تأتي ممن ليسوا في حاجة لهذا الاعفاء، بينما اللي في حاجة للاعفاء يكفيهم بدل سيارة، يغطي قسط سياراتهم الصغيرة ويزيد، كلها تلغى للمملكة ومجلس نواب، يجب ان نسعى في سبيل لغائها كافة دون استثناء على الامتلاق.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي:

معالي الرئيس لقد اكفيتني بعض الرد على معالي الاستاذ ابو عصام لانني لم اقصد مذهب اليه اولا.

ولكنني اريد ان اذكر هذا المجلس الكريم بتوقيع بطلب رسمي من الحكومة ومن المجلس بحوالي (٣٣) نائباً قبل عام، وازاء هذا القرار وازاء هذا المطلب تكرمت الحكومة ووافقت على ان تعطي من هم في سلك القضاة سيارات من حسابها الخاصة، اشترت الحكومة (١٥) سيارة ووزعتها على الدرجات العليا. وهي في صدر شراء (١٥) سيارة اخرى لتشمل القضاة في محكمتي التمييز والعدل العليا، هذه السيارات في رأيي تكفل اكثر بكثير مما لو اشترى القاضي سيارة من جيبه الخاص عندما تشتري الحكومة هذه السيارة سدفع ثمنها وسيذهب على الحكومة او على الخزينة الجمرية وستحتاج الوزارة

بدعها وبذل المزيد من الرعاية لها لتفعيل امكانياتها.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١١) من تقرير اللجنة، خامساً لمستوى العام للاسعار

توصي اللجنة الحكومة بضرورة تدسيذ اوضاع الموظفين بما يكفل معالجة التآكل في رواتبهم وبما يتناسب مع الارتفاع الحاد في الاسعار.

وكما توصي اللجنة بضرورة تشديد الرقابة على الاسعار من قبل وزارة التموين.

معالي رئيس المجلس:

التوصية مطروحة للمجلس؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١٢) تحت بند سادساً الفقر والبطالة

توصي اللجنة الحكومة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر، فان اللجنة توصي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية بما يلي:

١- قانون العمل والعمال وضرورة ضبط العمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل واجراء مسح شامل لحاجات التنمية وفرص العمل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

لسائق وستحتاج هذه السيارة لصيانة، والى محروقات، وهذه تكلفة زائدة عما يمكن ان يتسبب في خسارة.

معالي رئيس المجلس:

اطرح اقتراحك يا دكتور

الدكتور فرح الربضي:

اذا سمحت لي انا اتكلم ولا تقاطعني.

معالي رئيس المجلس:

يا سيدي يحق لي ان اقاطعك.

الدكتور فرح الربضي:

وهناك التزام ادبي من جبهتين كبيرتين في هذا المجلس بهذا الخصوص، فاذا اراد احدهم او الآخرون ان ينسحبوا فلينسحبوا وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

اقتراح الزميل مطروح للتصويت، من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

السيد المقرر:

رابع عشر : وزارة الشباب :

توصي اللجنة الحكومة بأن تعمل على توفير المبالغ الضرورية لانشاء النوادي بجميع اشكالها والمجمعات الرياضية والمراكز الشبابية ونشر المكتبات في جميع محافظات المملكة وذلك لرعاية الشباب واشغال اوقات الفراغ لديهم.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

القوات المسلحة

هكذا من العمل

السيد المقرر:

٢- التوسع في التعليم المهني والتدريب العملي والتثقيف المهني ضمن حاجات سوق العمل.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣- معالجة مشكلة العزوف عن العمل في كثير من المهن التي يشغلها الوافدون وذلك عن طريق الاعلام ونشر الوعي الاجتماعي لاحترام العامل في تلك المهن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤- وضع حد أدنى لاسم الأجور يتناسب ونوعية وصعوبة العمل في تلك المهن.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥- زيادة نشاطات صندوق المعونة الوطنية وضرورة توسيع مظلة الصندوق بتعديل نظامه على ضوء التجربة وشمولية أهدافه.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦- زيادة نشاطات صندوق التنمية والتشغيل ومعالجة العزوف عنه وذلك بتسهيل الاجراءات

الادارية والمالية ومعاونة المستثمر وارشاده للوسائل الاستثمارية المجزية.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

في صفحة (١٣) سابغاً دعم المواد التموينية توصي اللجنة الاستمرار في تقديم الدعم وإيصاله الى مستحقيه وحجبه عن المقترضين وتوفيره للفقراء والمعوزين

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

الاستاذ حاتم الغزاوي

السيد حاتم الغزاوي:

الاقتراح يتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية وهو عند معاليك الآن، ونص الاقتراح كالتالي : ان يستمر صرف المعونة الوطنية للعجزة والمسنين بصرف النظر عن يعيهم.

معالي رئيس المجلس:

التوصية مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

وبذلك نكون قد انتهينا من توصيات اللجنة المالية ومن اقتراحاتكم حول هذه التوصيات اضافة او تعديلاً.

الآن ندخل في عملية التصويت على الموازنة.

السيد المقرر:

جدول رقم (٢)

اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

رقمه	الفصل	الايرادات المقدرة * ١٩٩٦	ايضاحات
	عنوانه		
	الايرادات المحلية		
	(أ) الايرادات الضريبية	٩١٦٥٠٠٠	
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٥٥٠٠٠٠	

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢	الضرائب على معاملات التجارة الخارجية	٤٩٢٠٠٠
---	--------------------------------------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣	الضرائب على المعاملات المحلية	٢٦٩٥٠٠٠
---	-------------------------------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

	(ب) الايرادات غير الضريبية	٧١٤٥٠٠٠
٤	الرخص	٧٠٣٠٠٠

كل من الأشغال

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥	الرسوم	١٨.٠٦٠٠
---	--------	---------

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦	الإيرادات من المؤسسات	٢٠.٣٥٠٠
---	-----------------------	---------

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧	إيرادات بدل الخدمات الحكومية	٢٩٤٠٠
---	------------------------------	-------

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨	الإيرادات المختلفة	٢٣.٧٠٠
	مجموع الإيرادات المحلية	١٦.٣١.٠٠٠

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩	المنح المالية	١٥٢.٠٠٠
---	---------------	---------

معالي رئيس المجلس:
موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٠	انقضاء القروض المستردة	٦.٠٠٠٠
----	------------------------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١	منح فنية لتمويل مشاريع إيمانية	١٧.٠٠٠
	مجموع الإيرادات	١٨٦.٠٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

البنود بمجملها فيما يتعلق بالإيرادات مطروحة

للمجلس الكريم؟ برفع الإيدي.

واضح أنها أكثرية.

السيد المقرر:

جدول رقم (٣)

إجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

مجموع النفقات	مجموع النفقات	النفقات		مجموع النفقات	مجموع النفقات
		الجارية	الرأسمالية		
		حزينة	قروض ومنح		
١٤٥.٠٠٠.٠٠٠	١٤٥.٠٠٠.٠٠٠				
١	الديون المملوكة للحكومة				

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢	مجلس الأمة	٢٩٦٢.٠٠٠	٢٩٦٢.٠٠٠
---	------------	----------	----------

كل من الأعمال

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٥٧٢٠٠٠	١٥٧٢٠٠٠	١٥٧٢٠٠٠
---	-----------------------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤	ديوان المحاسبة	٢٠٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٢٠٦٢٠٠٠
---	----------------	---------	-------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥	وزارة التنمية الادارية	١٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠
---	------------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦	ديوان الخدمة المدنية	٤٩٨٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٤٣٠٠٠
---	----------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧	ديوان الرقابة والتفتيش الاداري	٤٦٩٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٩٩٠٠٠
---	--------------------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١	الدفاع والامن والنظام الداخلي	٣٠١٠٠٠٠٠	٣٠١٠٠٠٠٠	٣٠١٠٠٠٠٠٠
----	-------------------------------	----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٢	الخدمات الطبية الملكية	٣٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠٠٠
----	------------------------	----------	---------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٣	المركز الجغرافي الملكي	٩٩٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	١٢٤٢٠٠٠٠٠
----	------------------------	---------	---------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢١	وزارة الداخلية	٢٩٩١٠٠٠٠	٦٤٥٠٠٠٠	٣٦٣٦٠٠٠٠٠
----	----------------	----------	---------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٢	وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٣٣٨٥٠٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠٠	٥٤٦٠٠٠٠٠٠٠
----	--	----------	----------	------------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٣	وزارة الداخلية/الامن العام	٩٥٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠
----	----------------------------	----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٤	وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٩٥٠٠٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠٠٠	١٤٧٥٠٠٠٠٠
----	------------------------------	----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٥	وزارة العدل	٧٢٨٢٠٠٠٠	١٥٦٦٠٠٠٠	٨٩٤٨٠٠٠٠
----	-------------	----------	----------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٦	دائرة قاضي القضاة	٢٢٢٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٢٨٥٠٠٠٠٠
----	-------------------	----------	--------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٧	المعهد القضائي الاردني	٢٥٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٣٢٣٠٠٠٠
				٤٩٤٦٥٢٠٠٠٠

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣١	وزارة الخارجية/الشؤون الدولية	١٧٤١٠٠٠٠٠	٣٩٩٠٠٠٠٠	٢١٤٠٠٠٠٠٠
----	-------------------------------	-----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣٢	دائرة الشؤون الفلسطينية	٤٩٨٠٠٠٠٠	٤٩٨٠٠٠٠٠	٢١٨٩٨٠٠٠٠٠
----	-------------------------	----------	----------	------------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤١	وزارة المالية/الادارة المالية	٥٩٢٧١٣٠٠٠٠	٧٢٠٥٠٠٠٠٠	٦٦٤٧٦٣٠٠٠٠
----	-------------------------------	------------	-----------	------------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٢	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	٣٦٥٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠٠٠
----	-------------------------------------	----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٣	وزارة المالية/دائرة الجمارك	٦١٧٤٠٠٠٠٠	٦١٧٤٠٠٠٠٠	٦١٧٤٠٠٠٠٠٠
----	-----------------------------	-----------	-----------	------------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٤	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	٤٦٤٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠	٤٧٦٥٠٠٠٠٠٠
----	---------------------------------	-----------	----------	------------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٥	وزارة المالية/الأراضي والمساحة	٤٣٥٩٠٠٠	٦٩١٠٠٠	٥٠٥٠٠٠٠
----	--------------------------------	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤٦	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	١١٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠	١٢٠٢٠٠٠	٦٨٢٢٧٩٠٠٠
----	------------------------------------	---------	--------	---------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٠	وزارة الصناعة والتجارة/خدمات التنمية الاقتصادية	١٥٠٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦١٣٠٠٠
----	---	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥١	وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة تشجيع الاستثمار	ولم يخصص لهذه الدائرة في الموازنة بسبب تحويلها الى مؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً		
----	---	---	--	--

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٢	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٨٨٨٠٠٠	٥١٨٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠٠٠	١٤٦٦٨٨٠٠٠
----	-------------------------------------	--------	---------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٣	وزارة التخطيط/دائرة الإحصاءات العامة	١٠٤٠٠٠٠	١٠٢٧٠٠٠	٢٠٦٧٠٠٠
----	--------------------------------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٤	وزارة السياحة والآثار/ السياحة	١٠٧٢٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠	٤٩٧٢٠٠٠
----	--------------------------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٢٣٦٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	٢٨٢٨٠٠٠
----	---------------------------------------	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٦	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٦٧٠٠٠٠	٥٢٩٠٠٠	١١٩٩٠٠٠
----	-------------------------------	--------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٧	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٨٥٣٠٠٠	٤٩٦٩٠٠٠	٦٨٢٢٠٠٠
----	---	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥٨	وزارة الأشغال العامة والإسكان	٥٥٨٩٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٥٠٥٨٩٠٠٠
----	-------------------------------	---------	---------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

هكذا من الأشغال

السيد المقرر:

٥٩	وزارة الأشغال العامة والإسكان/ دائرة العطاءات المركزية	٢٠٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٤٠٠٠
----	--	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦١	وزارة الزراعة	٨٩٨٧٠٠٠	٦٩٤٣٠٠٠	١٥٩٣٠٠٠
----	---------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٢	وزارة الزراعة/ مؤسسة التسويق الزراعي	٤٧١٠٠٠		٤٧١٠٠٠
----	--------------------------------------	--------	--	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٣	وزارة المياه والري	٢١٥٠٠٠		٢١٥٠٠٠
----	--------------------	--------	--	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٤	وزارة المياه والري/ سلطة وادي الأردن	٥٧٢٥٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	١٧٨٥٠٠٠
----	--------------------------------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٦٥	وزارة التعمين	١٧٠٢٠٠٠	١٦٢٠٠٠٠	٣٣٢٢٠٠٠
----	---------------	---------	---------	---------

٢٩٠٦٦٥٠٠٠				
-----------	--	--	--	--

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧١	وزارة التربية والتعليم/ للخدمات الاجتماعية	١٩٦٥٥٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠٠	٢١٠٧٥٠٠٠٠
----	--	-----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٢	وزارة التعليم العالي	٨٦٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	١٠٢٦٠٠٠٠
----	----------------------	---------	---------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٣	وزارة الصحة	٨٥٠٢٤٠٠٠	٢١٧٩٥٠٠٠	١٠٦٨١٩٠٠٠
----	-------------	----------	----------	-----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٤٤٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٧٠٤٢٠٠٠
----	--------------------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٧٥	وزارة العمل	١١٦٨٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٠٣٠٠٠
----	-------------	---------	--------	---------

٣٣٦١٧٤٠٠٠				
-----------	--	--	--	--

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨١	وزارة الاعلام/ للخدمات الثقافية والاعلامية	٧٣٣٠٠٠		٧٣٣٠٠٠
----	--	--------	--	--------

كل من الشغل

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٢	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٤٩٥٧٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠٠	٢٨١٥٧٠٠٠
----	--	----------	----------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٣	وزارة الاعلام/وكالة الاتباء الاردنية	٨٤٠٠٠٠	٦٩٠٠٠	٩٠٩٠٠٠
----	--------------------------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٤	وزارة الاعلام/دائرة المطبوعات والنشر	٥٢٤٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٦٩٠٠٠
----	--------------------------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٥	وزارة الشباب	٣٩٨٠٠٠٠	٣٩٨٠٠٠٠	٧٩٦٠٠٠٠
----	--------------	---------	---------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٦	وزارة الثقافة	١٩١٧٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٢٦٧٠٠٠
----	---------------	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٧	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	٢٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠
----	-------------------------------------	--------	-------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨٨	وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثار العامة	٩٥٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٤٣٧١٥٠٠٠
----	---	--------	---------	---------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩١	وزارة النقل/خدمات الاتصالات والنقل	٣٤٦٠٠٠	٥٦٤٠٠٠	٨٦٠٠٠٠
----	------------------------------------	--------	--------	--------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٢	وزارة النقل/سلطة الطيران المدني	٧٥٧٠٠٠٠	٥١٢٩٠٠٠	١٢٦٩٩٠٠٠
----	---------------------------------	---------	---------	----------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٣	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجوية	١٠٧٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠
----	----------------------------------	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩٥	وزارة البريد والاتصالات	٨٦٣٢٠٠٠	٦٦٥٠٠٠	٩٢٩٧٠٠٠
----	-------------------------	---------	--------	---------

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

السيد المقرر:

٧٤٧٨٤٠٠٠	ولم يخص لها أي مبلغ بسبب تمويلها إلى شركة مساهمة عامة	٩٦	وزارة البريد والاتصالات/ مؤسسة الاتصالات الملكية والاتصالات
١٩١٦٠٠٠٠٠	١١١٨٥٠٠٠٠	٣٢٣١٥٠٠٠٠	١٤٨١٠٠٠٠٠
المجموع			

موافقة رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

فصول النفقات العامة بمجملها مطروحة للمجلس

الكريم؟ أكثرية واضحة.

السيد المقرر:

مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية

١٩٩٧

المادة (١) :	المادة (١) :
يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٧.	المادة (١) :
	الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢) :

تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثلاثي عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي :-

أ - الإيرادات (١٨٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار.

ب - النفقات (١٩١٦٠٠٠٠٠٠) دينار.

ج - العجز (٥٦٠٠٠٠٠٠) دينار.

قرار اللجنة:

المادة (٢)

الموافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٣) :	المادة (٣) :
تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤٤٩٢٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية.	الموافقة كما وردت في المشروع.
معالي رئيس المجلس:	
موافقة؟ موافقة.	

السيد المقرر:

المادة (٤) :	المادة (٤) :
أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.	الموافقة كما وردت في المشروع.
ب - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.	
ج - إذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.	

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ج) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
<p>المادة (٥) :</p> <p>أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.</p> <p>ب - يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.</p> <p>ج - إذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.</p> <p>د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.</p> <p>هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح غطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية /الموازنة العامة بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.</p> <p>و - لا يجوز فتح حساب أمانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية.</p>	<p>المادة (٥) :</p> <p>الموافقة كما وردت في المشروع.</p>

ز - يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة أحداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته.

ح - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ج) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (هـ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (و) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ز) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ح) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل برفع الأيدي؟ أكثرية واضحة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
<p>المادة (٦) :</p> <p>أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجيه / دائرة الشؤون الفلسطينية</p> <p>ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .</p>	<p>المادة (٦) :</p> <p>الموافقة كما وردت في المشروع.</p>

هكذا من أجل

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل ؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
المادة (٧) لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون.	الموافق كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقة؟ موافقة

السيد المقرر:

المادة (٨)	المادة كما وردت في المشروع
أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الراسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.	المادة (٨) : الموافق كما وردت في المشروع.
ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعه (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعه اخرى او العكس.	
كما لايجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الراسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.	
ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) الواردة في المجموعه (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.	
د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من ماده الى ماده	

هكذا من الأشهر

اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه بموافقة مدير عام دائرة الموازنه العامه ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ- يستثنى مجلس الامه من احكام الفقرات (أ، ب، ج، د).

معالي رئيس المجلس:

الفقرة (١) موافقة ؟ موافقة.

الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ج) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (هـ) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل ؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة (٩)	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٩): الموافق كما وردت في المشروع.	بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع اخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالاحكام الماليه المتعلقة بالفصل (٢ / ١) مجلس الامه كل من - أ - رئيسي مجلس الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه. ب- رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان. ج- رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده:

فقط مشان اللغه حتى لانكسرهما، (أ) تكون

رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب اذا

تعلق الامر بمجلس الامه.

رئيسي مجلسي لغة عربيه ركيكه، رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس الامه.
معالي رئيس المجلس:
الماده ككل مع الاقتراح معالي عبد الرؤوف ؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الماده (١٠) أ - لا يجوز التعيين على ماده (١٠٤) اجور العمال في المجموعه (١٠٠) في فصول النفقات الجاريه . ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام خدمه المدنيه المعمول به على حساب المخصصات المرصوده لتنفيذ المشاريع الراسماليه الا بموافقه رئيس الوزراء الخطيه بناء على تسبيب وزير الماليه / الموازنه العامه . ج - يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الراسماليه بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على ان يتم الموافقه المسبقه على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تسبيب وزير الماليه / الموازنه العامه . د - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعملون على حساب مخصصات المشاريع الراسماليه بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.	الماده (١٠): الموافقه كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس:

الماده (١٠) مطروحه على المجلس الكريم ؟ موافقه.

هكذا من الأعمال

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الماده (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكوميه المرصوده مخصصاتها في المجموعه (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكوميه ذات الانظمة الخاص.	الماده (١١): الموافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقه ؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الماده (١٢): تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.	الماده (١٢): الموافقه كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس:

موافقه ؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع	قرار اللجنة
الماده (١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تقوى دائرة الموازنه العامة مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسميه الاخرى.	الماده (١٣): الموافقه كما وردت في المشروع.